جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومي

الدراسات العليا

تقييم مدى وفاء الشركات المساهمة المصرية بالمسئولية المجتمعية وأثره على تحقيق أهداف التنمية المستدامة: دراسة تطبيقية

رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل درجة الماجستير في التخطيط والتنمية

إعداد

أحمد حسن عبد الحميد محمود

إشـــراف

د. حجازي عبد الحميد الجزار

أستاذ مساعد بمركز السياسات الاقتصادية الكلية

معهد التخطيط القومي

د. داليا أحمد على إبراهيم

مدرس بمركز السياسات الاقتصادية الكلية

معهد التخطيط القومي

٢٠٢٢

جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومـي

الدراسات العليا

إجازة رسالة ماجستير في التخطيط والتنمية

بعنوان: تقييم مدى وفاء الشركات المساهمة المصرية بالمسئولية المجتمعية وأثره على تحقيق أهداف التنمية المستدامة: دراسة تطبيقية

الباحث: أحمد حسن عبد الحميد محمود

Assessing the Implementation of Corporate Social Responsibility by the Egyptian Corporations and its Impact on Achieving the Sustainable Development Goals: An Empirical Study

لجنة المناقشة والحكم

الدكتور / حجازي عبد الحميد الجزار **مشرفاً ورئيساً**

الأستاذ المساعد بمركز السياسات الاقتصادية الكلية معهد التخطيط القومي التوقيع:

الدكتورة /هبه الباز **محكماً وعضواً**

الأستاذ المساعد بمركز السياسات الاقتصادية الكلية معهد التخطيط القومي التوقيع:

الدكتور / ايهاب يسري كامل **محكماً وعضواً**

رئيس مجلس إدارة شركة دى كابرون التوقيع:

بسم الله الرحمن الرحيم

يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات والله بما تعملون خبير

صدق الله العظيم

سورة المجادلة . آية 11

الإهـــداء

إلى أبي وأمي حفظهم الله وبارك فيهم وزوجتي الغالية لدعمها المستمر وابني العزيز التي تسعد العين برؤياهم ويسعد القلب بدعائهم وإلى اخوتي لكل ما قدماه إلىّ من حب وجهد ورعاية

شكر وتقدير

الحمد لله والشكر لله أولاً وأخيراً على أفضاله، ونعمه التى لا تعد ولا تحصى، والصلاة والسلام على سيد الخلق سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

يتقدم الباحث بوافر الشكر والتقدير لأستاذه الفاضل الأستاذ الدكتور/ **حجازي عبد الحميد الجزار**، الأستاذ المساعد بمركز السياسات الاقتصادية الكلية معهد التخطيط القومي، والذي تفضل مشكوراً بالإشراف على هذه الرسالة، فلقد كان رحب الصدر، صبورا على الباحث، كما كان لتوصيات سيادته بالغ الأثر في إثراء البحث.

كما يتقدم الباحث بوافر الشكر والتقدير لأستاذته الفاضله الدكتورة / **داليا أحمد ابراهيم**، المدرس بمركز السياسات الاقتصادية الكلية معهد التخطيط القومي، على ما قدمته للباحث من مساعدة وإرشاد وتوجيه كان له بالغ الأثر فى إتمام هذه الرسالة.

وكذلك يتوجه الباحث بخالص الشكر والتقدير للدكتورة / **هبه الباز**، الأستاذ المساعد بمركز السياسات الاقتصادية الكلية معهد التخطيط القومي، على قبول سيادتها المشاركة فى لجنة الحكم.

كما يتوجه الباحث بخالص الشكر والتقدير للدكتور / **ايهاب يسري كامل**، رئيس مجلس إدارة شركة دى كابرون– على قبول سيادته الإشتراك فى لجنة المناقشة والحكم على الرسالة.

وأخيرا يخص الباحث جميع أفراد اسرته بخالص الشكر والتقدير والعرفان على ما قدموه للباحث من دعم معنوي كبير. وفى النهاية يتمنى الباحث من الله أن يتقبل هذا العمل خالصا لوجه وأن ينفع بهذا العمل المتواضع طلاب العلم.

الباحث

مستخلص الدراسة

عنوان الرسالة: تقييم مدى وفاء الشركات المساهمة المصرية بالمسئولية المجتمعية وأثره على تحقيق أهداف التنمية المستدامة: دراسة تطبيقية

الباحث: أحمد حسن عبد الحميد محمود

إشراف: د/ حجازي عبد الحميد الجزار د/ داليا أحمد علي ابراهيم السنة:٢٠٢٢

الدرجة العلمية: ماجستير التخطيط والتنمية معهد التخطيط القومي

تهدف الدراسة إلى تقييم مدى وفاء الشركات المصرية بمسئوليتها المجتمعية وإنعكاساتها على تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مصر وذلك عن طريق دراسة عناصر المسئولية المجتمعية للشركات والتعرف على مبادئها، بالإضافة إلى دراسة مفهوم التنمية المستدامة وتحليل عناصرها وأهدافها وتوضيح أهمية استدامة الشركات.

هذا وقد تم اختبار فروض الدراسة من خلال دراسة تطبيقية على٤٧ شركة مسجلة بسوق الأوراق المالية المصرية خلال الفترة من ٢٠١٤-٢٠١٨، وقد تم الاعتماد على عدد من الأساليب الإحصائية لإجراء الإحصاء الوصفي مثل: المتوسط الحسابي، والإنحراف المعياري. كما تم اختبار فروض الدراسة باستخدام الأساليب الإحصائية مثل اختبار الارتباط بيرسون واختبار الإنحدار المتعدد.

هذا وتتلخص نتائج الدراسة التطبيقية إلى أن وفاء الشركات المساهمة المصرية بمسئوليتها المجتمعية يؤثر بالإيجاب على الأداء المالي للشركات والتي يعتبر ركن أساسي في تحقيق النمو الاقتصادي للدولة ويعتبر أحد أبعاد التنمية المستدامة، وذلك بسبب وجود علاقة معنوية إيجابية بين الإفصاح عن المسئولية المجتمعية وكل من العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE).

كما أوضحت النتائج أن حجم الشركة والرافعة المالية ونوع الصناعة(IT) يؤثر على الأداء المالي للشركة، بينما لا يؤثر معدل نمو المبيعات(Grow) على أداءها المالي.

وبالتالي يرى الباحث امكانية قبول الفرض الرئيسي للدراسة بوجود علاقة معنوية إيجابية بين التزام الشركات بالمسئولية المجتمعية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

كلمات الفهرسة: المسئولية المجتمعية؛ التنمية المستدامة؛ استدامة الشركات.

ملخص الدراسة

عنوان الرسالة: تقييم مدى وفاء الشركات المساهمة المصرية بالمسئولية المجتمعية وأثره على تحقيق أهداف التنمية المستدامة: دراسة تطبيقية

الباحث: أحمد حسن عبد الحميد محمود

إشراف: د/ حجازي عبد الحميد الجزار د/ داليا أحمد علي ابراهيم السنة:٢٠٢٢

الدرجة العلمية: ماجستير التخطيط والتنمية معهد التخطيط القومي

ظهرت العديد من التغيرات في بيئة الأعمال المصرية كالتطور في أنظمة تكنولوجيا الانتاج وندرة الموارد المتاحة، فقد زادت ضغوط أصحاب المصالح على الشركات بضرورة التوجه نحو تحقيق الأداء المستدام، وذلك من خلال دمج أبعاد المسئولية المجتمعية (الاقتصادية، المجتمعية والبيئية) في استراتيجاتها وأهدافها المختلفة. وبالتالي تطلب ضرورة وضع نموذج متكامل لقياس وتقييم الأداء مع توجهات الإدارة واستراتيجاتها المطبقة نحو تحقيق التنمية المستدامة، وذلك لأن تقييم الشركات يعتبر من أهم العمليات التي تستند اليها الشركات في اتخاذ القرارات ومن ثم تحقيق أهدافها.

لذا استهدفت الدراسة الحالية بصفة رئيسية توضيح أثر ممارسة المسئولية المجتمعية للشركات على تحقيق الاستدامة، ولتحقيق هذا الهدف اعتمد الباحث في إجراء هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي يرتكز على القيام بدراسة تطبيقية على مجموعة من الشركات المدرجة في البورصة المصرية وقياس أثر ممارسة المسئولية المجتمعية للشركات على الأداء المالي للشركات والتنمية الاقتصادية كأحد أبعاد التنمية المستدامة، كما تناولت الدراسة الفصول الآتية:

أولاً: الإطار النظري للمسئولية المجتمعية حيث خلص الباحث إلى أن المسئولية المجتمعية تعتبر نشاط تقديري يعبر عن مدى مساهمة الشركات في تحقيق التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة، بما ينعكس على تحسين ظروف الموظفين والمجتمع الذي تعمل فيه الشركات وتستخرج منه مواردها ويتأثر بعملياتها، كما يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار في جميع مراحل العمل داخل الشركة. لأنها تستهدف تشجيع الشركات على المساهمة في مشروعات التنمية الاقتصادية والمجتمعية وعلى الالتزام بمبادئ الميثاق العالمي للأمم المتحدة.

ثانياً: مفهوم وأبعاد التنمية المستدامة حيث تعتبر التنمية المستدامة من أهم مستجدات بيئة الأعمال الحديثة التي قد كان لها بالغ الأثر على متطلبات العمل والأداء في العصر الحالي، فأصبح لزاما على الشركات اتخاذ كافة الإجراءات التي من شأنها تحسين دورها تجاه المجتمع والبيئة حتى وإن لم يكن نشاط هذه الشركات يؤثر مباشرة على البيئة، فقد تغيرت تطلعات العملاء ورغبات أصحاب المصالح فيما يتعلق بدور الشركات بالمجتمع.

ثالثاً: استدامة الشركات وتحقيق أهداف التنمية المستدامة حيث فسر الفصل العلاقة بين المسئولية المجتمعية و التنمية المستدامة، ويرى الباحث أن مفهوم استدامة الشركات هى مدى وعي الشركة بالتأثير الإيجابي في البيئة والمجتمع المحيطين بها، والحرص على تخفيف أي آثار سلبية تسببها عمليات الشركة. ثم عرض الباحث عينة من الشركات المساهمة المصرية موضحاً أوجة الإفصاح البيئي والمجتمعي.

رابعاً: أثر وفاء الشركات المساهمة المصرية بالمسئولية المجتمعية على تحقيق أهداف التنمية المستدامة حيث قام الباحث بدراسة عملية لاختبار فروض الدراسة على عينة من الشركات المساهمة المصرية خلال الفترة من٢٠١٤-٢٠١٨، وذلك لقياس أثر التزام الشركات بالمسئولية المجتمعية على الأداء المالي وإنعكاس تلك الممارسات على تحقيق الأداء المستدام. وجد الباحث أن وفاء الشركات المساهمة المصرية بمسئوليتها المجتمعية يؤثر بالإيجاب على ربحية الشركات واستدامتها والتي يؤثر بدوره على التنمية الاقتصادية كأحد أبعاد التنمية المستدامة وذلك بسبب وجود علاقة معنوية إيجابية بين المسئولية المجتمعية وكل من العائد على الأصول(ROA) والعائد على حقوق الملكية(ROE).

توصيات الدراسة

في ضوء النتائج التي أسفرت عنها الدراسة يوصي الباحث بالتالي:

١. ضرورة التزام الشركات بالقواعد والقوانين المحلية التي تنظم العلاقة بين الشركة والحكومة، وكذلك الاهتمام بتدريب العاملين على مبادئ المسئولية المجتمعية، وهو ما قد يعزز من قدرات العاملين مستقبلاً على تحقيق الأهداف الاستراتيجية للشركة.
٢. ضرورة جعل الاستدامة ثقافة عامة هدفاً رئيسياً للشركة والعمل بها كجزء لا يتجزأ من أنشطة الشركة لإشباع الاحتياجات الأساسية والبرامج التي تهم المجتمع، وبالرغم من إدراك الشركات المصرية لمدى أهمية تحقيق دور فعال في التنمية المستدامة، إلا أن الأمر مازال يدور في حدود إجتهادات من الشركات بممارسة أنشطة المسئولية المجتمعية كالتبرعات وتدريب العمالة.
٣. ضرورة تطوير تقرير المسئولية المجتمعية بما يضمن العرض الملائم للمعلومات وإعداد مؤشرات يمكن من خلالها إعطاء صورة شمولية لجوانب المسئولية المجتمعية.
٤. ضرورة تنفيذ مؤشرات وصفية دقيقة خاصة بقياس أداء الشركات في ممارسة المسئولية المجتمعية والتنمية المستدامة من جميع الجوانب الاقتصادية والمجتمعية والبيئية.
٥. ينبغي على الحكومة المصرية وسوق الأوراق المالية ووسائل الإعلام أن يدركوا الفوائد الصريحة والضمنية لتحقيق الاستدامة لذا يجب رفع الوعي ونشر الثقافة داخل الشركات من خلال تشجيع الاستثمار في تعزيز المسئولية المجتمعية وبناء القدرات ودعم الخطط المجتمعية للشركات.

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
الإطار العام للدراسة	ك – أ أ
١. طبيعة المشكلة	ل
٢. أهمية الدراسة	م
٣. أهداف الدراسة	ن
٤. فروض الدراسة	ن
٥. منهج الدراسة	ن
٦. خطة الدراسة	س
٧. الدراسات السابقة	س
الفصل الاول: الإطار النظري للمسئولية المجتمعية	١-١٧
مقدمة	٢
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للمسئولية المجتمعية	٤-١٠
أولاً: مفهوم المسئولية المجتمعية للشركات	٤
ثانياً: العوامل التي أدت إلى الاهتمام المتزايد بالمسئولية المجتمعية للشركات	٦
ثالثاً: النظريات الاقتصادية المفسرة لأسباب تبني الشركات للمسئولية المجتمعية	٨
١) نظرية الوكالة	٨
٢) نظرية الشرعية	٩
٣) نظرية أصحاب المصالح	٩
٤) نظرية المؤسسية	٩
٥) نظرية الطوارئ أو الإحتمالات	١٠
المبحث الثاني: مبادئ وأبعاد المسئولية المجتمعية للشركات	١١-١٦
أولاً: مبادئ المسئولية المجتمعية للشركات	١١
ثانياً: أبعاد ومستويات المسئولية المجتمعية للشركات	١٣
ثالثاً: الميثاق العالمي للمسئولية المجتمعية The Global Compact	١٤
رابعاً: المسئولية المجتمعية في مصر	١٥

خلاصة الفصل الأول	١٧
الفصل الثاني: مفهوم وأبعاد التنمية المستدامة	**٣٤-١٨**
مقدمة	١٩
المبحث الأول: نشأة التنمية المستدامة	٢١
أولاً: ماهية التنمية المستدامة	٢١
ثانياً: خصائص التنمية المستدامة	٢٣
ثالثاً: أهمية التنمية المستدامة	٢٤
المبحث الثاني: مبادئ وأبعاد التنمية المستدامة	٢٦
أولاً: مبادئ التنمية المستدامة	٢٦
ثانياً: أبعاد ومجالات التنمية المستدامة	٢٨
ثالثاً: أهداف التنمية المستدامة	٣٠
خلاصة الفصل الثاني	٣٤
الفصل الثالث: استدامة الشركات وتحقيق أهداف التنمية المستدامة	**٥٥-٣٥**
مقدمة	٣٦
المبحث الأول: العلاقة بين المسئولية المجتمعية واستدامة الشركات	٣٧
أولاً: ارتباط المسئولية المجتمعية للشركات باستدامة الشركات	٣٨
ثانياً: المؤشر المصري للاستدامة S&P EGX ESG	٤٠
المبحث الثاني: الإفصاح البيئي والمجتمعي في البيئة المصرية وعلاقته بأهداف التنمية المستدامة	٤٢
خلاصة الفصل الثالث	٥٣
الفصل الرابع: أثر وفاء الشركات المساهمة المصرية بالمسئولية المجتمعية على تحقيق أهداف التنمية المستدامة	**٦٧-٥٤**
مقدمة	٥٥
أولاً: طريقة الدراسة	٥٥
١. عينة الدراسة ومصادر الحصول على البيانات	٥٥
٢. اسلوب جمع البيانات	٥٦
ثانياً: المتغيرات الأساسية وقياسها	٥٦

ثالثا: التحليل الإحصائي	٦٠
خلاصة الفصل الرابع	٦٧
الخلاصة والنتائج والتوصيات	٧٢-٦٨
الخلاصة	٦٩
النتائج	٧٠
التوصيات	٧١
قائمة المراجع	٨١-٧٣
الملحقات	٨٢
ملخص الرسالة Summary	II
مستخلص الرسالة Abstract	III

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل (١/١)	العوامل التي أدت إلى الاهتمام المتزايد بالمسئولية المجتمعية	٨
الشكل(٢/١)	مبادئ المسئولية المجتعية	١٢
الشكل (٣/١)	أبعاد ومستويات مواطنة الشركات	١٣
الشكل (١/٢)	خصائص التنمية المستدامة	٢٤
الشكل (٢/٢)	مبادئ التنمية المستدامة	٢٨
الشكل (٣/٢)	أبعاد التنمية المستدامة	٣٠
الشكل (١/٣)	مراحل تطبيق الشركات للتنمية المستدامة	٣٩

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
جدول (١/٤)	تبويب العينة حسب القطاعات	٥٦
جدول (٢/٤)	الإحصاءات الوصفية للمتغيرات الكمية	٦٠
جدول (٣/٤)	مصفوفة الارتباط الخطية لبيرسون بين المتغيرات	٦١
جدول (٤/٤)	مخرجات انحدار العائد على الأصول (ROA) على المتغير المستقل	٦٢
جدول (٥/٤)	اختبار تشخيص التعددية الخطية بين المتغيرات المستقلة	٦٣
جدول (٦/٤)	مخرجات انحدار العائد على حقوق الملكية(ROE) على المتغير المستقل	٦٤
جدول (٧/٤)	اختبار تشخيص التعددية الخطية بين المتغير المستقل	٦٥

الإطار العام للدراسة

١. طبيعة المشكلة:

شهدت بيئة الأعمال خلال العقود الماضية العديد من الأزمات الاقتصادية والتطورات السريعة والمتلاحقة ونتيجة حدة تأثير هذه التطورات على أداء الشركات خاصة بعد الأزمة الاقتصادية العالمية ٢٠٠٨ والتي أظهرت قصور في الرؤية المجتمعية للشركات، فقد تزايد الاهتمام بالقضايا البيئية وكثرت المطالب بضرورة مبادرة الشركات بالاهتمام بحقوق العاملين والمجتمع.

فقد ظهرت الحاجة إلى مفاهيم حديثة تساعد على خلق بيئة عمل قادرة على التعامل مع متغيرات بيئة الأعمال المعاصرة، وتنبهت الشركات إلى ضرورة الأخذ بعين الاعتبار الأضلاع الثلاثة التي عرفها مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة وهى النمو الاقتصادي والتقدم المجتمعي وحماية البيئة(عيسى،٢٠١٠)[١]. ولذلك أصبح تقييم الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية لا يعتمد فقط على مدى تحقيق الشركات للأرباح، كما لم تعد تلك الشركات تسعى في بناء سمعتها على مراكزها المالية فقط.

ولذلك إزدادت المطالبات من عدة جهات بضرورة التزام الشركات بمسئولياتها تجاة الحفاظ على البيئة والمجتمع(بدوي،٢٠١١)[٢]. الأمر الذي ترتب علية ظهور عدد من المفاهيم وأبرزها المسئولية المجتمعية وتعني التزام الشركات بممارسة أعمالها التجارية في ظل مجموعة من المبادئ الأخلاقية التي تعمل على حماية البيئة والحفاظ على الثروات وتحسين ظروف العاملين وتطوير المجتمع الذي تتواجد به الشركات.

وعليه، أصبحت الحاجة إلى خلق قيمة مشتركة ومستدامة أمراً هاماً وضرورياً، مما ترتب عليه ظهور مصطلح التنمية المستدامة. مع آواخر الثمانينات من القرن الماضي أصدرت اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية عام ١٩٨٧ تقريرا بعنوان "مستقبلنا المشترك Our Common Future"حيث تم إلقاء الضوء على الآثار البيئية والمجتمعية للأنشطة التي تقوم بها الشركات، وقد تم تقديم مفهوم التنمية المستدامة من خلال هذا التقرير، ومنذ ذلك الحين حظى هذا المفهوم باهتمام كبير على المستوى الدولي.

تعرف التنمية المستدامة بأنها إنتهاج طرق التنمية الشاملة من خلال المحافظة علي البيئة والتطور الاقتصادي وصيانة الموارد الطبيعية بما يفيد الأجيال الحاضرة والقادمة. ومن ثم يمكن اعتبار مفهوم التنمية المستدامة أحد المفاهيم المستحدثة التي تركز على تحقيق تنمية متوازنة في ثلاثة أبعاد: الاقتصادي، البيئي والمجتمعي دون الإخلال بأي من تلك الأبعاد أو الاهتمام بأي منها على حساب الآخر، كما يبرز المفهوم أهمية الحفاظ على

([١]) عيسى، فؤاد محمد (٢٠١٠)، **المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص في مصر: دراسة حالة تطبيقية لقياس وتقييم المسئولية الاجتماعية للشركات**، المؤتمر السنوي الثالث للمسئولية الاجتماعية للشركات، وزارة الاستثمار، القاهرة، ص١١.

([٢]) بدوي، محمد عباس (٢٠١١)، **نماذج مقترحة لقياس الأداء البيئي والإجتماعي لتقييم إسهامات المنشآت في التنمية المستدامة**، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة–جامعة الإسكندرية، المجلد٤٨، العدد٢. الجزء ٢: ص ٢١٥.

حقوق الأجيال القادمة.(فؤاد،٢٠١٨)[١] ولذلك تعد التنمية المستدامة من أهم الأهداف التي تسعى أي دولة لتحقيقها وكغيرها من الأهداف يحتاج تنفيذها لتكاتف مجموع الجهود داخل الدولة.

لذا قامت الدول بعقد الاتفاقات ووضع استراتيجيات لتحقيق التنمية المستدامة، ولعل رؤية ٢٠٣٠ اهم هذه الاستراتيجيات والتي تعد بمثابة خارطة طريق تعمل على التحسن المستدام لجودة الحياة للأجيال الحاضرة ورفع الوعي العام بشأن حماية الطبيعة وتوفير بيئة نظيفة مستدامة للأجيال القادمة. وتعتمد رؤية ٢٠٣٠ على تحقيق التوازن بين أولويات النمو الاقتصادي والعنصر البيئي، حيث تعمل على الاستفادة من امكانيات مصر وميزاتها التنافسية لتحقيق التنمية المستدامة.

ولو نظرنا إلى آليات تنفيذ المسئولية المجتمعية للشركات فإنها تتوافق مع الأدوات التي تحقق التنمية المستدامة لأنها تحتاج لإدارة بكفاءة وأخلاق عالية تسمح بالاستخدام الأمثل للموارد والثروات الطبيعية المتجددة وغير المتجددة والعمل على زيادة التنمية الاقتصادية تقابل النمو السكاني والحفاظ على حق الاجيال القادمة.

لذا تتمثل مشكلة الدراسة في وجود العديد من التحديات الراهنة التي تواجه الشركات وزيادة المطالبات بالتزام الشركات تجاه المجتمع والبيئة مع عدم وجود الوعي الكافي للشركات بأهمية التنمية المستدامة.

بناء علي ما سبق فإن التساؤل الرئيسي التي تحاول الدراسة الاجابة عنة هو: "**هل لمراعاة الشركات المساهمة المصرية لأبعاد المسئولية المجتمعية انعكاس على الأداء المستدام للشركات وتحقيق أهداف التنمية المستدامة؟**"

وللاجابة على سؤال الدراسة الرئيسي يسعى الباحث إلى الإجابة عن الأسئلة الفرعية التالية:

(١) ماهية المسئولية المجتمعية؟

(٢) ما هي درجة تطبيق أبعاد المسئولية المجتمعية في الشركات المصرية؟

(٣) ما هو مفهموم التنمية المستدامة؟

(٤) هل يرتبط الأداء المستدام للشركات بممارسة المسئولية المجتمعية؟

٢. أهمية الدراسة:

في ضوء طبيعة المشكلة وتزايد اهتمام الشركات بالمسئولية المجتمعية والتحديات المجتمعية والاقتصادية الكبيرة التي تواجه الشركات في مسيرة عملها وتحمل مسئوليتها وتفاعلها مع المجتمع سعياً لتحقيق أهدافها الاقتصادية أولًا، وتحقيق احتياجات المجتمع ثانياً، فإن أهمية الدراسة تتمثل فيما يلي:

- أهمية دور الشركات التي هي جزء من المجتمع، وعليه فأن هناك حاجة ملحة وضرورية لمعرفة مدى تحقيق هذه الشركات لمسئولياتها المجتمعية وذلك من خلال الافصاح عن المساهمات الاجتماعية.

([١]) فؤاد، ضياء بهاء الدين (٢٠١٨)، **إستحدام بطاقة الأداء المتوازن في تقويم الأداء للشركات المساهمة – نموذج مقترح،** المؤتمر العلمي السنوي لقسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة– جامعة عين شمس. ص٢٤٧.

- أصبحت قضية استدامة الشركات من أهم القضايا انتشاراً في الوقت الحالي، مما استدعى الأمر للبحث عن آليات تعمل على تحقيق تلك الاستدامة. وبالتالي أصبح هناك ضرورة لإجراء مزيدًا من البحوث العلمية التي تؤدي إلى زيادة ربط أداء الشركات ومنها موضوع الدراسة.
- هناك ندرة في البحوث الأكاديمية وخاصة العربية التي تناولت متغيرات الدراسة المتمثلة في العلاقة بين المسئولية المجتمعية للشركات وتحقيق استدامة الشركات وتحسين أداءها المالي ومساهمتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٣. أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة بصفة رئيسية إلى تقييم مدى وفاء الشركات المصرية بمسئوليتها المجتمعية وإنعكاساتها على تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مصر.

ويمكن تحقيق الهدف الرئيسي من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

١. دراسة وتحليل عناصر المسئولية المجتمعية للشركات، والتعرف على مبادئها، وجوانبها، واستراتيجياتها.
٢. دراسة دوافع الشركات في ممارسة أنشطة المسئولية المجتمعية والافصاح عنها.
٣. دراسة مفهوم التنمية المستدامة وتحليل عناصرها وأهدافها وتوضيح أهمية استدامة الشركات.
٤. الاختبار التطبيقي لأثر وفاء الشركات المساهمة المصرية بمسئوليتها المجتمعية على ربحية الشركات كمؤشر للتنمية الاقتصادية على المستوى الكلي وكأحد محاور التنمية المستدامة.

٤. فروض الدراسة:

في ضوء طبيعة المشكلة والهدف الرئيسي للدراسة وما يشتق منه من أهداف فرعية يمكن صياغة الفرض الرئيسي والفروض الفرعية للدراسة كما يلي:

الفرض الرئيسي:

توجد علاقة معنوية إيجابية بين التزام الشركات بالمسئولية المجتمعية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الفرض الفرعى الأول:

توجد علاقة معنوية إيجابية بين التزام الشركات بالمسئولية المجتمعية والعائد على الأصول.

الفرض الفرعى الثانى:

توجد علاقة معنوية إيجابية بين التزام الشركات بالمسئولية المجتمعية والعائد على حقوق الملكية.

٥. منهج الدراسة:

يشير منهج الدراسة إلى المنهجية العامة والفلسفة التي يتبعها الباحث للإجابة على التساؤلات البحثية واختبار الفروض، وقد اعتمد الباحث في إجراء هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي يرتكز على القيام

بدراسة تطبيقية على مجموعة من الشركات المدرجة في البورصة المصرية وقياس أثر ممارسة المسئولية المجتمعية للشركات على الأداء المالي للشركات والتنمية الاقتصادية كأحد أبعاد التنمية المستدامة.

٦. خطة الدراسة:

الإطار العام للدراسة

الفصل الأول: الإطار النظري للمسئولية المجتمعية

الفصل الثانى: مفهوم وأبعاد التنمية المستدامة

الفصل الثالث: استدامة الشركات وتحقيق أهداف التنمية المستدامة

الفصل الرابع: أثر وفاء الشركات المساهمة المصرية بالمسئولية المجتمعية على تحقيق أهداف التنمية المستدامة

٧. الدراسات السابقة:

أصبح هناك وعي متزايد بأن إغفال الجوانب المجتمعية قد يشوه صورة الشركة، فينعكس ذلك بالسلب على قيمتها السوقية واستمراريتها، ومن ثم فقد أصبح لزاما على الشركات أن تعمل على مقابلة توقعات المجتمع وتقدير متطلباته، وباتت تلك الشركات ملزمة سواء من تلقاء نفسها أو تحت ضغط الرأي العام بالوفاء بالجوانب المختلفة لمسئولياتها المجتمعية، ونتج عن ذلك نطاقا جديدا من الشراكة بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني والشركات من أجل تنمية الوعي المجتمعي بهدف تحقيق التنمية المستدامة[١].

يهدف هذا الجزء إلى تسليط الضوء على الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين المسئولية المجتمعية للشركات وتحقيق التنمية المستدامة. ويمكن تقسيم الدراسات السابقة إلى ثلاثة مجموعات وفقاً لهدف هذه الدراسات كما يلي:

المجموعة الأولى : تشمل أهمية المسئولية المجتمعية للشركات والإفصاح عن جوانبها المختلفة.

المجموعة الثانية : تشمل أهمية تحقيق التنمية المستدامة والتوازن بين أبعادها.

المجموعة الثالثة : تشمل العلاقة بين ممارسة المسئولية المجتمعية والتنمية المستدامة.

المجموعة الاولى: الدراسات السابقة المتعلقة بأهمية المسئولية المجتمعية للشركات والإفصاح عن جوانبها المختلفة

---

(١) جربوع، يوسف محمود (٢٠٠٧)، **مدى تطبيق القياس والإفصاح في المحاسبة عن المسئولية الاجتماعية بالقوائم المالية في الشركات بقطاع غزة**، دراسة استكشافية، كلية التجارة – الجامعة الاسلامية، فلسطين، مجلة الجامعة الإسلامية، العدد الأول، سلسة الدراسات الإنسانية، ص٢٤٣.

أولاً: الدراسات العربية

دراسة(Bayoud.et al,2012)[1]: هدفت الدراسة إلى اختبار العلاقة بين الإفصاح عن المسئولية المجتمعية للشركات والأداء التنظيمي والمالي ومدى التزام الموظف وسمعة الشركات في ليبيا. لذلك افترض الباحث أن الشركات صاحبة المستويات الأعلى من الإفصاح عن المسئولية المجتمعية ترتبط بشكل إيجابي بأدائها المالي العالي. كذلك ترتبط الشركات صاحبة المستويات الأعلى من الإفصاح عن المسئولية المجتمعية ارتباطاً إيجابياً بدرجة التزام الموظف الأعلى وسمعة الشركة. تم قياس المسئولية المجتمعية في هذه الدراسة باستخدام افصاح الشركات من خلال القوائم المالية. كما تم قياس الأداء المالي بالعائد على الأصول، والعائد على حقوق المساهمين.

اعتمد الباحث في تحليل هذه الدراسة على قائمة استقصاء لعدد ٤٠ شركة ليبية، وأوضحت النتائج أن الشركات تبدي اهتماما أكبر لتحسين الأداء المالي وسمعة الشركات من خلال زيادة الإفصاح عن المسئولية المجتمعية للشركات في التقارير السنوية. كما أوضحت نتائج الدراسة أن مستوى الإفصاح عن المسئولية المجتمعية للشركات له علاقة إيجابية بالأداء التنظيمي من حيث الأداء المالي والسمعة المؤسسية، لكن لا توجد علاقة معنوية مباشرة بين مستوى الإفصاح عن المسئولية المجتمعية للشركات والتزام الموظف.

دراسة(Abu Farha,E. and Alkhalaileh,M.2016)[2]: اعتمد الباحثان في هذه الدراسة على تحليل مستوى الإفصاح عن المسئولية المجتمعية للشركات الأردنية وما إذا كان مستوى الإفصاح يختلف باختلاف نوع الصناعة، واختبار العلاقة بين الإفصاح عن المسئولية المجتمعية للشركات وعوائد الأسهم في سياق البيئة الأردنية. بالإضافة إلى دراسة العلاقة بين الإفصاح عن المسئولية المجتمعية للشركات والأداء المالي. افترضت الدراسة عدم وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين إفصاح المسئولية المجتمعية للشركات والأداء المالي لتلك الشركات، وعدم وجود فرق في مستوى الإفصاح عن المسئولية المجتمعية بين شركات التصنيع والخدمات المدرجة في البورصة الأردنية. تم قياس المسئولية المجتمعية باستخدام مؤشر البورصة الاردنية لاستدامه الشركات CSRD، والأداء المالي باستخدام (العائد على الاصول، والعائد على حق الملكية، وعوائد الاسهم) وتكونت عينة الدراسة من ١٣٥ شركة مدرجة بالبورصة الاردنية.

([1]) Bayoud, N, Marie, K and Geoff, S. (2012). **An Empirical Study of the Relationship Between Corporate Socual Responsibility Disclosure and Organizational Performance: Evidence from Libya.** The University of Southern Queensland. International Journal of Management and Marketing Research. Volume 5. No.3. pp. 69-82.

([2]) Abu Farha, E and Mahmoud, A.(2016). **The Relationship between Corporate Social Responsibility's Disclosure and Financial Performance: An Empirical Study of Jordanian Companies Listed on Amman Stock Exchange**. Jordan Journal of Business Administration, Volume 12, No. 2. pp. 401-415.

أشارت النتائج إلى وجود تحسن كبير في مستوى المسئولية المجتمعية للشركات من قبل الشركات الأردنية خلال السنوات الأخيرة. كما أوضحت الدراسة إلى أن الشركات ذات الربحية العالية تميل إلى المشاركة في أنشطة المسئولية المجتمعية أكثر من الشركات الأقل ربحية، وأثبتت الدراسة وجود علاقة إيجابية بين مستوى إفصاح الشركات عن ممارسات المسئولية المجتمعية وأداءها المالي.

دراسة(يوسف،٢٠١٦)[1]: سعت الدراسة إلى اختبار أثر مستوى الإفصاح عن المسئولية المجتمعية للشركات على الأداء المالي في بيئة الأعمال المصرية. وافترضت الدراسة وجود أثر ايجابي لمستوى الإفصاح عن المسئولية المجتمعية للشركات على ادائها المالي سواء مقاساً بمعدل التغير في السعر السوقى للسهم أو العائد على الأصول.

تم استخدام نموذج الإنحدار الخطي لقياس العلاقة بين المتغيرات لعدد ١٧شركة مقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة من ٢٠٠٨-٢٠١٠. واعتمدت الدراسة في قياس المسئولية المجتمعية على التقارير المالية للشركات. أشارت النتائج الإحصائية إلى وجود تأثير إيجابى معنوى لمستوى الإفصاح عن المسئولية المجتمعية للشركات على معدل العائد على الأصول، بينما لايوجد تأثير معنوى على معدل التغير في السعر السوقى للسهم. كما أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية لمعدل نمو الشركة على الأداء المالي، وجود علاقة سلبية لمعدل المديونية على الأداء المالي.

دراسة(El-Shayeb,2016)[2]: هدفت الدراسة إلى اختبار مدى اختلاف الشركات ذات المسئولية المجتمعية عن الشركات الأخرى في سلوك التقارير المالية من أجل تعزيز أداء أسهمها وتقديم معلومات مالية أكثر شفافية للمستثمرين. اعتمدت الدراسة على فروض عدة: أولاً: لا توجد علاقة بين المسئولية المجتمعية للشركات والعائد على الأسهم، ثانياً: لا توجد علاقة معنوية بين الشركات التي تمارس المسئولية المجتمعية والشركات الاخرى في إدارة الأرباح، وثالثاً: لا توجد علاقة مباشرة بين المسئولية المجتمعية للشركات وأداء المخزون. ولقد تم قياس المسئولية المجتمعية بمؤشر المسئولية المجتمعية بمصر أما جودة المعلومات فقد تم قياسها باستخدام المستحقات التقديرية. وقام الباحث باستخدام الأساليب الإحصائية المتعددة لعدد ٦٥ شركة مدرجة بالبورصة المصرية خلال الفترة من ٢٠٠٣- ٢٠١٣.

أوضحت نتائج الدراسة أن الشركات ذات المسئولية المجتمعية تعتبر أكثر تحفظا وتوفر معلومات تتميز بدرجة شفافية وثقة أكبر في تقاريرها المالية. كما أوضحت أيضاً وجود علاقة إيجابية بين المسئولية المجتمعية للشركات

([1]) يوسف، حنان محمد إسماعيل، (٢٠١٦)، "**العلاقة بين مستوى الإفصاح عن المسئولية الإجتماعية للشركات و أدائها المالي: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في المؤشر المصري لمسئولية الشركات**"، كلية التجارة – جامعة الأسكندرية، دار المنظومة.

([2]) El-Shayeb, N. (2016). **Measuring the Relationship between Corporate Social Responsibility and Earnings Quality and their Implications on Stock Performance.** PHD Thesis. Faculty of Commerce- Cairo University.

والعوائد على الأسهم وكذلك إدارة الأرباح. أشارت النتائج أيضاً إلى أن هناك تكاليف عالية من الأنشطة المجتمعية والبيئية للشركات مما أدى إلى إرتفاع التكاليف التقديرية لممارسة المسئولية المجتمعية للشركات.

دراسة(بدوي،٢٠١٧)[١]: ناقشت الدراسة تحليل العلاقة بين هيكل الملكية متمثلة في الملكية المؤسسية ومستوى الإفصاح عن المسئولية المجتمعية من جهة، وقيمة الشركات من جهة اخرى. استخدم الباحث نموذج الإنحدار الخطي ومعامل الارتباط لاختبار عينة الدراسة وهي ٣١ شركة مدرجة في البورصة المصرية في عام٢٠١٥. وسعت الدراسة إلى اختبار وجود أثر للملكية المؤسسية على قيمة الشركة، وجود أثر لمستوى الإفصاح المجتمعي على قيمة الشركة، ووجود أثر مستوى الإفصاح المجتمعي وهيكل الملكية معاً على قيمة الشركة.

اعتمدت هذه الدراسة في قياس هيكل الملكية على نسبة ملكية المؤسسات إلى إجمالي الملكية، كما اعتمدت في قياس المسئولية المجتمعية على محتوى إفصاحات الشركات لمسئوليتها المجتمعية، بينما تم قياس قيمة الشركة من خلال Tobin's Q. وأثبتت الدراسة عدم وجود علاقة معنوية بين الملكية المؤسسية وقيمة الشركة، وكذلك عدم وجود علاقة معنوية بين مستوى الإفصاح عن المسئولية المجتمعية وقيمة الشركات.

دراسة(Ahmed,2017)[٢]: هدفت الدراسة إلى اختبار العلاقة بين المسئولية المجتمعية للشركات المدرجة بالبورصة المصرية من جهة، وقيمة الشركة والأداء المالي من جهة اخرى. اعتمدت الدراسة على فرضين أساسيين وهما وجود علاقة إيجابية بين الأداء البيئي والمجتمعي وحوكمة الشركات والأداء المالي لتلك الشركات، وكذلك وجود علاقة إيجابية بين الأداء البيئي والمجتمعي وحوكمة الشركات وقيمة تلك الشركات.

تتمثل مجتمع الدراسة في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، أما عينة الدراسة فتكونت من٢٠٨ شركة. واعتمد الباحث على مؤشر (S&P EGX ESG) لقياس المسئولية المجتمعية للشركات، كما استخدم Tobins Q في قياس قيمة الشركات، والعائد على الأصول في قياس الأداء المالي للشركات. وقد تم تحليل البيانات باستخدام الإنحدار الخطي، وتوصل الباحث من خلال تلك الدراسة إلى وجود علاقة سلبية بين المسئولية المجتمعية للشركات والأداء المالي، بينما أشارت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية كبيرة بين ممارسات المسئولية المجتمعية وقيمة الشركة.

---

(١) بدوي، هبة الله عبد السلام، (٢٠١٧)، **اثر هيكل الملكية ومستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية على قيمة الشركة دراسة: تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية**، ورقة بحثية، كلية التجارة – جامعة الأسكندرية، مجلة المحاسبة والمراجعة.

(2) Ahmed, H. (2017). **Are Corporate Social and Environmental Responsibility, Firm Performance and Value Mutually Exclusive ? Evidence from Egypt**. Working paper, Faculty of Commerce – Cairo University. Cairo University International Conference On Business Sciences (CUCBS 2017) : Roadmaps For Sustainable Businesses.

ثانيا: الدراسات الاجنبية

دراسة(Hong & Anderson,2011)[1]: سعى الباحثان في هذه الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين ممارسات المسئولية المجتمعية وإدارة الأرباح، وقد قام الباحثان ببناء مؤشر المسئولية المجتمعية لكل شركة بالاعتماد على المعلومات التي تنتجها قاعدة بيانات KLD الأمريكية، وذلك لجمع معلومات عن الأنشطة المرتبطة بالمسئولية المجتمعية وهى تتمثل في (الحوكمة، والمشاركة المجتمعية، والعلاقات مع العاملين، والبيئة، وحقوق الإنسان)، وقد استخدم الباحثان عينة من الشركات الأمريكية عن الفترة من١٩٩٥ حتى٢٠٠٥ ليصل عدد المشاهدات إلى٨٠٧٨ مشاهدة. وتم استخدام أسلوب تحليل التباين والإنحدار الخطي البسيط. ولقد تم بناء مؤشر المسئولية المجتمعية في ضوء تحديد نواحي القوة والضعف لكل شركة في كل نشاط من أنشطة المسئولية المجتمعية، ثم طرح إجمالي نقاط الضعف من نقاط القوة، وفي حالة ما إذا كان الرقم موجبا تكون الشركة مسئولة مجتمعياً، وفي حالة ما إذا كان الرقم صفر أو سالبا تكون الشركة أقل اهتماما بالمسئولية المجتمعية.

أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة طردية بين المسئولية المجتمعية وجودة الاستحقاق، ولكن وجود علاقة عكسية بين المسئولية المجتمعية ومستوى إدارة الأرباح باستخدام الأنشطة الفعلية للشركات، وقد خلص الباحثان في هذه الدراسة إلى أن الشركات المسئولة مجتمعياً تعمل على تقديم معلومات أكثر دقة من الشركات الأخرى.

دراسة(Dobrea. et al,2012)[2]: الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو تحديد وقياس العلاقة بين إدارة المسئولية المجتمعية للشركة ومستوى أدائها. ولقد اتبع الباحثان نموذج الإنحدار الخطي المتعدد لاختبار العلاقة بين المتغيرين لعدد١٠ شركات رومانية خلال الفترة من٢٠٠٧-٢٠٠٩. وأعتمد الباحثان في قياس المسئولية المجتمعية على ميزانية الشركة للمسئولية المجتمعية في التقارير المالية، بينما العائد على الأصول في قياس أداء الشركات. توصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة مباشرة ولكن غير معبرة وهامة بين استراتيجيات المسئولية المجتمعية والأداء الاقتصادي للشركات.

دراسة(Mustafa. et al, 2012)[3]: راجعت الدراسة العلاقة بين تبني المسئولية المجتمعية للشركات وأداء الشركات المدرجة بالبورصة الماليزية. لذلك تم قياس المسئولية المجتمعية للشركات باستخدام مؤشر PLC، كما تم قياس أداء الشركات باستخدام سمعة الشركات والتي توجد في مؤشر(PLC). اعتمد الباحث في هذه

([1]) Hong, Y and Anderson, M. (2011). **The Relationship Between Corporate Social Responsibility and Earnings Management : An Exploratory Study**. North Dakota State University, Fargo, USA.

([2]) Dobrea, R and Felicia, D. (2012). **Interdependencies Between CSR Srategies and Economic Performance in Top Romanian Companies**. University of Economic, Bucharest Romania. Procedia - Social and Behavioral Sciences.

([3]) Mustafa, S Abdul-Rahim, O and Selvan, P. (2012). **Corporate Social Responsibility and Company Performance in The Malaysian Context.** College of Business, University Utara Malaysia, kedah, Sintok, Malaysia. International Congress on Interdisciplinary Business and Social Science.

الدراسة على عمل قائمة استقصاء لـ٢٠٠ شركة مقيدة بالبورصة الماليزية، وقد أوضحت الدراسة وجود علاقة معنوية بين المسئولية المجتمعية للشركات وأداء الشركات وتختلف اوجة وخصائص المسئولية المجتمعية بين الشركات.

دراسة(Koo.T, 2012)[1]: تهدف هذه الدراسة إلى فحص وتوضيح العلاقة بين المسئولية المجتمعية للشركات والأداء المالي لتلك الشركات. ولقد أجرى الباحث دراسة تطبيقية باستخدام الأساليب الإحصائية وتطبيق نموذج الإنحدار الخطي وذلك لعينة مكونة من٣٠٠ شركة مقيدة بـKLD and COMPUSTAT بالولايات المتحدة الأمريكية. ومن ثم، تم قياس المسئولية المجتمعية للشركات باستخدام قاعدة بيانات(KLD)، أما الأداء المالي فتم قياسه باستخدام العائد على الأصول، والعائد على المبيعات، وTobin's Q. وأشارت النتائج إلى وجود علاقة ذو دلالة معنوية بين المسئولية المجتمعية للشركات والأداء المالي ولكن لم تحدد نوع العلاقة.

دراسة(Sayekti,Y., 2015)[2]: تتمثل أهداف هذه الدراسة في بحث واختبار مدى تأثير المسئولية المجتمعية للشركات الاستراتيجية وغير الاستراتيجية على الأداء المالي وكذلك معامل استجابة الأرباح لتلك الشركات. لذلك تساهم الدراسة في توضيح وتفسير الاختلاف بين المسئولية المجتمعية الاستراتيجية للشركات والمسئولية المجتمعية غير الاستراتيجية للشركات. اعتمدت هذه الدراسة على فرضين، أولاً: المسئولية المجتمعية الاستراتيجية للشركات تؤثر ايجاباً على العائد على الأصول وعلى نسبة السعر إلى القيمة الدفترية. ثانياً: المسئولية المجتمعية غير الاستراتيجية للشركات تؤثر سلباً على العائد على الأصول وعلى نسبة السعر إلى القيمة الدفترية.

تم قياس المسئولية المجتمعية بمؤشر البورصة الاندونيسة ومقارنتها بمؤشر GRI، كما تم قياس العائد على الأصول باستخدام نسبة السعر إلى القيمة الدفترية. استخدم الباحث إلى عينة مكونة من١٣٦ شركة مدرجة بالبورصة الاندونيسية. أشارت النتائج إلى أن المسئولية المجتمعية الاستراتيجية للشركات تؤثر إيجاباً على الأداء المالي ومعامل استجابة الأرباح. بينما تؤثر المسئولية المجتمعية غير الاستراتيجية للشركات سلباً على الأداء المالي وليس لها اى تأثير على معامل استجابة الأرباح.

دراسة(Chetty.S,et al., 2015)[3]: هدفت الدراسة إلى اختبار وتوضيح أثر ممارسة المسئولية المجتمعية للشركات على الأداء المالي. وافترضت وجود علاقة ذو دلالة معنوية بين المسئولية المجتعمية للشركات والسعر

([1]) Koo, T. (2016). **Corporate Social Responsibility and Corporate Financial Performance**. Department of Economics, University of Western Ontario. USA.

([2]) Sayekti, Y. (2015). **Strategic Corporate Social Responsibility (CSR), Company Financial Performance and Earning Response Coefficient : Empirical Evidence On Indonesian Listed Companies**. Faculty of Economics, Universitas Jember, Jalan Kalimantan 37. 2nd Global Conference on Social Science. Indonesia.

([3]) Chetty, S. Rebekah, N and Yudhvir, S. (2015). **The Impact of Corporate Social Responsibility on Firms' Financial Performance in South Africa.** University of the Witwatersrand - School of Economic and Business Sciences, South Africa.

السوقي للسهم، وكذلك وجود علاقة إيجابية بين المسئولية المجتمعية للشركات والأداء المالي للشركات.تم قياس المسئولية المجتمعية للشركات باستخدام مؤشر CSP، الأداء المالي باستخدام العائد على الأصول، والعائد على حق الملكية، ومعدل التغير في السعر السوقي للسهم. وتم عمل دراسة تطبيقية على٤٢ شركة مدرجة وغير مدرجة بالبورصة. توصلت النتائج إلى عدم وجود علاقة معنوية بين ممارسة أنشطة المسئولية المجتمعية للشركات والأداء المالي لتلك الشركات.

بناء على ما سبق لاحظ الباحث تباين الدراسات السابقة في أهدافها فهناك دراسات تناولت إنعكاسات المسئولية المجتمعية على الأداء المالي للشركات مثل (Hong & Anderson,2011، Koo.T, 2012، Chetty.et al,2015 ، Sayekti,2015، يوسف،٢٠١٦،Ahmed,2017) ودراسات أخرى تناولت أهمية الإفصاح عن المسئولية المجتمعية وانعكاسها على الأداء التنظيمي وقيمة الشركة مثل دراسة (Bayoud.et al, 2012، بدوى،٢٠١٧،Dobrea.et al,2012،Mustafa. et al, 2012)، وأخيرا دراسات تناولت تحليل مستوى الإفصاح عن المسئولية المجتمعية للشركات وإذا ما كان الإفصاح يختلف طبقاً لنوع الصناعة(Abu Farha,E. and Alkhalaileh,M., 2016، El-Shayeb,2016). مما يدل على وضوح أهمية المسئولية المجتمعية للشركات وتباين تأثير تطبيقها على جوانب عدة بالشركة.

كما لاحظ الباحث، أن أغلب دراسات تلك المجموعة تناولت العلاقة بين الإفصاح عن المسئولية المجتمعية للشركة كمتغير مستقل، والأداء المالي وقيمة الشركة كمتغيرات تابعة.

يتمثل الجانب الثالث في المقارنة بين تلك الدراسات في النتائج، حيث أجمعت معظم الدراسات على وجود علاقة إيجابية ومباشرة بين ممارسة الشركات للمسئولية المجتمعية والأداء المالي وقيمة الشركات فيما عدا دراسة (Koo.T, 2012) والتي أشارت إلى وجود علاقة ولكن لم تحدد نوع هذه العلاقة، بينما أثبتت دراسة كلاً من (بدوى،٢٠١٧، Hong & Anderson,2011 ، Chetty.et al,2015) وجود علاقة سلبية بين إفصاح الشركات للمسئولية المجتمعية وقيمتها.

المجموعة الثانية: الدراسات المتعلقة بالتنمية المستدامة

أولاً: الدراسات العربية

دراسة(عبدالرحمن،٢٠١١)[١]: سعى الباحث إلى بيان وتحليل كيفية التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في ظل تحديات التنمية المستدامة، وكذلك تقييم مدى إدراك ومراعاة الشركات الاقتصادية لأبعاد التنمية المستدامة في ضوء القوانين والتشريعات في المجالين البيئي والمجتمعي. افترض الباحث وجود تطابق بين الاستراتيجية العامة للمؤسسة وأبعاد التنمية المستدامة، والاعتماد على الأداء المالي والاقتصادي فقط للتحكم في أداء المؤسسة في ظل تحديات التنمية المستدامة. قام الباحث بعمل دراسة ميدانية باستخدام قائمة استقصاء ودراسة حالة لقطاع الأسمنت في الجزائر متمثلة في١٢ شركة. وتوصلت الدراسة إلى التأكيد على أن مراعاة المسئولية المجتمعية للشركات تمثل مساهمة المؤسسة في التنمية المستدامة، كما يمكن إحلال المصطلحين بعضهما. كما أوضحت الدراسة غياب تام لقياس الأداء الشامل وكذلك الإفصاح عنه، حيث يظل الاهتمام مركزا على الأداء المالي والاقتصادي دون مراعاة الأبعاد الأخرى البيئية والمجتمعية.

دراسة(علي،٢٠١٤)[٢]: حاولت الدراسة بيان أهمية تقارير الاستدامة في تقييم كفاءة أداء الشركات الصناعية المساهمة الأردنية من وجهة نظر مدققي الحسابات في الأردن. تمثلت عينة الدراسة من١١٥ مكتب لتدقيق الحسابات مستخدما قوائم استقصاء وأساليب الإحصائية المتعددة.

توصل الباحث إلى ان مصطلح تقرير الاستدامة له عدة مسميات لدى مختلف الدول مثل تقرير المسئولية المجتمعية، تقرير مسئولية الشركة، التقرير الثلاثي، وأشار إلى قلة إدراك بأهمية تقارير الاستدامة بالنسبة للشركات الصناعية الأردنية. كما أشارت النتائج الإحصائية إلى وجود تأثير ايجابي لتقارير الاستدامة على أداء وسمعة الشركات.

دراسة(عبد الرحيم،٢٠١٥)[٣]: سعت الدراسة إلى بناء نموذج مقترح لقياس المؤشر المصري لاستدامة الشركات المسجلة في البورصة المصرية. افترض الباحث في دراسته وجود تأثير معنوي إيجابي لمكونات المؤشر المصرى لمسئولية الشركات على ضبط الأداء المالي. واعتمد الباحث على قائمة استقصاء لقياس العلاقة بين المتغيرات

---

(١) عبد الرحمن،العايب، (٢٠١١)، **التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الإقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة**، رسالة دكتوراة، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير – جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.

(٢) علي، أسامة عبد المنعم السيد، (٢٠١٤)، **تقارير الاستدامة وأهميتها في تقييم كفاءة أداء الشركات الصناعية الأردنية دراسة ميدانيه من وجهه نظر مدققي الحسابات الأردنيين**، ورقة بحثية، جامعة الزرقاء الخاصة، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد٩٨.

(٣) عبد الرحيم، جمال كامل محمد، (٢٠١٥)، **قياس أثر تطبيق المؤشر المصري لمسئولية الشركات عن التنمية المستدامة في ضبط الأداء المالي مع دراسة ميدانية على الشركات المصرية المقيدة بالبورصة**، رسالة دكتوراة، كلية التجارة – جامعة قناة السويس.

لعدد ٦٠ شركة مقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة من٢٠٠٩-٢٠١١. ولقد تم قياس مسئولية الشركات عن التنمية المستدامة طبقا لمؤشر (S&P EGX ESG) بينما أستخدم الباحث العائد على حقوق الملكية لقياس الأداء المالي.

أثبتت الدراسة أن التنمية المستدامة عاملاً هاماً ولها تأثير إيجابي على الأداء المالي للشركات، ويجب أن يتم إفصاح الشركات عن معلومات التنمية المستدامة في شكل تقارير الاستدامة والتي تقدم معلومات مالية وغير مالية، كما يوجد مجموعة من الجوانب والانشطة لتحقيق التنمية المستدامة بفاعلية في الشركات ومبادئ اخرى يجب على الشركات الالتزام بها وتطبيقها.

دراسة(الحسنين،٢٠١٨)[١]: اهتمت الدراسة بتحليل الخصائص الأساسية للشركات وفحص أثر تلك الخصائص على مستوى الإفصاح المحاسبي عن ممارسات التنمية المستدامة. تمثل مجتمع الدراسة في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، أما عينة الدراسة فتمثلت في١٤٣ شركة مساهمة مصرية.

توصلت الدراسة الى وجود تأثير إيجابي معنوي لكل من تركز ملكية الشركات وحجم الشركة علي مستوى الإفصاح عن التنمية المستدامة، وكذلك وجود تأثير سلبي لدرجة الرفع المالي علي مستوى الإفصاح عن التنمية المستدامة، وعدم وجود تأثير معنوي لكل من حجم مجلس الإدارة واستقلال مجلس الإدارة والربحية والسيولة وعمر الشركة على مستوى الإفصاح عن التنمية المستدامة.

دراسة(Almaleeh,2019)[2]: هدفت الدراسة إلى توضيح مدى الارتباط بين تبني ممارسات الاستدامة من قبل الشركات المصرية ومستوى ربحيتها. واختبرت الدراسة إذا ما كانت تتمتع الشركات المستدامة بمستوى أعلى في القيمة السوقية وكذلك في العائد على الملكية أكثر من الشركات غير المستدامة، وإذا ما كانت الشركات المستدامة تدفع المزيد من الأرباح النقدية للمساهمين، وذلك بدراسة عدد ٢٢١ شركة مدرجة في البورصة المصرية، اعتمدت الدراسة على مؤشر S&P EGX ESG لقياس ممارسات الاستدامة وتحديد مؤشر EGX30 للشركات المستدامة فقط، أما بالنسبة لقياس أرباح الشركات فتم استخدام (القيمة السوقية للاسهم، العائد على الملكية، الأرباح النقدية الموزعة). وأظهرت الدراسة وجود علاقة إيجابية بين ممارسات الاستدامة للشركات ومستوى الربح، وكذلك وجدت أن القيمة السوقية للأسهم والعائد على الملكية والأرباح النقدية الموزعة أعلى في الشركات المستدامة مقارنة بالشركات الأخرى.

---

(١) الحسنين، سهام مصطفى مصطفى، (٢٠١٨)، **أثر حصائص الشركات على مستوى الإفصاح عن التنمية المستدامة:مع دراسة تطبيقية بالشركات المقيدة فى البورصة المصرية**، رسالة ماجستير، كلية التجارة – جامعة المنصورة.

(2) Almaleeh, N. (2019). **Are Sustainable Firms More Profitable ? Evidence from Egypt.** International Journal of Accounting and Financial Reporting. Volume 9. No.1. pp.122-134.

ثانيا: الدراسات الاجنبية

دراسة(Berry,2008)[1]: حاولت الدراسة تحديد ما اذا كان تحقيق التنمية المستدامة تعد تكلفة ام ربح؟ وكذلك محاولة معرفة الطرق المناسبة لجعل مديري الشركات المزج بين التنمية المستدامة وانشطة الشركة اليومية. لذا افترضت الدراسة أن الشركات التى لديها أرباح قصيرة الاجل هي التي تسعى لتحقيق التنمية المستدامة، وكذلك يسعى مديري الشركات إلى تحقيق التنمية المستدامة اذا لم تضر بأرباح الشركة. لقد قامت الباحثة بعمل قائمة استقصاء لـ٥١ شركة صناعية في فرنسا وأشارت نتائج الدراسة إلى أن الكثير من الشركات تسعى لتحقيق التنمية المستدامة ولكن لا يوجد معايير لتطبيقها بفاعليه ومؤشرات لقياسها.

دراسة(Galbreath.et al,2008)[2]: هدفت الدراسة إلى توضيح واختبار العلاقة بين حوكمة الشركات والأداء المستدام في شركات النفط والغاز في كندا واستراليا. وتمثلت عينة الدراسة في١٠٨شركة منها٥٣ شركة مدرجة في البورصة الاسترالية و٦٥ شركة مدرجة في بورصة تورونتو بكندا لعام٢٠٠٤.

استخدم الباحثون نموذج الإنحدار المتعدد لقياس العلاقة بين حوكمة الشركات والتي تم استخدام عدد أعضاء مجلس الإدارة لقياسها وبين الأداء المستدام. وتم قياس الأداء المستدام باستخدام العائد على الأصول معبرا ذلك عن البعد الاقتصادي، بينما مؤشر إفصاح الشركات لقياس البعدين المجتمعي والبيئي. وأثبتت الدراسة ان اهتمام الشركات الاسترالية بالجوانب المجتمعية والبيئية أكبر من نظيراتها في الشركات الكندية، كما أشارت النتائج إلى عدم وجود ارتباط مباشر بين حوكمة الشركات والأداء المستدام.

دراسة(Tomsic.et al,2015)[3]: ناقشت الدراسة العلاقة بين استدامة الشركات والأداء الاقتصادي، وتكونت عينة الدراسة من ٦٤٥ شركة صغيرة ومتوسطة سلوفينية. اعتمد الباحثون على قائمة استقصاء ثم استخدام الأساليب الإحصائية المتعددة. أوضحت نتائج الدراسة وجود تأثير إيجابي بين استدامة الشركات والأداء الاقتصادي كما ان العلاقة بينهما تكميلية، وبالتالي ينبغي للشركات أن توازن باستمرار بين أدائها الاقتصادي والمسئولية المجتمعية وحماية البيئة للحفاظ على عمليات مستدامة ناجحة في الأسواق شديدة التنافسيه.

([1]) Berry, A. (2008). **How a Manager in a Business Can Accept the Role of Sustainable Development Considering Their Role in Profit Development?** Working Paper. Available at https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1379403

([2]) Galbreath, J. Inderpal, S and Mitchell, V. (2008) **The Link Between Corporate Governance and Sustainability: Evidence from the Oil and Gas Industry. Working Paper. Curtin University of Technology. Australia.**

([3]) Tomsic, N. Stefan, B and Blaz, S. (2015). **Corporate Sustainability and Economic Performance in Small and Medium Sized Enterprises**. Faculty of Management, University of Primorska, Slovenia. Journal of Cleaner Production.

دراسة(Bezares. et al,2016)[1]: هدفت الدراسة إلى اختبار مدى تأثير استدامة الشركات على ثروة المساهمين. وشملت عينة الدراسة عدد ٣٥٠ شركة مدرجة في بورصة لندن خلال الفترة٢٠٠٦-٢٠١٢. استخدم الباحثون الأساليب الإحصائية المتعددة لقياس العلاقة حيث تم قياس استدامة الشركات طبقا لمؤشر الاستدامة والذي يعتمد على٩ بنود رئيسية، أما ثروة المساهمين فتم قياسها من خلال معدل التغير في السعر السوقى للسهم. توصلت الدراسة إلى أن استدامة الشركات ترتبط ارتباطاً سلبياً بثروة المساهمين، وأن الاستثمار في الشركات المستدامة يولد عوائد أعلى لسعر السهم كما يقلل من خسائر المساهمين.

مما سبق خلص الباحث إلى اهتمام هذه المجموعة من الدراسات على توضيح أهمية تحقيق التنمية المستدامة لدى الشركات من خلال فوارق الاهداف الرئيسية للدراسات السابقة، فهناك دراسات تناولت مدى إدراك الشركات للتنمية المستدامة وهل تمثل تنفيذها عائد او تكلفة للشركات مثل دراسة(عبدالرحمن،٢٠١١، على،٢٠١٢،Berry,2008)، كما ان دراسات أخرى تناولت أثر تطبيق سياسات التنمية المستدامة على الأداء المالي للشركات مثل دراسة(عبد الرحيم،٢٠١٥- Tomsic.et al,2015 -Almaleeh,2017) وتبين من نتائج أغلب الدراسات أن الاستدامة والتنمية المستدامة مصطلحين لنفس المفهوم وانهم جزء من بيئة ولغة العمل المشتركة. كما ان التنمية المستدامة تقدم البديل التنموي الاكثر منطقية وعدالة لحل مشاكل عدم المساواة والتباين التنموى بين مختلف القطاعات والجوانب الاقتصادية والمجتمعية وأنماط التدهور البيئي. ولكن أوضحت الدراسات ان التنمية المستدامة تسعى اليها كثير من الشركات ولكن لا يوجد معايير لتطبيقها بفاعلية ومؤشرات لقياسها. ومن حيث بيئة التطبيق فهناك دراسات تمت على أسواق متقدمة مثل كندا، والمملكة المتحدة، واستراليا، والمانيا وتبين من نتائج هذه الدراسات إلى أن هناك اهتماماً واضحاً وتشريعات قانونية حادة فيما يتعلق بتقارير الاستدامة. أما الدراسات التي تمت على أسواق نامية مثل مصر والجزائر والأردن، فتبين من نتائج هذه الدراسات أن هناك غياب تشريعات ملزمة لإعداد تقارير الاستدامة من قبل الشركات وأن هذه التقارير حتى الآن إختيارية وليست إلزامية.

لاحظ الباحث ان أغلب الدراسات السابقة اعتمدت على استخدام قوائم استقصاء لدراسة العلاقة بين الاستدامة والتنمية المستدامة كمتغير مستقل وبين الحوكمة والأداء الاقتصادي للشركات كمتغيرات تابعة، فيما عدا دراسات (Galbreath.et al,2008، Almaleeh,2019، الحسنين،٢٠١٨) الذين اعتمدوا على مؤشرات لقياس التنمية المستدامة ثم استخدام الأساليب الإحصائية.

---

(1) Bezares, F. Wojciech, P, Justyna, P. (2016). **Corporate Sustainability and Shareholder Wealth—Evidence from British Companies and Lessons from the Crisis.** Deusto Business School, University of Deusto, Bilbao, Spain.

المجموعة الثالثة: الدراسات التى تختص بربط العلاقة بين المسئولية المجتمعية والتنمية المستدامة

أولاً: الدراسات العربية

دراسة(Jamali et al,2006)[1]: حاول الباحثون خلال هذه الدراسة توضيح مفهموم استدامة الشركات ومدى سعي الشركات لربط الأبعاد الثلاثة(الاقتصادية،المجتمعية،البيئية) للمسئولية المجتمعية في ظل تحديات تحقيق التنمية المستدامة. اعتمدت الدراسة على قائمة استقصاء لعدد٤٢ شركة لبنانية مستوفاة بنودها من المبادرة العالمية للتقارير GRI. أوضحت الدراسة ان الإفصاح عن ممارسة المسئولية المجتمعية في الشركات ازداد في الآونة الأخيرة كما أنه يختلف باختلاف نوع القطاع. وتوصل الباحثون إلى أنة كلما زاد حجم الشركة زاد الاهتمام بممارسة المسئولية المجتمعية وزاد التوازن بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة.

دراسة(القرني،٢٠١٤)[2]: هدفت الدراسة إلى توضيح مدى إفصاح الشركات المساهمة العامة في المملكة العربية السعودية عن بيانات تعكس أداءها المجتمعي نحو تحقيق التنمية المستدامة، ومدى وجود علاقة بين حجم رأس مال الشركة ودرجة الإفصاح عن برامج المسئولية المجتمعية. وافترض الباحث في دراسته أن معظم الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق الأسهم السعودية تفصح عن برامجها للمسئولية المجتمعية، وكذك توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الإفصاح عن برامج المسئولية المجتمعية للشركات بتغير حجم رأس المال. وشمل مجتمع الدراسة جميع الشركات المساهمة العامة المسجلة في سوق الاسهم السعودية لعام٢٠١٢، ومن ثم فقد بلغت عينة الدراسة ١٥٨ شركة.

توصل الباحث إلى أن هناك عدد٧٣ شركة فقط تفصح عن برامجها وأنشطتها المجتمعية، كما أظهرت النتائج أن المسئولية المجتمعية للشركات مازالت غائبة لدى كثير من الشركات المساهمة السعودية، وكذلك عدم وجود تأثير ذى دلالة إحصائية لحجم رأس المال على مستوى الإفصاح المجتمعي للشركات. لذا أوصى الباحث بإنشاء كيان يتولى تنظيم ومراقبة المساهمات المجتمعية للشركات ونقل المسئولية المجتمعية من مرحلة الاجتهاد إلى مرحلة العمل المبني على الدراسة والتخطيط.

دراسة(محمد،٢٠١٦)[٣]: تمثل الهدف الرئيسي للباحث في هذه الدراسة في محاولة تحسين المحتوى المعلوماتي من خلال دراسة أثر الإفصاح المحاسبي عن الأداء البيئي والمسئولية المجتمعية للشركات على دعم أهداف

([1]) Jamali, D. Toufic, M and Hiba, B. (2006). **Corporate Social Responsibility and the Challenge of Triple Bottom Line Integration : Insights from the Lebanese Context**. School of Business, American University of Beirut., Journal of Environment and Sustainable Development, Vol. 5, No.4. pp. 395-414.

([2]) القرني، أحمد بن عبد القادر، (٢٠١٤)، **مدى إفصاح الشركات السعودية عن بيانات تعكس أدائها الاجتماعي نحو تحقيق التنمية المستدامة**، ورقة بحثية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ١٥٤، المملكة العربية السعودية.

([٣]) محمد، مؤمن فرحات السيد، (٢٠١٦)، **تقييم أثر الإفصاح عن الأداء البيئي والمسئولية الاجتماعية لدعم التنمية المستدامة في إشارة للمؤشر المصري : دراسة ميدانية**، مجلة الفكر المحاسبي، العدد الرابع، كلية التجارة، جامعة عين شمس.

التنمية المستدامة، وأشتق من هذا الهدف عدة أهداف فرعية منها، تحديد الإطار المفاهيمي لتقارير الأداء البيئي والمسئولية المجتمعية ومتطلبات دعائم التنمية المستدامة، ودراسة أثر الإفصاح المحاسبي للأداء البيئي والمسئولية المجتمعية على التنمية المستدامة، بالإضافة إلى قياس مدى استجابة الشركات لتطبيق المؤشر المصري لمسئولية الشركات من منظور مجتمعي بهدف الوصول إلى نتائج تؤثر في مجملها على دعائم التنمية المستدامة في ضوء الشفافية والإفصاح، وقياس العلاقة بين المحتوى المعلوماتي لكل من الأداء البيئي والمسئولية المجتمعية والتنمية المستدامة. وتتمثل مجتمع الدراسة في شركات المساهمة المصرية المدرجة وغير المدرجة في المؤشر المصري للمسئولية المجتمعية، أما عينة الدراسة فتكونت من٦٠ شركة.

وأوضحت نتائج الدراسة إلى الإفصاح المحاسبي للأداء البيئي والمسئولية المجتمعية يؤثر تأثيرا ايجابيا على التنمية المستدامة، كما أوضحت أن آليات الحوكمة وقيمة المنشأة ومعقولية الأرباح لها تأثير قوي على العلاقة بين الإفصاح المحاسبي والتنمية المستدامة.

دراسة(البارودي،٢٠١٨)[١]: هدف الباحث في هذه الدراسة إلى بناء مدخل مقترح لمراجعة وتوكيد الجوانب المختلفة للمسئولية المجتمعية للشركات، ودراسة أثر تطبيق ذلك المدخل على زيادة فعالية الأداء المستدام لمنشآت الأعمال. تمثل مجتمع الدراسة في المجتمع المالي، أما عينة الدراسة فتمثلت في عينة مكونة من ثلاثة فئات: المديرين الماليين، والمراجعين الداخليين، ومديري الائتمان للشركات المدرجة في البورصة المصرية مؤشر EGX100، وقد تم الاعتماد على قوائم الاستقصاء للحصول على البيانات اللازمة لاختبار فروض الدراسة إحصائيا، وبلغت عدد القوائم المكتملة الرد والصالحة والتي أجرى عليها التحليل الإحصائي٢٦٤ قائمة. أثبتت الدراسة أن الأرباح لم تعد الضامن الوحيد لأستمرار اي شركة في الأجل الطويل وأن الشركة التي تفي بمسئوليتها المجتمعية هي تلك الشركة المستدامة. وكذلك هناك صعوبة في قياس التكاليف والمنافع الناتجة عن ممارسة المسئولية المجتمعية، وكذلك معلومات المسئولية المجتمعية للشركات قد لا تتسم بالمصداقية والشفافية. توجد علاقة معنوية إيجابية بين المراجعة الداخلية للجوانب المختلفة للمسئولية المجتمعية معا (اقتصادي، مجتمعي، بيئي) وفقاً للمدخل المقترح وتحقيق استدامة الشركات.

---

(١) البارودي، على سيد حسين عبدالرحمن، (٢٠١٨)، **مدخل مقترح للمراجعة الداخلية للجوانب المختلفة للمسئولية الاجتماعية للشركات وانعكاسه على التنمية المستدامة لمنشآت الأعمال : دراسة تطبيقية**، رسالة دكتوراة، كلية التجارة– جامعة القاهرة.

ثانيا: الدراسات الاجنبية

دراسة(Cristina, ٢٠١٢)[1]: هدف الدراسة إلى توضيح اهمية المسئولية المجتمعية للشركات وتسليط الضوء على حقيقة أنها خيار استراتيجي يؤثر بشكل كبير على خلق وتعزيز استدامة الشركات وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. تمثلت عينة الدراسة في١٣ شركة تعمل في قطاع السيارات في أوروبا، تم إختيارها من قاعدة بيانات رابطة مصنعي السيارات الأوروبية لعام٢٠١٠.

اعتمدت الباحثة في قياس المسئولية المجتمعية على تعظيم الأرباح والميزة التنافسية، وتقليل التكاليف والمخاطر بالتقارير المالية للشركات. بينما تم استخدام مؤشر استدامة الشركات لقياس التنمية المستدامة والذي تضمن: البعد الاقتصادى مقاسا بإجمإلى الأيرادات وعدد السيارات المباعة وتكلفة البحث والتطوير. أما البعد المجتمعي تم قياسه بإجمالي عدد الموظفين وعدد ساعات التدريب لكل موظف وتكرار الحوادث المتعلقة بالعمل. البعد البيئى تم قياسه بحجم إنبعاث غاز ثانى اكسيد الكربون وكمية استهلاك المياه والطاقة لكل سيارة وكمية النفايات المستخرجة. لذا أوضحت الدراسة أن ممارسة المسؤلية المجتمعية لها تأثير إيجابي وقوي على التنمية المستدامة، وأن زيادة وعي الشركات بالمسؤلية المجتمعية أدى إلى زيادة فرص تحقيق التنمية المستدامة للمجتمعات.

دراسة(Oginni and Adewale,2016)[2]: سعى الباحثان في هذه الدراسة إلى قياس مدى تعزيز الشركات الصناعية للتنمية المستدامة باستخدام المسئولية المجتمعية، واختبار التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والمجتمعية والبيئية للمسئولية المجتمعية للشركات. ولقد اعتمدت الدراسة على استخدام الأساليب الإحصائية المتعددة لعدد٣٣٥ شركة صناعية في الكاميرون خلال الفترة من٢٠٠٩-٢٠١٥. وتبعت الدراسة في قياس البعد المجتمعي للشركات على الصندوق الوطني للتأمين المجتمعي (NSIF) لمعرفة ما إذا كانت الشركة تساهم فيه ام لا. أما البعد الاقتصادي تم قياسه من خلال حجم الغرامات البيئية التى تقوم بدفعها الشركة، والبعد البيئي تم قياسه عن طريق المبالغ الذي تخصصها الشركة لحماية البيئة. قد كشفت النتائج انة لا يوجد دليل ملموس على أن الصناعات في الكاميرون تعزز التنمية المستدامة من خلال المسئولية المجتمعية للشركات بالرغم من أنها تعطي الأولوية للأبعاد البيئية والمجتمعية على البعد الاقتصادي. ومع ذلك قليل من الشركات الكبيرة تهتم بممارسة المسئولية المجتمعية التي تعزز من استدامة الاعمال التجارية بينما لا تهتم بذلك الشركات الصغيرة.

مما سبق فقد استنتج الباحث اتفاق أغلب هذه الدراسات في وجود هدف أساسي وهو دراسة أثر الإفصاح عن المسئولية المجتمعية على تحقيق وتعزيز التنمية المستدامة. ولكن لاحظ الباحث أن معظم الدراسات اعتمدت

([1])Cristina, M. (2012). **Corporate Social Responsibility, A Strategy to Create and Consolidate Sustainable Businesses**. Constantin Brâncoveanu University, Pitesti. Theoretical and Applied Economics Volume XIX. No. 11. pp. 91-106.

([2]) Oginni, O. and Adewale, O. (2016). **Sustainable Development and Corporate Social Responsibility in Sub-Saharan Africa: Evidence from Industries in Cameroon**. Faculty of Economics and Management, University of Yaoundé. Cameroon.

على توزيع قوائم استقصاء وتناول العلاقة بين الإفصاح عن المسئولية المجتمعية للشركة كمتغير مستقل، والتنمية المستدامة كمتغير تابع. كما وجد الباحث ان معظم الدراسات أجمعت على وجود علاقة إيجابية ومباشرة بين ممارسة الشركات للمسئولية المجتمعية والتنمية المستدامة، فيما عدا دراسة(Oginni.et al,2016) والتي أثبتت وجود علاقة سلبية بين المتغيرين.

أهم نتائج الدراسات السابقة وما يميز الدراسة الحالية:

تناولت الدراسات السابقة المسئولية المجتمعية من عدة وجهات نظر فمعظم الدراسات تناولت المفهوم النظري للمسئولية المجتمعية ونشأتها وتطورها وأهميتها، وتناول البعض أثر المسئولية المجتمعية على الأداء المالي للشركات فقط معتمدا على الأساليب التطبيقية، وقليل من الدراسات الاخرى أثبتت أنها أداة لتحقيق التنمية المستدامة للمجتمع، وأجمعت أغلب الدراسات على وجود علاقة إيجابية بين المسئولية المجتمعية والتنمية المستدامة طبقا لبعض الأساليب النظرية. توصل الباحث إلى عدم وجود مؤشر او مقياس واحد معين ثابت لكلا من المسئولية المجتمعية والتنمية المستدامة وكذلك وجود فجوة بحثية (خاصة في مصر) إلى حد علم الباحث في عدم وجود دراسة تطبيقية توضح مدى وفاء الشركات المساهمة المصرية بمسئوليتها المجتمعية وأثرة على تحقيق التنمية المستدامة، لذا يسعى الباحث إلى تسليط الضوء على هذا الموضوع وسوف يتناوله بالدراسة.

الفصل الأول

الإطار النظري للمسئولية المجتمعية

مقدمة:

في الماضي كانت الشركات تهدف إلى مجرد تحقيق أعلى معدل عائد مالي ممكن دون مراعاة لأية اعتبارات خارجية أو أطراف أخرى، وهو الأمر الذي نتج عنه ردود أفعال عكسية قوية مثل ظهور الحركات المجتمعية التي بدأت تمارس دورها في الضغط على الشركات من أجل حماية البيئة المحيطة، والعاملين بالشركة، والمتعاملين معها والمجتمع بأكمله، وبالتالي تبدلت نظرة تلك الشركات حينئذ وأصبحت تعمل جاهدة على تحقيق أهدافها الاقتصادية في إطار الأهداف العامة للمجتمع.

وفي سياق العولمة المتزايدة أصبحت المسئولية المجتمعية للشركات مفهوما ذا أهمية أعمق لقضايا التنافسية والأمن والاستقرار المالي والعلاقة الجيدة مع البيئة[١]. ولذلك ظهرت المسئولية المجتمعية للشركات كموضوع مهيمن في عالم الأعمال في السنوات الأخيرة. وقد أعربت العديد من الشركات عن التزامها بالمسئولية المجتمعية وشرعت في ممارساتها وأصدرت تقارير المسئولية المجتمعية للشركات[٢].

ولذلك فإن تقييم الأداء الاقتصادي وتعظيم الربحية لم يعد هو الأساس الوحيد في توجيه قرارات الاستثمار أو في قياس مدى كفاءة الإدارة، ولم يعد المستقبل الإيجابي للشركة يعتمد بالضرورة على أدائها المالي[٣]فقط، وباتت هناك مسئوليات بيئية ومجتمعية وأخلاقية وتنموية كبيرة تلعب دوراً محورياً في تقييم الشركات وأدائها، بل ظهرت مفاهيم حديثة تساعد على خلق بيئة عمل قادرة على التعامل مع التطورات المتسارعة في الجوانب الاقتصادية والتكنولوجية والإدارية عبر أنحاء العالم، وكان من أبرز هذه المفاهيم انتشاراً هو مفهوم "المسئولية المجتمعية للشركات" Corporate Social Responsibility (CSR) والتي تحث الشركات على تحقيق أهدافها الاقتصادية داخل إطار أخلاقي يتماشى مع أهداف المجتمع ككل.

وقد أثبتت الدراسات أن الشركات غير معزولة عن المجتمع لأن نشاطها يمتد ليشمل ما هو أكبر من النشاطات الانتاجية مثل هموم المجتمع والبيئة هى الأعلى ربحية،[٤] وعلية أدركت الشركات أنه من أجل البقاء والإزدهار

([1]) Kim, H and Li, S. (2014). **Corporate Social Responsibility and Stock Price Crash Risk.** Journal of Banking and Finance. Volume 43. pp.1-13.

([2]) Hoffman, R. C. (2007). **Corporate Social Responsibility in the 1920s: an Institutional Perspective**. Journal of Management History. Volume 13. No 1. pp. 57-73.

([3]) Ackers, B. (2017). **The Evolution of Corporate Social Responsibility Assurance–A Longitudinal Study**. Social and Environmental Accountability Journal. Volume 37. pp 7-21.

([٤]) أحمد عبد القادر شرف، (٢٠١٥)، **مدخل مقترح لتأكيد تقارير استدامة الشركات المصرية وانعكاسه على إدراك أصحاب المصالح: دراسة مقارنة**، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية التجارة – جامعة القاهرة، ص ٥٣.

يتعين عليها سد الثغرات في الأنظمة الاقتصادية والمجتمعية، والأخذ في الاعتبار الأضلاع الثلاثة التي عرفها مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة وهى النمو الاقتصادي والتقدم المجتمعي وحماية البيئة[١].

ويمكن إدراك أن ممارسات المسئولية المجتمعية للشركات قد تم تطويرها وتركيزها في العالم المتقدم[٢]ومع ذلك، فإن المسئولية المجتمعية للشركات بشكل عام ستكون واحدة من الاهتمامات الرئيسية للفصل الحالي كما يغطي هذا الفصل النقاط الرئيسية المتعلقة بالمسئولية المجتمعية للشركات على النحو التالي: مفهومها، تطورها، النظريات المختلفة للمسئولية المجتمعية، مبادئها وأبعادها وأخيراً ممارسات المسئولية المجتمعية للشركات في مصر.

لذا سوف يتناول هذا الفصل المبحثان التاليان:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للمسئولية المجتمعية

المبحث الثاني: مبادئ وأبعاد المسئولية المجتمعية للشركات

---

(١) محمد إسماعيل عبدالله، (٢٠١٠)، **تحليل لأساليب القياس والإفصاح عن مؤشر المسئولية الاجتماعية للشركات في مصر والدور المتوقع للجهاز المركزي للمحاسبات**، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة بنها، ص١٣٦.

(2) Khaled, H. (2011). **Factors Affecting Corporate Social Responsibility Disclosure in Egypt.** School of Commerce and Law, Faculty of Arts, Business, informatics & Education, Central Queensland University.

المبحث الأول

الإطار المفاهيمي للمسئولية المجتمعية

أولاً: مفهوم المسئولية المجتمعية للشركات:

شهد تعريف المسئولية المجتمعية للشركات تغيرات جوهرية على مر الزمن ولا يزال يتطور مع تقدم المجتمع وتطور توقعاتة، وعلى الرغم من أن المسئولية المجتمعية أصبحت حقيقة واقعة يصعب تجاهلها إلا أنه لا يوجد مفهوم شامل متفق عليه لماهية تلك المسئولية على وجه الدقة وقد يرجع ذلك إلى أن المسئولية المجتمعية يصعب صياغة مفهوم محدد لها، وأن هناك نقص في وضوح الحدود المفاهيمية لها حيث يعكس كل مفهوم وجهة نظر كاتبه من حيث طبيعة وأهمية وأبعاد المسئولية المجتمعية، الأمر الذي أدى إلى ظهور مفاهيم متنوعة للمسئولية المجتمعية[١].

لذلك فسوف تستعرض الدراسة مجموعة من المفاهيم يعتقد أنها سوف تساهم في التعرف على المسئولية المجتمعية وأبعادها المختلفة ومن أهم تلك المفاهيم ما يلي:

بدأ تعريف المسئولية المجتمعية في الثلاثينيات من القرن الماضي عندما اقترح(Dodd, 1932)[2]أنه بالإضافة إلى المسئوليات الاقتصادية تجاه المساهمين، هناك أيضاً مسئوليات مجتمعية تجاه المجتمع. قام (Bowen,1953)[3]والملقب بـ"مؤسس المسئولية المجتمعية للشركات" بتعريف المسئولية المجتمعية لرجال الأعمال: وهى التزامات رجال الأعمال بتنفيذ السياسات، اتخاذ القرارات، وإتباع خطوط العمل المرغوبة من أجل تحقيق أهداف وقيم المجتمع. بينما خلال السابعينيات بدأت تعريفات المسئولية المجتمعية للشركات في النمو وأصبحت الاستجابة المجتمعية للشركات والأداء المجتمعي للشركات من المصطلحات الشائعة. فعرف (Johnson,1971)[٤]المسئولية المجتمعية بأن "الشركة المسئولة مجتمعياً بأنها الشركة التي يوازن طاقمها الإداري بين مجموعة من المصالح بدلاً من السعي إلى تحقيق أرباح أكبر لمساهميها فقط بل تأخذ الشركة أيضاً بعين الاعتبار كلاً من الموظفين والموردين والتجار والمجتمعات المحلية".

بينما أوضح (Holmes,1985)[5]أن المسئولية المجتمعية هى التزام على الشركات تجاه المجتمع الذي تعمل فيه، وذلك عن طريق المساهمة بمجموعة كبيرة من الأنشطة المجتمعية مثل محاربة الفقر وتحسين الخدمات

([1]) Blajer-Golebiewska, A. (2014). **Corporate Reputation and Economic Performance: the Evidence from Poland**. Faculty of Economics and Sociology, University of Gdansk. Volume 7, No 3. pp 7-13.

([2]) Blajer-Golebiewska, A. (2014). **Ibid.** p 201.

([3])أحمد عبد القادر شرف، (٢٠١٥)، **مرجع سبق ذكرة**، ص ٥٥.

([4]) Johnson, F. (2015). **Social Accounting & Social Responsibility Reporting: An Overview**. Vishwakarma Business Review. Volume 7. pp. 70-83.

([5]) Johnson, F. (2015). **Ibid**. P 72.

الصحية ومكافحة التلوث وخلق فرص عمل. كما أشار (Wood,1991)[1]إلى أن المسئولية المجتمعية هى مجموعة من المبادئ التي تتبناها منشأة الأعمال، ويترتب عليها مجموعة من الأنشطة والعمليات التي تعمل على تخفيض الآثار السلبية لحماية البيئة المحيطة وتعظيم الآثار الإيجابية على المجتمع ككل أو على مجموعة معينة من أصحاب المصالح.

وفسر مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة(WBCSD,1999) أن المسئولية المجتمعية للشركات هي"التزام من قبل الشركات بالتصرف الأخلاقي تجاه المجتمع" أي مسئولية الشركة تجاه كافة الأطراف الأخرى ذات الصلة بالشركة، والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والعمل على تحسين ظروف الموظفين والمجتمع ككل.

وقامت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية(UNIDO,2002) بتعريف المسئولية المجتمعية للشركات على أنها التزام من جانب الشركات بالمبادئ المتفق عليها عالمياً في دعم السياسات التي تقوم بتحسين ظروف الموظفين، والاستثمار في رأس المال البشري، وحماية البيئة، وتوطيد العلاقات مع المساهمين والمجتمع ككل. بينما أوضح البنك الدولي(World Bank,2005)[٢]المسئولية المجتمعية بأنها التزام الشركات بالمساهمة في التنمية المستدامة، من خلال التعاون مع العاملين وأسرهم والمجتمع ككل لتحسين مستوى المعيشة بأسلوب يخدم التجارة والتنمية في آن واحد.

وعرف (الأسرج،٢٠١٠)[٣]المسئولية المجتمعية بأنها عملية تعلم مستمرة، حيث تختار كل شركة الأدوات التي تلائمها وتفي باحتياجات أصحاب المصالح وتساعد في تحقيق التنمية المستدامة. وفي نفس السياق قامت (الصيرفي، ٢٠١٥)[٤]باقتراح مفهوم المسئولية المجتمعية على أنها عقد مجتمعي بين الشركة والمجتمع لتحقيق توقعات المجتمع على المدى الطويل، وتشمل أنشطة الشركة التي تدعم الأبعاد المجتمعية والخيرية والبيئية والقانونية والاقتصادية، ولهذا العقد تكاليف مرتبطة بأنشطة الوفاء به، ومنافع مالية وغير مالية، تؤثر على الأداء الكلي للشركة.

---

(1)الحسنين، سهام مصطفى مصطفى، (٢٠١٨)، **مرجع سبق ذكره**، ص ٤١.

(٢) البارودي، على سيد حسين عبدالرحمن، (٢٠١٨)، **مرجع سبق ذكره**، ص ٧١.

(٣) الأسرج، حسين، (٢٠١٠)، **المسئولية الاجتماعية للشركات**، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد الثاني، ص٦.

(٤) الصيرفي، أسماء أحمد، **(٢٠١٥)، دراسة وإختبار العلاقة بين وفاء شركات المؤشر المصري لمسئولية الشركات بمسئوليتها الاجتماعية وجودة تقاريرها المالية: دراسة تطبيقية**، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، المجلد ٥٢ ، الجزء الثالث، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ص ١٣.

ثم عرف(البارودي،٢٠١٨)[١]المسئولية المجتمعية للشركات كنظام أو أسلوب عمل تدمج بها الشركة القضايا الاقتصادية والمجتمعية والبيئية في ثقافتها، واستراتيجيتها، وأنشطتها، وعملياتها بأسلوب أو بطريقة تتسم بالشفافية والقابلية للمساءلة، مما يؤدي لوضع ممارسات أفضل داخل الشركة تؤدي بدورها إلى تحقيق قيمة مستدامة للشركات وتحسين أحوال المجتمع في آن واحد.

وفي ضوء ما سبق عرضه، خلص الباحث إلى أن المسئولية المجتمعية هى التزام الشركات بممارسة أعمالها التجارية في ظل مجموعة من المبادئ الأخلاقية والتي تعمل على حماية البيئة والحفاظ على الثروات وتحسين ظروف العاملين وتطوير المجتمع بما يساهم في تحقيق التنمية.

ثانياً: العوامل التي أدت إلى الاهتمام المتزايد بالمسئولية المجتمعية للشركات[٢]:

أوضحت الدراسات أن هناك مجموعة من العوامل التي أدت إلى زيادة الاهتمام بالمسئولية المجتمعية ولعل أهمها ما يلي:

١. العولمة:

تعد العولمة من أهم القوى الدافعة لتبني الشركات لمفهوم المسئولية المجتمعية، حيث أصبحت العديد من الشركات متعددة الجنسيات ترفع شعار المسئولية المجتمعية، كما أصبحت تركز في حملاتها الترويجية على اهتمامها بحقوق الإنسان، وأنها تلتزم بتوفير ظروف عمل آمنة للعاملين ولا تسمح بتشغيل الأطفال، وتهتم بقضايا البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية وذلك لتزيد من ثقة عملائها وجذب عملاء آخرين.

٢. الضغوط الحكومية وظهور جماعات الضغط:

من خلال التشريعات التي تنادي بضرورة حماية حقوق المستهلك، والعاملين، والبيئة، الأمر الذي قد يكلف الشركة أموالا طائلة إذا ما رغبت في الالتزام بتلك التشريعات، وبخلاف ذلك قد تتعرض للمقاطعة والخروج من السوق بشكل عام.

٣. الكوارث والفضائح الأخلاقية:

تعرضت الكثير من الشركات العالمية لقضايا أخلاقية مما جعلها تتكبد أموالاً طائلة كتعويضات للضحايا أو خسائر نتيجة المنتجات المعيبة، فاهتمام هذه الشركات بمصالح المجتمع يجعلها تسترجع قوتها مرة اخرى.

---

(١) البارودي، على سيد حسين عبدالرحمن، (٢٠١٨)، **مرجع سبق ذكره**، ص ٧١.

(٢) يراجع في ذلك:

أ- صالح السحيباني، (٢٠٠٩)، **المسئولية الاجتماعية ودورها في مشاركة القطاع الخاص في التنمية:حالة تطبيقية على المملكة العربية السعودية**، المؤتمر الدولي حول القطاع الحاص في التنمية:تقييم واستشراف، بيروت، الجمهورية اللبنانية، ص١١.

ب- حسين الأسرج، (٢٠١٠)، **مرجع سبق ذكرة**، ص ١٤.

٤. التطورات التكنولوجية المتسارعة:

التطورات التكنولوجية والتحديات المصاحبة لها فرضت على الشركات ضرورة الالتزام بتطوير المنتجات، وتطوير مهارات العاملين، والاهتمام بالتغيرات في أذواق المستهلكين، وتنمية مهارات متخذ القرار ، خاصة في ظل التحول من الاقتصاد الصناعي إلى اقتصاد قائم على المعلومات والمعرفة، وزيادة الاهتمام برأس المال البشري بدرجة أكبر من رأس المال المادي.

٥. القوانين المنظمة والشهادات والمعايير الدولية:

في الآونة الأخيرة أصبحت العديد من الحكومات والمؤسسات الدولية لديها معايير وقواعد تروج لها من أجل تطوير مسئولية الشركات والحصول على شهادات الالتزام بالمسئولية المجتمعية، ومن أهم تلك الشهادات: شهادة(SA 8000)[١] المرتبطة بالمسائلة المجتمعية، وشهادة(ISO14001)[٢] الخاصة بتنظيم الإدارة البيئية، وكذلك شهادة(ISO26000)[٣]المرتبطة بالمسئولية المجتمعية، حيث أن هذه الشهادات التي تحصل عليها تلك الشركات تزيد من ثقة المتعاملين معها من عملاء وموردين وغيرهم من أصحاب المصالح.

٦. مؤشرات ترتيب الشركات وفقاً لمسئوليتها المجتمعية:

ظهرت مجموعة من المؤشرات مثل مؤشر داو جونز للاستدامة DJSI[4]حيث تقوم تلك المؤشرات وغيرها بقياس مدى التزام الشركات بالمعايير البيئية وبمبادئ حقوق الإنسان، وبالتالي فإنه مع تغير بيئة العمل العالمية، تغيرت أيضاً متطلبات النجاح والمنافسة ، إذ أصبح لزاماً على الشركات أن تضاعف جهودها، وأن تسعى نحو بناء علاقات استراتيجية اكثر عمقاً مع المستهلكين والعاملين وشركاء العمل ودعاة حماية البيئة والمجتمعات المحلية والمستثمرين، حتى تتمكن من المنافسة والبقاء في السوق. حيث أن بناء هذه العلاقات من شأنه أن يعمل على تكوين أساس لاستراتيجية جديدة تركز على أفراد المجتمع وبالتالي تتمكن الشركات من مواجهة التحديات التي

---

(١) شهادة (SA8000) هى معيار اعتماد دولي تم وضعها من قبل المنظمة الدولية للمحاسبة المجتمعية عام ١٩٨٩ ويمكن تطبيقها على كل شركة بمختلف حجمها وتتعامل مع المشكلات العمل القسري وعمالة الاطفال والسلامة والصحة المهنية والحرية النقابية.

(٢) تمثل (ISO14001) مواصفة دولية تقوم بتحديد الطريقة المثلى لوضع نظام إدارة بيئية فعالة مع استدامة الشركات في نجاحها التجاري، يراجع في ذلك وهيبة مقدم، (٢٠١١)، **تحسين الأداء البيئي والاجتماعي للمؤسسات الصناعية من خلال تبني المواصفة الدولية ايزو ٢٦٠٠٠ للمسؤولية الاجتماعية**، ملتقى الإمكانيات المتاحة لاختيار المسارات الصحيحة لصناعة مصادر النمو، كلية الحقوق والعلوم التجارية – جامعة عبد الحميد ابن باديس، الجزائر، ص١٠.

(٣) اطلقت شهادة(ISO 26000) عام ٢٠١٠ وتهدف نحو مشاركة الشركات في عملية التنمية المستدامة من خلال ممارسة المسئولية المجتمعية.

(4) تعد مؤشرات داو جونز التي تم إطلاقها في عام ١٩٩٩ مجموعة من المؤشرات التي تقيم أداء الاستدامة لآلاف الشركات المتداولة علنا، حيث تعتمد على تحليل الاداء الإقتصادي والبيئي والمجتمعي للشركة وبالاضافة إلى قضايا الحوكمة وإدارة المخاطر وتخفيف آثار تغير المناخ https://www.robecosam.com/csa/indices/djsi-index.html

تتعرض لها في عصرنا الراهن. ويمكن للباحث توضيح العوامل التي أدت إلى الاهتمام المتزايد بالمسئولية المجتمعية من خلال الشكل (١/١) التالي:

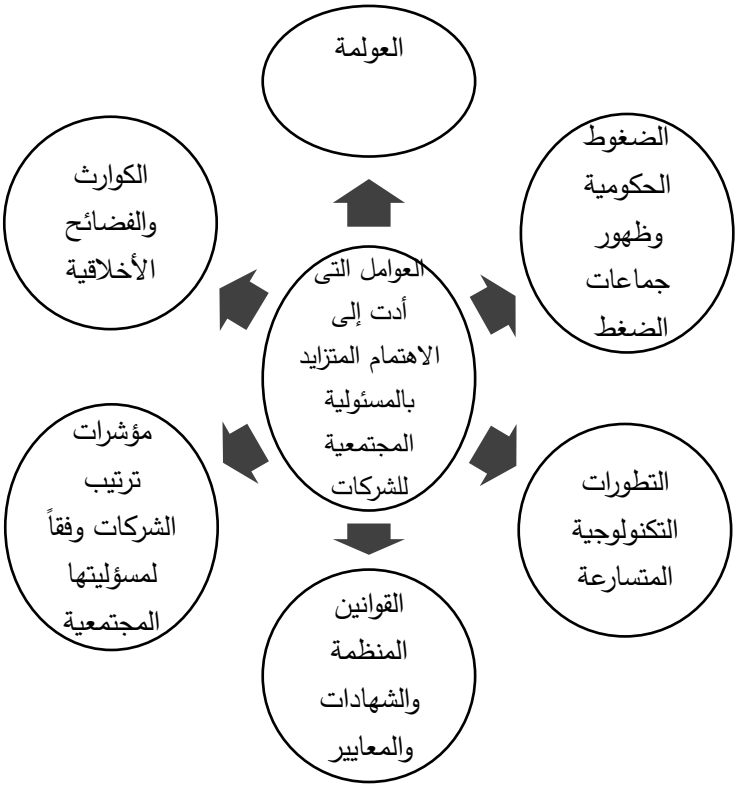

(المصدر: إعداد الباحث) الشكل (١/١): العوامل التي أدت إلى الاهتمام المتزايد بالمسئولية المجتمعية

ثالثاً: النظريات المفسرة لأسباب تبني الشركات للمسئولية المجتمعية:

١- نظرية الوكالة[1](Agency Theory):

توضح نظرية الوكالة العلاقات التبادلية بين مساهمي الشركات والمديرين (كوكلاء الشركات) في ضوء سياسات وتوجيهات الحوكمة والتي ترتكز على أساس القواعد واللوائح والحوافز الواضحة، ومن سمات نظرية الوكالة أنها تأخذ الشركة بعيداً عن الإدارة الأحادية وتحثها على التفاعل والشورى بين العديد من الأفراد لصالح الشركة والمساهمين. كما أوضحت الأدبيات السابقة أن ممارسات المسئولية المجتمعية للشركات قد تقلل مشكلة الوكالة من خلال التأثير إيجاباً على سلوك الأفراد، وبالتالي فإن الوكلاء لن يقوموا بمتابعة أهدافهم الشخصية بل سوف يسعون لتحقيق الأهداف المفضلة للمجتمع بأسره.

(1) Lukman, R. (2017). **Understanding Theories of Corporate Social Responsibility in the Ibero-American Hospitality Industry.** In Corporate Social Responsibility and Corporate Governance. Volume 11. pp 65-88.

٢- نظرية الشرعية (Legitimacy Theory):

تحث نظرية الشرعية على تحقيق التوازن بين الإجراءات التنظيمية والتوقعات القانونية وكذلك أصحاب المصلحة للإجراءات التي تعتبر مناسبة ومرغوبة في المجتمع، وتعتبر نظرية الشرعية من أكثر النظريات استخداما على نطاق واسع لتفسير الإفصاح البيئي والمجتمعي. حيث أن الشرعية هي إدراك عام بأن أعمال الكيان مرغوبة أو مناسبة في إطار نظام من القواعد والقيم والمعتقدات والتعاريف.

تشير هذه النظرية إلى أن الشركات قد تحاول إضفاء الشرعية لنشاطاتها بنشر تقارير المسئولية المجتمعية للشركات، من أجل الحصول على موافقة ومساندة من المجتمع في دعم إستمرار وجودها، وبالتالي تعتبر المسئولية المجتمعية "رخصة للعمل" وتَعتبر النظرية أن إعداد الشركات لتقارير المسئولية المجتمعية هو عقد مجتمعي بين الشركة والمجتمع الذي تعمل فيه، وتقوم الشركة بوظيفتين رئيسيتين هما:

- وظيفة الانتاج: والتي تتضمن تقديم منتجات أو خدمات نافعة ومرغوبة للمجتمع.
- وظيفة التوزيع: وهنا ليس توزيع المنتجات، بل توزيع العوائد والمكاسب الاقتصادية والمجتمعية على المجموعات المتواجدة في المجتمع بعدالة، والتي تشكل القاعدة التي تستمد منها الشركة مواردها.

٣- نظرية أصحاب المصالح(Stakeholder Theory):

يشير تعبير أصحاب المصلحة إلى العديد من المجموعات ذات الاهتمامات الخاصة التي تستطيع التأثير على الشركة أو تكون متأثرة من قبل نشاط أو قرارات الشركة مثل المستثمرين والمستخدمين والعملاء والحكومة ومجموعات الضغط في المجتمع. تعتبر نظرية أصحاب المصلحة هى الأساس لتحسين الكشف عن المسئولية المجتمعية للشركات من أجل إرضاء أصحاب المصلحة، في بعض الأحيان يمتلك أصحاب المصلحة القدرة على جعل الشركات تكشف عن بعض المعلومات المطلوبة، وفي أحيان أخرى تقدر الشركات وجود واحتياجات أصحاب المصلحة المختلفين من خلال تلبية مطالبهم للحصول على معلومات غير مالية. حيث يمثل الإفصاح المجتمعي والبيئي للشركات استراتيجية فعالة تطبقها الإدارة ويتوقع تطوير علاقات مرضية مع هؤلاء أصحاب المصلحة الأقوياء والحفاظ عليها.

٤- النظرية المؤسسية(Institutional Theory):

تستند المسئولية المجتمعية للشركات بشكل عام على الأفعال الطوعية للشركات، ومع ذلك تسعى بعض الدول إلى إضفاء الطابع المؤسسي عليها، مما سيؤدي إلى الحد من نطاق الأعمال التطوعية والتحول والنظر نحو المسئولية المجتمعية من خلال الحوافز والتشريعات تجاة المجتمع. وفي أوقات الأزمات مثل الأزمة الاقتصادية العالمية عام ٢٠٠٨ قد يكون من الضروري إلى جانب الحكومات والقطاعات المصرفية إنشاء شركة قوية أخرى تشارك في رفع أعباء المجتمع، وبالتالي تم زيادة متطلبات إضفاء الطابع المؤسسي على المسئولية المجتمعية

للشركات. لذا يجب قبول الدور المؤسسي للشركة لأن هذا الدور سيعيد توجه الشركة لتصبح مؤسسة أو منظمة مجتمعية ويجب أن تخضع لمبادئ المجتمع وقيمه والتزاماته وأولوياته.

٥- نظرية الطوارئ أو الإحتمالات(Contingency Theory):

تؤثر بعض عوامل الطوارئ سواء الداخلية أو الخارجية على أداء الشركة لذلك تفسر نظرية الطوارئ أن الإدارة المثلى للشركة تخضع لقيود داخلية وخارجية مختلفة ولابد من توحيد وتنظيم الجهود للقيادة واتخاذ القرارات، بناء على هذا الافتراض السابق قد تؤثر الظروف البيئية والضغوط المجتمعية على أداء الشركات. كما توفر هذه الظروف والضغوط حافزًا لتحسين أداء المسئولية المجتمعية للشركات داخلياً، لذلك يجب على الشركات الأخذ في الاعتبار المسئولية المجتمعية عند وضع استراتيجياتها وسياساتها ومناهج عملها.

بناء على مما سبق يستنتج الباحث انة لا يوجد تعريف واحد للمسئولية المجتمعية متفق عليه انما هي التزام أخلاقي وطوعي من قبل الشركات تجاة البيئة وحماية الموارد والعمل على مساعدة وتطوير المجتمع، كما أصبحت المسئولية المجتمعية تتبوأ حيزا ومساحة كبيرة من الأهمية على جميع الأصعدة والمجالات المحلية، وكذلك تحظى باهتمام رفيع المستوى من قبل الشركات لكونها تعمل على تحسين مستوى المعيشة والإرتقاء برفاهية المجتمع، فليكن لأي شركة أن تحاول تعزيز فرص نجاحها في المجتمع من خلال زيادة الاهتمام بعرض الدور المجتمعي.

ناقش هذا المبحث أهم العوامل التي ساهمت في الاهتمام بموضوع المسئولية المجتمعية للشركات تمركزت في الضغوط الحكومية، العولمة، الكوارث والفضائح الأخلاقية، التطورات التكنولوجية المتسارعة، القوانين المنظمة والمعايير الدولية ومؤشرات ترتيب الشركات وفقاً لمسئوليتها المجتمعية. ولعل الباحث يرى أن الكوارث والتطورات التكنولوجية السريعة هما أهم الأسباب لنشئة المسئولية المجتمعية وذلك لتأثيرهم القوي على جميع أفراد المجتمع. وفسرت النظريات (الوكالة، الشرعية، أصحاب المصالح، المؤسسية، الطوارئ) دوافع الشركات لتبني المسئولية المجتمعية، كما يمكن توضيح مبادئ وأبعاد المسئولية المجتمعية للشركات وأهم الأنشطة المجتمعية التي يمكن ممارساتها من قبل الشركات وهذا ما سيتناولة المبحث الثاني.

المبحث الثاني

مبادئ وأبعاد المسئولية المجتمعية للشركات

أولاً: مبادئ المسئولية المجتمعية للشركات[١]:

تستند المسئولية المجتمعية وفقاً لمعيار ISO 26000 على المبادئ الأساسية التالية:

١. **مبدأ القيم والأخلاقيات:**

تعمل الشركة على تطوير وتنفيذ المواصفات والممارسات الأخلاقية فيجب أن يكون سلوك الشركة مبنياً على قيم الأمانة، والمساواة، والنزاهة والتي تدل على اهتمام الشركة بالمجتمع الذي تعمل فيه.

٢. **مبدأ احترام سيادة القانون:**

حيث يجب على الشركة الإلمام الجيد بالقوانين والقواعد المطبقة والالتزام بها، كما يجب مراجعة مدى الالتزام بتلك القوانين بشكل دوري ومستمر.

٣. **مبدأ احترام حقوق الإنسان:**

يقصد به أن تنفذ الشركة السياسات والممارسات الموجودة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وفي هذا الإطار وضعت الأمم المتحدة مبادرة طوعية لتعزيز مسئولية الشركات المجتمعية، وتهدف هذه الاتفاقية إلى حشد الشركات وتحفيزها للعمل لتطبيق برنامج الأمم المتحدة المجتمعي، والاهتمام بالعمالة والمجتمع المدني من أجل نشر الوعي حول حقوق الإنسان وحقوق العمل وإجراءات مكافحة الفساد وحماية البيئة.

٤. **مبدأ القابلية للمسائلة والمحاسبة:**

يجب أن تستجيب الشركة للمسائلة بخصوص تأثيراتها على المجتمع والبيئة وخصوصاً السلبية منها كما يجب على الشركة الإفصاح عن المعلومات والانشطة بطريقة واضحة وأن تكون متاحة في التوقيت المناسب، وتوافق الشركة على الفحص الدوري بواسطة الجهات المعنية في هذا المجال وعليها مسئولية التجاوب مع هذا الفحص، وعادة ما تسأل الشركة عن نتائج قراراتها وأنشطتها على المجتمع والبيئة والإجراءات التي اتخذت لمنع تكرار الآثار السلبية مستقبلا.

---

(١) يراجع في ذلك:

– وهيبة مقدم، (٢٠١١)، **تحسين الأداء البيئي والاجتماعي للمؤسسات الصناعية من خلال تبني المواصفة الدولية ايزو ٢٦٠٠٠ للمسؤولية الاجتماعية**، ملتقى الإمكانيات المتاحة لاختيار المسارات الصحيحة لصناعة مصادر النمو، كلية الحقوق و العلوم التجارية – جامعة عبد الحميد ابن باديس، الجزائر، ص١٠.

– علي حسين علي البارودي، (٢٠١٨)، **مرجع سبق ذكره**، ص٧٣.

٥. **مبدأ الشفافية:**

يقصد بذلك أن تتميز الشركة بالشفافية في قراراتها وأنشطتها التي تؤثر على المجتمع والبيئة، ويتطلب ذلك أن تقوم الشركة بالإفصاح بأسلوب واضح ودقيق وبدرجة كافية عن القرارات والأنشطة الخاصة بها، ويمكن الوصول إليها بسهولة، وأن تكون قابلة للفهم لهؤلاء الذين قد تأثروا أو من المحتمل أن يتأثروا بقرارات وأنشطة الشركة.

٦. **مبدأ احترام المعايير الدولية:**

يجب على الشركة أن تحترم المعايير المتعارف عليها في مجال المسئولية المجتمعية، فمثلا في بعض المواقف قد لا توفر القوانين أو اللوائح التنفيذية الحد الأدنى من حماية المجتمع أو البيئة فينبغي على الشركة أن تسعى جاهدة إلى احترام المعايير الدولية في هذا المجال.

٧. **مبدأ الحماية وإعادة الإصلاح البيئي:**

حيث تعمل الشركة على حماية وإعادة إصلاح البيئة والترويج للتنمية المستدامة من خلال استخدام وإدماج الأنشطة والخدمات في العمليات اليومية لتعزيز الإصلاح البيئي.

٨. **مبدأ احترام مصالح الأطراف المعنية:**

وهو أن تقر الشركة وتتقبل أن هناك تنوع بمصالح الأطراف المعنية وتنوع في أنشطتها ومنتجاتها الرئيسة والثانوية وغيرها من العناصر التي قد تؤثر على تلك الأطراف.

يوضح الشكل التالي رقم (٢/١) **مبادئ المسئولية المجتمعية** :

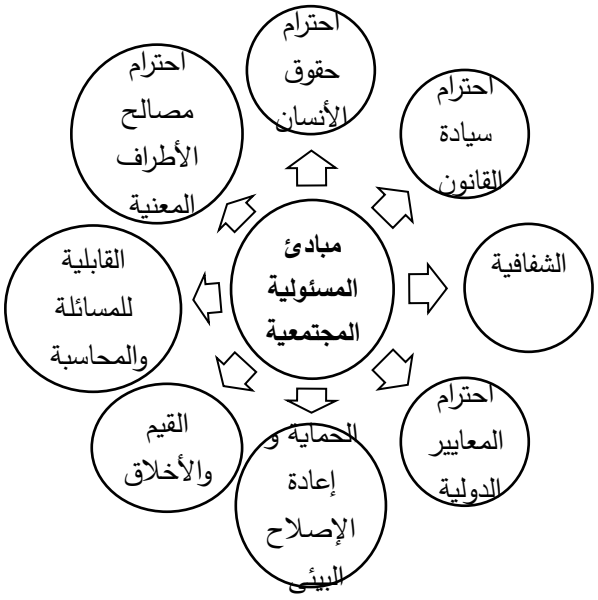

(المصدر :إعداد الباحث) الشكل(٢/١): مبادئ المسئولية المجتمعية

من العرض السابق يتضح أن المسئولية المجتمعية ترتكز على مبادئ عدة وهى احترام سيادة القانون، احترام حقوق الإنسان، القيم والأخلاقيات، الشفافية، القابلية للمسائلة والمحاسبة، الحماية والإصلاح البيئي، احترام المعايير الدولية وكذلك احترام مصالح الأطراف المعنية.

ثانياً: أبعاد ومستويات المسئولية المجتمعية للشركات:

تعتبر المسئولية المجتمعية للقطاع الخاص واجب إنساني والتزام أخلاقي طوعي من جانب هذه الشركات تجاه المجتمع بفئاته المختلفة آخذين في الاعتبار توقعات هذه الفئات بعيدة الأمد ومجسدة لها بمعايير ملموسة ومقاسة من قبيل الاهتمام بالزبائن والعاملين والبيئة أو أي مفردة اخرى شرط ان يكون هذا الالتزام الطوعي متجاوزاً لما تنص عليه القوانين و مساهم في رفع مستوى رفاهية المجتمع.

يمثل هرم(Carroll,1991)[1]بمثابة التأصيل النظري والتفصيل الأكاديمي للمسئولية المجتمعية، كما يوضح الشكل التالي رقم (٣/١) تدرج أبعاد ومستويات مواطنة الشركات:

الشكل (٣/١) أبعاد ومستويات مواطنة الشركات Source: Carroll, A (1991, P.42)

يوضح الشكل أعلاه أن هناك توقعات مختلفة من المجتمع تجاة الأنواع المختلفة لمسئولية الشركات، المجتمع يطلب من بيئة الأعمال جميع المسئوليات الاقتصادية والقانونية، في حين أن المجتمع يتوقع المسئولية الأخلاقية ويرى أن المسئولية الخيرية مرغوبة. كما سعى العديد من الكتاب والباحثين إلى محاولة تحديد أبعاد المسئولية المجتمعية ووضعوا لها مسميات متباينة[2]، ويمكن سرد المتفق علية من تلك الأبعاد كالآتي:

([1]) Carroll, A. 1991. The Pyramid of Corporate Social Responsibility: Toward the Moral Management of Organizational Stakeholders,Business Horizons.

([2]) يراجع في ذلك:

– أحمد سامي عدلي القاضي، (٢٠١٠)، **المسئولية الاجتماعية للبنوك العاملة في مصر كشركات مساهمة مصرية: دراسة ميدانية مقارنة لعينة من فروع البنوك العامة والخاصة العاملة بمحافظة أسيوط**، مركز المديرين المصري، كلية التجارة – جامعة أسيوط، ص١٢.

المسئولية القانونية(البيئية): أي التزام الشركة بإطاعة القوانين وإكتساب ثقة الآخرين من خلال التزامها بتنفيذ الأعمال الشرعية وحماية المستهلك من المواد الضارة ومنع التلوث بجميع اشكالة والتخلص الآمن من النفايات وعدم القيام بالأعمال المخلة بالقانون.

المسئولية الأخلاقية(المجتمعية): بمعنى أن تكون الشركة مبنية على أسس أخلاقية، وأن تلتزم بالأعمال الصحيحة، وتتجنب الإضرار بالفئات المختلفة وتسهم في تعزيز الموارد للمجتمع وتحسين نوعية الحياة فية وكذلك تحسين ظروف العمل ومنع التمييز بين الجنسين ومراعاة حقوق الإنسان واحترام العادات والتقاليد والمساهمة في تقديم الحاجات الاساسية للمجتمع.

المسئولية الاقتصادية: تمثل قاعدة هرم المسئولية المجتمعية للشركات بأن تكون الشركة نافعة ومجدية اقتصادياً وكونها تحقق ربحاً، فإنها تعتبر نقطة الانطلاق لأي عمل وقاعدة أساسية للوفاء بالمتطلبات من أجل خدمة المجتمع، وتحقيق مبدأ المنافسة العادلة من خلال منع الاحتكار وعدم الإضرار بالمستهلكين.

ثالثاً: الميثاق العالمي للمسئولية المجتمعية The Global Compact:

أطلقت الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٠ الإعلان الرسمي عن الميثاق العالمي للمسئولية المجتمعية وهو عبارة عن مبادرة دولية طوعية متعلقة بالشركات للتحلي بروح المواطنة والمشاركة في تحقيق التنمية المستدامة وتطوير المجتمع. وقد تضمن هذا الميثاق عشرة مبادئ في نطاق حقوق الإنسان ومعايير العمل وحماية البيئة ومكافحة الفساد وهى كالأتي[١]:

- **حقوق الإنسان:**
  - على الشركات أن تدعم وتحترم حقوق الإنسان المعلنة دوليا.
  - التأكد من أنها ليست متواطئة في أي انتهاك لحقوق الإنسان.
- **العمل:**
  - الإلغاء الفعلي لعمالة الأطفال.
  - إزالة التمييز فيما يتعلق بالتوظيف والموظفين.
  - إزالة جميع اشكال العنف والعمل الإجباري.
- **حماية البيئة:**
  - تشجيع تطوير وانتشار التقنيات الملائمة للبيئة.

- حنيش الحاج، (٢٠١٧)، **المسئولية الاجتماعية للشركات كمحرك للتنمية المستدامة في الجزائر**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، العدد١٧،ص٢٠٩.

(١) صالح السحيباني، (٢٠٠٩)، **مرجع سبق ذكرة**، ص ٦.

- تولي المبادرات من أجل ترويج أكبر للمسئولية البيئية.
- يجب على الشركات ان تدعم الطرق الوقائية للتحديات البيئية.

- **مكافحة الفساد:**

- على الشركات أن تعمل ضد كل أشكال الفساد بما فيها الرشوة والابتزاز.

رابعاً:المسئولية المجتمعية في مصر:

تبنى إتحاد الصناعات المصرية[١]مبادرة "الميثاق العالمي للمسئولية المجتمعية" لتصبح مصر أول دولة عربية تستجيب لهذه المبادرة عام٢٠٠٤، ويسعى عدد من الشركات المحلية إلى الالتزام بمبادئ هذا الميثاق للمحافظة على سمعتها وعلى صورتها أمام أصحاب المصالح من عملاء ومستهلكين وموردين وحملة أسهم.

أعلنت مصر في مارس٢٠٠٨ إطلاق المبادرة القومية للمسئولية المجتمعية للشركات بالتعاون بين الشركات والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ووزارة الاستثمار، وجاءت أهم المبادرات المصرية في مختلف الجوانب الخاصة بالميثاق العالمي مثال على ذلك[٢]:

- **مجال تنمية المجتمع:**

قام البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بالتعاون مع المنتدى الدولي لقادة الأعمال بتكوين تحالف لرفع قدرة الجمعيات الأهلية المتعاملة مع مشكلة الشباب خاصة في مجال التعليم الفني والتدريب المهني. كما قام البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بتشجيع عدد من الشركات الخاصة على المشاركة في برامج التنمية المختلفة ومن أمثلة تلك المبادرات مشروع تجديد عدد من المدارس والمشاركة مع عدد من الشركات المحلية والعالمية في تنفيذ أهداف الألفية الثالثة للتنمية ومكافحة الفقر.

- **مجال حماية البيئة:**

إنطلاقاً من السعي نحو تحسين نوعية البيئة المصرية كأحد الاهداف الرئيسية للتنمية المستدامة، وإستناداً على المنهج العلمي في تحليل ومعالجة القضايا البيئية تم إصدار الخطة الوطنية[٣]للعمل البيئي في مصر٢٠٠٢-٢٠١٧ لأهم أولويات العمل في تحسين نوعية الهواء وإعادة توزيع الصناعات خارج الكتل السكنية، إيقاف

---

(١) انشأ اتحاد الصناعات المصرية عام ١٩١٥ ويهدف إلى خلق مجتمع صناعي ودفع عجلة النمو الإقتصادي، يضم ١٩غرفة صناعية في عضوية ويقوم الإتحاد بالإضطلاع بمسئولياته تجاة قطاع الصناعة إيماناً بأنها قاطرة التنمية المستدامة والأداء لتخفيف حدة الفقر والبطالة وتحقيق الرخاء للدول، ويمكن مراجعة الموقع الإلكتروني http://www.fei.org.eg/index.php/ar/fei-ar/about-fei-ar

(٢) نهال المغربل، ياسمين فؤاد، (٢٠٠٨)، **المسئولية الاجتماعية لرأس المال في مصر:بعض التجارب الدولية**، ورقة بحثية، المركز المصري للدراسات الإقتصادية، ص٢٢.

(٣) الرؤية المستقبلية لوزارة الدولة لشئون البيئة عام ٢٠٣٠، (٢٠١٧)، ص٤، ويمكن المراجعة من خلال الموقع الإلكتروني لوزارة البيئة http://www.eeaa.gov.eg/en-us/.aspx

الصرف الصناعي في نهر النيل، تفعيل نظم الإدارة البيئية في الحفاظ على الثروات الطبيعية والتنوع البيولوجي وكيفية التخلص من النفايات الخطرة، استخدام بدائل للخامات ومصادر للطاقة أقل تكلفة وأكثر مواءمة للبيئة. تفعيل كافة الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي وقعت عليها مصر ومن أهمها اتفاقية تغير المناخ، اتفاقية الأوزون.

- **مجال مكافحة الفساد:**

قامت وزارة الاستثمار بالمشاركة مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بتأسيس وحدة للشفافية بالوزارة. والتي استهدفت محاربة الفساد، وسوء استخدام الموارد العامة، وتحسين علاقة الوزارة بالمستثمرين الأجانب والمحليين. كما يستهدف المشروع ايضاً إعداد مسودة لمشروع قانون حرية تداول المعلومات ورفع نسبة مشاركة أصحاب المصالح ورفع مستوى التوعية وبناء القدرات وزيادة درجة الشفافية ومكافحة الفساد واحترام القانون[١] وهي كلها من العوامل المؤثرة على القرار الاستثماري[٢].

بناء على مما سبق يستنتج الباحث أن المسئولية الإدارية التقليدية للوفاء بمتطلبات المجتمع وتقليل المسائلة والتخفيف من المخاطر المالية تعتمد عادة على المسئولية القانونية، وتشمل هذه المسئولية إطاعة القانون وتلبية الحد الأدنى من المعايير ومع ذلك، أشار التاريخ الحديث إلى أنه لا يمكن الاعتماد على اللوائح القانونية فقط.

---

(١) عيسى عارف محمود كامل، (٢٠١٤)، **إطار مقترح لزيادة فعالية الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية بهدف تحسين جودة التقارير المالية وتعظيم قيمة المنشأة: بالتطبيق على البيئة المصرية**، رسالة دكتورة غير منشورة، كلية التجارة، جامعة القاهرة، ص٣٠.

(٢) يراجع في ذلك:

- نهال المغربل، ياسمين فؤاد، (٢٠٠٨)، **مرجع سبق ذكره**، ص٢٨.
- موقع وزارة الاستثمار https://gafi.gov.eg/Arabic/eServices/Pages/csrnews.aspx

خلاصة الفصل الأول:

قدم هذا الفصل نظرة عامة نظرية عن المسئولية المجتمعية للشركات وأوضيح أن هناك العديد من التعريفات للمسئولية المجتمعية للشركات التي تم تطويرها عبر سنوات. ثم تناول طبيعتها، واستراتيجيتها، وجوانبها، ومبادئها، وأنشطتها، وأسباب الاهتمام بها. المسئولية المجتمعية هي نشاط تقديري يعبر عن مدى مساهمة الشركات في تحقيق التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة، بما ينعكس على تحسين ظروف الموظفين والمجتمع الذي تعمل فيه الشركات وتستخرج منه مواردها ويتأثر بعملياتها، كما يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار في جميع مراحل العمل داخل الشركة.

أطلقت الأمم المتحدة مبادرة دولية طوعية متعلقة بالشركات للتحلي بروح المواطنة، والمشاركة في تحقيق التنمية المستدامة عرفت بـ "الميثاق العالمي للمسئولية المجتمعية" وهو عبارة عن عشرة مبادئ في نطاق حقوق الإنسان ومعايير العمل وحماية البيئة ومكافحة الفساد. كما ناقش الفصل أهم العوامل التي أدت إلى زيادة الاهتمام بالمسئولية المجتمعية للشركات وهم (العولمة، الضغوط الحكومية وظهور جماعات الضغط، الكوارث والفضائح الأخلاقية، التطورات التكنولوجية، القوانين المنظمة والمعايير الدولية، مؤشرات ترتيب الشركات وفقاً للمسئولية المجتمعية)

هناك عدة نظريات مفسرة لممارسة الشركات للمسئولية المجتمعية: تعمل **نظرية الوكالة** على إصطحاب الشركة بعيداً عن الإدارة الاحادية، وتحثها على التفاعل والشورى بين العديد من الأفراد لصالح الشركة والمجتمع. تحث **النظرية الشرعية** الشركات لتشريع نشاطاتها بنشر تقارير المسئولية المجتمعية للشركات من أجل الحصول على موافقة ومساندة من المجتمع في تحقيق الاستدامة. تساعد **نظرية أصحاب المصالح** الشركة في تفسير وتحديد من هم مجموعات أصحاب المصلحة القوية وكيف تستجيب لتوقعاتهم وذلك من خلال الإفصاح المجتمعي والبيئي للشركات. تستند **النظرية المؤسسية** إلى ضرورة وجود مؤسسة قوية بجانب الحكومات والمنظمات المدنية تشارك في رفع أعباء المجتمع. وأخيراً ترى **نظرية الطوارئ** إلى أن الشركة تتأثر بالعوامل المحيطة سواء الداخلية أو الخارجية، لذا ينبغي النظر في المشاكل المجتمعية والظروف البيئية المحيطة في وضع استراتيجيات وسياسات الشركة.

تستند المسئولية المجتمعية إلى ثمانية مبادئ وهم مبدأ القيم والأخلاقيات، احترام سيادة القانون، احترام حقوق الإنسان، القابلية للمسائلة والمحاسبة، الشفافية، احترام المعايير الدولية، الحماية والإصلاح البيئي، احترام مصالح الاطراف. وترتكز المسئولية المجتمعية على ثلاثة أبعاد؛ المسئولية الاقتصادية، القانونية أو البيئية، الأخلاقية.

الفصل الثاني

مفهوم وأبعاد التنمية المستدامة

مقدمة:

تواجه الكرة الأرضية في الوقت الحاضر وفي ظل تطبيق نموذج التنمية الحالي مشكلتين رئيسيتين. تتمثل الأولى في أن الكثير من الموارد الطبيعية والتي تعتبر وجودها من المسلمات معرضة للنفاذ في المستقبل القريب، والثانية هى مشكلة التلوث المتزايد التي تعاني منه بيئتنا في الوقت الراهن والناتج عن الكم الكبير من المخلفات الضارة التي ننتجها، لذا فقد ظهر التفكير في صياغة نموذج للتنمية يحافظ على الموارد الطبيعية الموجودة للأجيال القادمة، ويقلل من المخلفات والانباعاثات الضارة وفيما عرف بعدها "بالتنمية المستدامة" Sustainable Development.

تحتل التنمية المستدامة مع بداية القرن الواحد والعشرين أهمية كبيرة وأصبحت مؤشر رئيسي لإستمرار البشرية، كما أصبحت الأبعاد المختلفة للتنمية المستدامة تمثل أولوية من أهم الأولويات في جدول أعمال معظم دول العالم التي تعمل من أجل إصلاح مجتمعاتها وتحديثها، وتقوم الشركات بدور كبير في تحقيق هذه التنمية وفقاً لمفهوم مواطنة الشركات، ونتيجة ذلك ظهر أهمية إعداد الشركات لتقرير التنمية المستدامة والذي يوضح مؤشرات الأداء الاقتصادى والبيئي للشركات تجاه تحقيق هذه الاستدامة[١]. تعتبر التنمية المستدامة هى الفكرة الأساسية التى بنيت عليها أجندة القرن الحادي والعشرين[٢](هي خطة عمل غير ملزمة وطوعية تنفذها الأمم المتحدة فيما يتعلق بالتنمية المستدامة)، ومفهموم التنمية المستدامة متعدد الاستخدامات ومتنوع المعاني فالبعض يتعامل مع التنمية المستدامة كرؤية أخلاقية تناسب اهتمامات النظام العالمي الجديد، والبعض يرى أن التنمية المستدامة نموذج تنموي وبديل مختلف عن النموذج الصناعي الرأسمالي أو ربما لإصلاح أخطاء وعثرات هذا النموذج في علاقتة بالبيئة.

تم اعتماد مصطلح التنمية المستدامة من قبل المجتمع الدولي وتبنت الأمم المتحدة هذا المصطلح من خلال مؤتمرها بالبرازيل عام١٩٩٢ في ريوديوجانيرو – وهو ما عرف بمؤتمر قمة الأرض– حيث وافقت مائة وسبعون دولة على وجود الحاجة لقيام المشروعات بدمج التنمية المستدامة في جميع أعمالها، وقد ترتب على ذلك ظهور وعي ومطالبة من عدة جهات بأن تعترف الشركات بمسئوليتها عن الحفاظ على البيئة وحقوق العاملين بها والمستهلكين وحق الأجيال القادمة في الموارد، ونتيجة ذلك قامت العديد من الشركات بتطبيق ممارسات التنمية المستدامة، الأمر الذي يعني ضرورة قيامها بقياس الأنشطة ذات المضمون التنموي المستدام والتقرير عنها، واستجابة لذلك شرعت العديد من الشركات بإعداد تقرير سنوي عن التنمية المستدامة لاقتناعها بأن ذلك سوف

---

(١) جمال كامل محمد عبد الرحيم، (٢٠١٥)، **مرجع سبق ذكره**، ص١٩.

(٢) عمر الحسيني عبد السلام، غادة حسن فاروق، (٢٠٠٣)، **تأثير اللأمركزية للإدارة الحضرية ولدعم اتخاذ القرار في ترسيخ أركان التنمية الحضرية المستدامة للمناطق المستهدفة**"، المؤتمر العربي الأقليمي، تحسين الظروف المعيشية من خلال التنمية الحضرية، الهيئة العامة للتخطيط العمراني، القاهرة، ص٣.

يزيد من قيمة أسهمها وخلق ما يعرف"Shareholder Value" حيث يجب أن تعمل الشركات ليس فقط على زيادة قيمتها من خلال تعظيم إيراداتها وأرباحها، ولكن بالاهتمام أيضاً بالقضايا البيئية والمجتمعية بنفس القدر من الاهتمام[1]. ومن خلال هذا الفصل سيحاول الباحث تسليط الضوء على الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة ولمختلف أبعادها ومبادئها وأهدافها. **لذا يشمل هذا الفصل المبحثين الآتيين:**

المبحث الأول: نشأة التنمية المستدامة.

المبحث الثاني: مبادئ وأبعاد التنمية المستدامة.

(1) العايب عبد الرحمن، (٢٠١١)، **مرجع سبق ذكره**، ص٩.

المبحث الأول

نشأة التنمية المستدامة

أولاً: ماهية التنمية المستدامة:

مع التطور الذي عرفه الفكر الاقتصادي كان الاهتمام منصبا فقط على ظاهرة ومفهوم النمو الاقتصادي إلا أن الاهتمام المتزايد بالتنمية لم يبدأ إلا بعد الحرب العالمية الثانية حيث دخل هذا المفهوم في الفكر الاقتصادي. لكن هذا الاهتمام كان مركزاً حول الكيفية التي يتم بها تنمية الدول المتأخرة، أي تلك الدول التي لم تصل اقتصادياتها إلى مستوى الدول الصناعية آنذاك.

شهد مفهوم التنمية ابتداءاً من سبعينيات القرن الماضي ثورة ليس فقط في المعنى الذي كان مقتصراً على البعد الاقتصادي والمجتمعي بل تم إلحاق مصطلحات جديدة بالتنمية وأصبحت من أهم هذه المصطلحات المتداولة في أدبيات التنمية ما عرف "بالتنمية المستدامة".

١. التطور التاريخي للتنمية المستدامة:

يعرف النمو الاقتصادي على أنه حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن. ومتوسط الدخل هو الدخل الكلي نسبة إلى عدد السكان[١]، كما يعرف أيضاً على أنه الزيادة في امكانيات الاقتصاد على انتاج السلع والخدمات التي يرغبها المجتمع[٢]. كان هناك إعتقاد بأن "مصطلحي النمو والتنمية مرادفين لبعضهما" لكن مع التطور الذي شهده الفكر الاقتصادي ولطبيعة الفوارق الموجودة بينهما فالتنمية الاقتصادية أوسع من النمو الاقتصادي وهي انها" تلقى الاهتمام البالغ على نشاط الاقتصاديين في جميع أنحاء العالم وبالأخص النامية[٣]".

كما يمكن تعريف التنمية الاقتصادية على أنها تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب انتاجية جديدة أفضل ورفع مستويات الانتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل، هذا فضلا عن زيادة رأس المال المتراكم في المجتمع على مر الزمن[٤].

إنطلاقاً من أن التنمية لا تقتصر فقط على البعد الاقتصادي بل هي أشمل من ذلك حيث تراعي أيضاً الأبعاد المجتمعية والإنسانية التي تعمل على توفير الاحتياجات الأساسية للإنسان كالغذاء والسكن والصحة والتعليم

---

(١) عبد القادر محمد عبد القادر، (٢٠٠٣)، **اتجاهات حديثة في التنمية**، الدار الجامعية، القاهرة، ص١١.

(٢) محمد ابراهيم مقداد، بشير عبد الحميد قفة، (٢٠١٣)، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الجامعة الإسلامية بغزة، الطبعة الثانية، ص٧.

(٣) سمير هربان، (٢٠١٥)، **صيغ وأساليب التمويل بالمشاركة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المستدامة**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والتيسير – جامعة سطيف، الجزائر، ص٢٦.

(٤) عبد القادر محمد عبد القادر، (٢٠٠٣)، **مرجع سبق ذكره**، ص١٥.

والعمل والقضاء على اللامساواة والتقليل من الفقر والبطالة، لذا فرض مصطلح التنمية البشرية نفسه في الخطاب الاقتصادي والسياسي على مستوى العالم بأسره وخاصة منذ التسعينات، كما لعب البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة وتقاريره السنوية عن التنمية البشرية دوراً بارزا في نشر وترسيخ هذا المصطلح. واقترح برنامج الأمم المتحدة الانمائية تعريفا جديداً للتنمية البشرية حيث يراها أنها عملية تهدف إلى زيادة الخيارات المتاحة أمام الناس، وتركز تلك الخيارات الأساسية في أن تحصل الناس على الموارد اللازمة لتحقيق مستوى حياة كريمة[١].

مع إشتداد تنامي الوعي لدى الدول والهيئات والشركات والأفراد بقضايا البيئة والمجتمع ظهر مفهوم جديد للتنمية إصطلح على تسميته بالتنمية المستدامة بشكل رسمي ودائم وهذا بالرغم من وجود محاولات عديدة لإعطاء مصطلحات مرادفة للتنمية المستدامة، فالبعض يعبر عنها بالتنمية المتواصلة، ويطلق عليها البعض الآخر التنمية القابلة للإستمرار أو للإدامة، واستناداً إلى تقرير نادي روما لعام1972 الشهير "حدود النمو" والذي اعتبره المختصون على أنه نقطة الانطلاق في التفكير في المسائل المجتمعية، عرفت الأمم المتحدة (١٩٨٧) التنمية المستدامة على أنها التنمية التي تفي باحتياجات الحاضر دون التقليل من قدرة أجيال المستقبل على الوفاء باحتياجاتها[٢]. تستند قمة الأرض ريو١٩٩٢ إلى أن البشر هم محور المشاغل المتعلقة بالتنمية المستدامة وأن حماية البيئة لا يمكن النظر إليها بمعزل عن المتغيرات الأخرى للتنمية البشرية، حددت قمة ريو إطاراً سنويا لإجتماعات دولية بشأن تغير المناخ فعقدت قمة التنمية المجتمعية بكوبنهاجن١٩٩٥ والتي نادت بمكافحة ثلاث آفات وهم الفقر والبطالة والتفكك المجتمعي[٣].

ثم جاءت القمة العالمية للتنمية المستدامة في جوهانسبرج عام٢٠٠٢. وفي خلال هذه القمة بدأ الجدل الاقتصادي حول إشكاليات النمو يتخذ منحى جديدا، لذا عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) التنمية المستدامة بأنها التنمية التي تتضمن إدماج الأهداف الاقتصادية والمجتمعية والبيئية للمجتمع من أجل تعظيم رفاهية الإنسان في الوقت الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها[٤]. وأشارا (Beckett,R & Jonker,2004) [5]إلى أن التنمية المستدامة تعني القدرة على الحفاظ على مستوى مرغوب

---

(١) برنامج الأمم المتحدة الانمائية، **تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٠**، نيويورك، جامعة أكسفورد، القاهرة، وكالة الاهرام للإعلان، ص١٩.

(٢) علي زيد الزغبي وآخرون، (٢٠٠٩)، **التنمية المستدامة: المفهوم والمكونات ومؤشرات القياس**، كلية العلوم – جامعة الكويت، دار المنظومة، ص٢٤٦.

(٣) عبد الباسط وفا، (٢٠٠٥)، **التنمية السياحية المستدامة بين الاستراتيجيات والتحديات العالمية المعاصرة**، دار النهضة العربية، القاهرة، جمهورية مصر العربية، ص٥.

(4) Delfgaawu, t. (2002). **Reporting on Sustainability Development: A Preparer View**. Auditing journal of practice & theory, volume. 19. No.1. pp 67-89.

(5) Beckett, R and jonker, J. (2004). **Accountability 1000, A New Social Standard for Building Sustainability**. Managerial auditing journal. Volume.17. No.1. pp 36-42.

من المخرجات أو الخدمات لمدة ممتدة. وقد أضاف(Dahlusrud,2008)[1]مفهوماً للتنمية المستدامة وهى تعني مقابلة حاجة الشركة من الموارد دون أن يؤثر ذلك على الحاجات المستقبلية من ذات الموارد، أي يكون الاستخدام في الحدود التي تجعل تلك الموارد قابلة للتجدد ذاتيا. بينما عرف (الزغبى،٢٠٠٩)[٢]التنمية المستدامة بأنها هى البحث والتنفيذ لخطط جذرية تمكن المجتمع من النجاح في تفاعلة- إلى أجل غير مسمى- مع المنظومة الطبيعية من خلال الاحتفاظ بمستوى معين يسمح باسترادهما. ويمثل مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ باريس٢٠١٥ المشهد الأخير من التنمية المستدامة عندما اعتمدت البلدان أجندة جديدة سميت برؤية٢٠٣٠ وحددت ١٧ هدفاً للتنمية المستدامة تسعى الدول لتحقيقها[٣].

بناء على ما سبق يرى الباحث أن التنمية المستدامة هي المحافظة على البيئة من الدمار الذي يهدد بتوقف التنمية، ومن ثم إنتهاج طريق التنمية من خلال صيانة الموارد الطبيعية حتى تكون تنمية مطردة، وبما يفيد الأجيال القادمة.

ثانياً: خصائص التنمية المستدامة:

للتنمية المستدامة بعض الخصائص التي تميزها عن غيرها من نماذج التنمية وفيما يلي نستعرض أهم هذه الخصائص:

المشاركة الديمقراطية: التنمية من خلال هذا النمط قريبة من البشر تفترض المساواة بينهم ولا يقوم البعض بتنفيذها وكالة عن البعض فهى تنمية ذات طبيعة إيجابية حيث يشارك جميع أعضاء المجتمع في تنفيذ خطواتها ويتعايش البشر مع مختلف مراحل المشروع منذ إصدار قراره وحتى تجسيده.

التمكين للمهمشين: تركز التنمية المستدامة على العنصر المجتمعي من خلال تمكين الفقراء والأقليات والمرأة حتى يستعيدوا عافيتهم وينالوا نفس الحظوظ من الموارد التي تسمح لهم بتحقيق التنمية.

التكامل: تدمج التنمية المستدامة عنصرين كانو مفقودين تماما في الممارسات الاقتصادية والمجتمعية التقليدية ألا وهم حماية البيئة وطول الأمد، وتسعى لتوليف منظومة متوازنة بين النظام البيئي والاقتصادي والمجتمعي وتحقيق أقصى درجات النمو في كل الجوانب.

التنوع: تتميز التنمية المستدامة بأنها تحدث في عدة مستويات متفاوتة (عالمية، إقليمية، محلية كلية أو جزئية) وكذلك تقبل وجود عدة أنماط متوازنة تؤدي كلها إلى التنمية، وامكانية اختيار كل دولة للنهج التنموي الذي تراه صالحا لتحقيق نفس الأهداف بعيدة المدى.

([1]) Dahlsrud, A. (2008). **How Corporate Social Responsibility is Defined : anAnalysis of 37 Definitions**. Corporate Social Responsibility and Environmental.Vol. 15. No. 1 pp1-13.

([٢]) الزغبي وآخرون، (٢٠٠٩)، **مرجع سبق ذكره**، ص٢٤.

([٣]) حنيش الحاج، (٢٠١٧)، **مرجع سبق ذكرة**، ص٢٠٥.

التضامن: هناك رؤية موحدة تعتبر مظلة كبرى تعمل وتتكاتف من خلالها الدول والمنظمات الدولية والشركات وتتضح فكرة التضامن عبر الزمن أي بين الأجيال حيث يتعين الحماية والمحافظة على المصالح المستقبلية، وتضامن خاص بالحاضر والذي يتعين من خلاله محاربة الفقر.

مناهضة التفاوتات داخل المجتمع: التنمية المستدامة لا تستند إلى فكرة التبادل التي أستندت إليها التنمية التقليدية فهى تمثل ظاهرة جيلية لأنها تحدث عبر فترة زمنية طويلة لا تقل عن جيلين، لذا ترتكز على أساس أخلاقي يمكن الأفراد من تأجيل إشباع رغباتهم وتطوير حلول معيشية تصل بالبشر عبر الأجيال لمستوى مرضي من الراحة والرفاهية وهى ما تسمى بفعالية مطالب الحياة.

يوضح الشكل التالي رقم (١/٢): خصائص التنمية المستدامة.

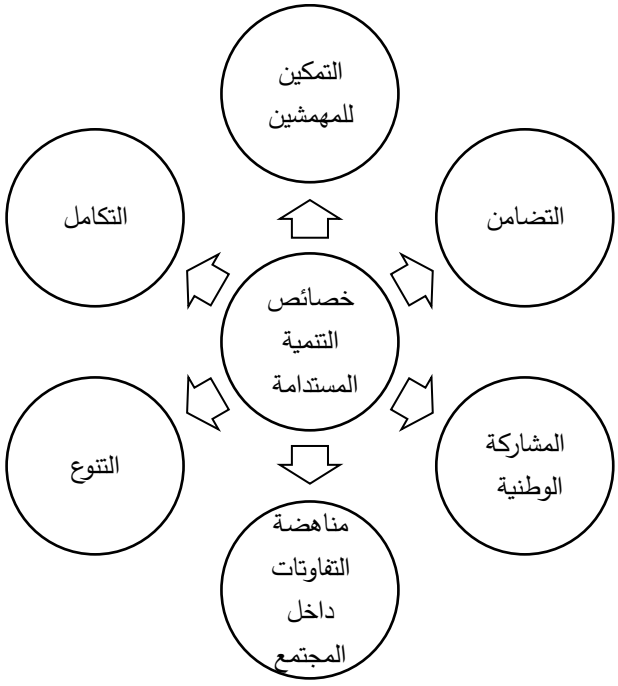

(المصدر: إعداد الباحث) الشكل (١/٢): خصائص التنمية المستدامة

ثالثاً: أهمية التنمية المستدامة:

تكمن التنمية المستدامة وأهميتها في كونها وسيلة لا غاية، تهدف إلى تفعيل وتنشيط جميع الجهود للحفاظ على كوكب الأرض وعلى البشرية وكذلك جميع الكائنات الحية حيثما تعرضت للتهديد والانقراض بما يعني القضاء على التنوع البيولوجي، وأيضاً الثروات الطبيعية وضرورة إدامتها للحفاظ على صحة الأجيال المتعاقبة[١]. بينما

---

(١) عبد العظيم رضا محمد، (٢٠١٦)، **العلاقة بين الأداء المالي والادراج في مؤشر مسئولية الشركات المصرية (ESG) دراسة إمبريقية**، رسالة ماجستير، كلية التجارة – جامعة الزقازيق، ص١١.

تتجلى أهمية التنمية المستدامة بشكل عام من خلال الأهداف التي تصبو إليها والفوائد التي تحققها من جرائها وكما حددها مؤتمر الأمم المتحددة الذي انعقد في ريو ديوجانيرو عام١٩٩٢ وهى[١]:

١. ترسيخ مبادئ الحوكمة وإبراز أهمية العنصر البشري والعمل على تعزيز دور المرأة في مختلف القطاعات والبحث في القضايا الهامة المرتبطة بسد الفجوة التكنولوجية بين الدول المتقدمة والمتخلفة.
٢. تراعي احتياجات البشر لتحسين نوعية حياتهم والسعي للحد من الفقر.
٣. البحث في المستجدات البيئية[٢]والنظر بشكل خاص في إنعكاساتها على الدول وتفعيل نظم تبادل الأراء في شأن الاستفادة من التجارب الناجحة في مجال حماية البيئة والمجتمع.
٤. تدعو إلى عدم إستنزاف الموارد الطبيعية أو تلويثها وذلك لمراعاة حق الأجيال القادمة من تلك الموارد، وتنسيق سياسات استخدام الموارد مع توجيه الاستثمارات إلى البدائل التكنولوجية لتحقيق تنمية متكاملة.

بناء على ما سبق استنتج الباحث ان الإعتقاد السائد في الماضي والذي مفاده أن الاهتمام بالنمو الاقتصادي يؤدي حتماً إلى الإضرار بالبيئة والعكس عندما يتعلق الأمر بتطبيق السياسات البيئية غير صحيح. ولقد اتضح من خلال ما تم تناولة في هذا المبحث أن التنمية المستدامة تضمن في نفس الوقت النمو الاقتصادي والتنمية بمفهومها التقليدي والحديث، ومن الخصائص التي تميز التنمية المستدامة؛ المشاركة الديمقراطية، التمكين للمهمشين، التكامل، التنوع، التضامن، ومناهضة التفاوتات داخل المجتمع. وتحث التنمية المستدامة على تداخل ثلاثة مجالات مختلفة وهي الاقتصاد والمجتمع والبيئة داخل أي منظومة وذلك من خلال مبادئ وأبعاد للتنمية المستدامة والتي سيناقشها المبحث التالي.

---

(١) يراجع في ذلك :

– أمين السيد أحمد لطفي، (٢٠٠٥)، **المراجعة البيئية**، الدار الجامعية، الأسكندرية، ص٢٨.

– سارة بن إبراهيم، (٢٠١٥)، **الحوكمة البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة:دراسة حالة الجزائر**، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم

السياسية – جامعة محمد خضير، ص٢٧.

(٢) أحمد عدنان العرموطي، (٢٠١٣)، **أثر محاسبة الاستدامة على تقارير الابلاغ المالي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان**، رسالة ماجستير، كلية الأعمال– جامعة الشرق الأوسط، ص١٥.

المبحث الثاني

مبادئ وأبعاد التنمية المستدامة

أولاً: مبادئ التنمية المستدامة:

استحوذ موضوع التنمية المستدامة خلال الآونة الأخيرة على اهتمام العالم فعقدت من أجلها القمم والمنتديات العالمية. ونتيجة لهذا الإستحواذ أصبحت التنمية المستدامة مطلباً أساسياً لتحقيق العدالة والانصاف في توزيع مكاسب التنمية والثروات بين الأجيال المختلفة لشعوب المعمورة المختلفة، ولتحقيق التنمية المستدامة بشكل فعال لابد من الإستناد إلى مجموعة من المبادئ التي ترتبط بالمجالات الثلاثة (الاقتصادية، المجتمعية، البيئية)

أ. الانصاف:

يقع مفهوم الانصاف في قلب مفهوم التنمية المستدامة باعتباره أحد مبادئه الأكثر أهمية وتميزه عن نظريات النمو الاقتصادي ونظريات التنمية التقليدية، ويستخدم مصطلح الانصاف كبديل لمصطلحي العدالة والمساواة الأقرب إلى الخطاب المجتمعي الذي ساد في حقبات سابقة. كما يتميز مفهوم الانصاف عن المفهومين السابقين بكونه يركز على تكافؤ الفرص على الوسائل والمدخلات لا على النتائج والمخرجات ويتطلب مفهوم الانصاف إعادة هيكلة جذرية في علاقات القوة في المجتمع، ويشمل ذلك:

- تعديل توزيع ملكية الأصول الانتاجية.
- تحقيق تكافؤ الفرص وإلغاء المعوقات المجتمعية والقانونية التي تحد من وصول النساء والأقليات إلى المواقع السياسية والاقتصادية.

ب. الانتاجية:

يعتبر النمو الاقتصادي والتطور المتلاحق في انتاج الثروات وتحسين الانتاجية من الشروط الضرورية لتحقيق التنمية لكنها ليست شروطا كافية. إلا أن مفهوم التنمية المستدامة لا يوافق على مقولة تعارض النمو الاقتصادي مع تحقيق الانصاف، إنما يرى المفهوم امكانية تعزيز الارتباط الإيجابي بين التنمية البشرية والنمو الاقتصادي إذا تم إتباع السياسات التالية[1]:

- التركز على الاستثمار في التعليم والصحة وتطوير مهارات الناس وخلق فرص عمل أفضل.
- التشديد على التوزيع العادل للدخل والأصول الانتاجية.
- اعتماد سياسة مناسبة للإنفاق المجتمعي تتضمن قيام الدولة بتأمين الخدمات الأساسية وإنشاء شبكات الأمان.

([1]) الزغبي وآخرون، (٢٠٠٩)، **مرجع سبق ذكرة**، ص٢٤٩.

ج. المشاركة:

ينظر مفهوم التنمية المستدامة إلى الناس باعتبارهم فاعلين في عملية التغيير المجتمعي وليسوا مستفيدين فقط مجرد يتلقون النتائج دون مشاركة فعالة. ويأتى دورهم من خلال:

- وجود ديمقراطية سياسية يتمكن الناس من خلالها التأثير في القرارات المتعلقة بحياتهم.
- تطوير وتنفيذ قوائم خاصة بالمبادئ الأخلاقية، والممارسات التي تلتزم الشركات بتطبيقها.
- العمل مع القطاع الخاص وأجهزة المجتمع المدني وغيرها من أصحاب المصالح لتحقيق وتنفيذ سياسة مناسبة وفعالة لتدعيم التنمية المستدامة.

د. دعم حقوق الإنسان:

احترام الثقافات والعادات المختلفة لجميع فئات المجتمع وفي كل المناسبات والتعويض العادل للآثار السلبية الناتجة عن أى كوارث طبيعية أو الاستخدام السيئ للموارد الطبيعية من قبل الشركات.

هـ. التخطيط الاستراتيجي:

تعتمد استراتيجية التنمية المستدامة على التحليل الدقيق للوضع الراهن والإتجاهات المستقبلية والمخاطر المتوقعة مع تحديد الروابط بين التحديات المحلية والوطنية والعالمية، وكذلك إيجاد تغييرات سياسية وتنظيمية تصمم بعناية لتلبي الاحتياجات التي تم تحديدها ويتحقق ذلك من خلال تطبيق مبدأ "التخطيط الاستراتيجي"[١].

و. إدارة الخطر:

تعتبر الوقاية من الخطر أكثر فاعلية من معالجة الخطر بعد حدوثه، لذا يجب وضع وتنفيذ استراتيجيات معنية بإدارة المخاطر على أساس علمي وترسيخ مبدأ الوقاية والسلامة وذلك من خلال:

- الحفاظ على اختبار فعالية إجراءات الاستجابة لحالات الطوارئ بالتعاون مع الأطراف التي يحتمل أن تتأثر.
- التحاور مع جميع الأطراف المهتمة والمتأثرة في تحديد وتقييم وكذلك إدارة الآثار المرتبطة بأنشطة وعمليات الشركات.
- ضمان الفحص المنتظم وتحديث نظم إدارة الخطر.

---

(١) موقع وزارة البيئة، جهاز شئون البيئة، جمهورية مصر العربية http://www.eeaa.gov.eg/ar

يلخص الباحث مبادئ التنمية المستدامة في الشكل التالي رقم (٢/٢)

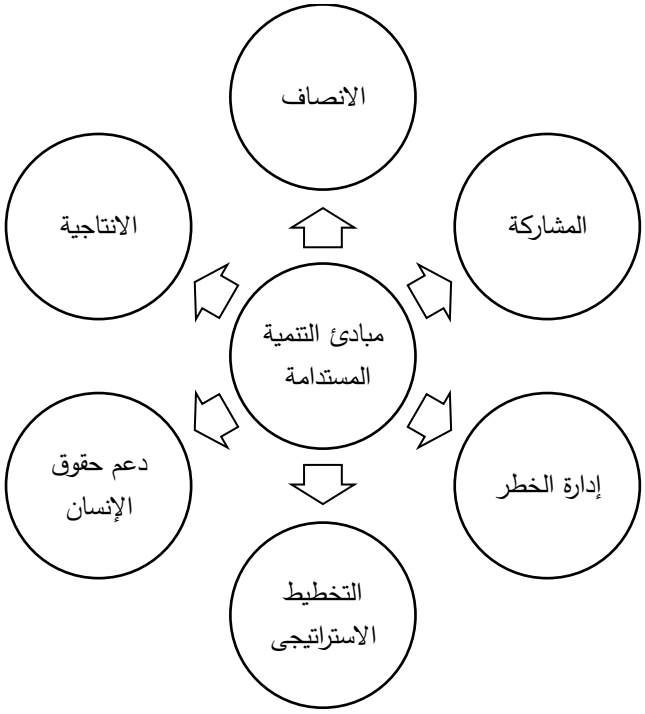

(المصدر: إعداد الباحث) الشكل (٢/٢): مبادئ التنمية المستدامة

ثانياً: أبعاد ومجالات التنمية المستدامة:

هناك من يعرف التنمية المستدامة على أنها تنمية بأبعاد ثلاثة مترابطة ومتكاملة في إطار تفاعلي يتسم بالضبط والتنظيم والترشيد للموارد، ويرى باحثون آخرون أن مفهوم التنمية المستدامة جاء ليوضح الربط العضوي التام ما بين الاقتصاد والبيئة والمجتمع، فالتنمية المستدامة ذات أبعاد مختلفة لا ترتكز على الجانب البيئي فقط، بل تشمل أيضاً جوانب اقتصادية ومجتمعية، وتجدر الإشارة إلى أن هذه الأبعاد مترابطة ومتداخلة ومتكاملة ولا يجوز التعامل معها بمعزل عن بعضها لأنها جميعاً تكرس مبادئ وأساليب التنمية المستدامة وكل بعد من هذه الأبعاد يتكون من مجموعة عناصر[١].

١- البعد الاقتصادي:

يستند إلى المبدأ الذي يقضي بتعظيم رفاهية المجتمع وزيادة الدخل إلى أقصى حد والقضاء على الفقر من خلال استغلال الموارد الطبيعية على النحو الأمثل وبكفاءة، ويشير مفهوم الاحتياجات الأساسية لفقراء العالم الذين ينبغي إيلاءهم الأولوية الأولى. ويعتبر النمو الاقتصادى المستدام وكفاءة رأس المال وإشباع الحاجات الأساسية والعدالة من أهم عناصر البعد الاقتصادي.

([١]) ميثاق محمد أحمد راجح، (٢٠١٣)، **تطوير النموذج المحاسبي لتقييم الأداء في ضوء التوجة الاستراتيجي نحو التنمية المستدامة:دراسة نظرية تطبيقية**، رسالة دكتوراة، كلية التجارة – جامعة أسيوط، ص١٧٠.

٢- البعد المجتمعي:

يشير هذا المجال إلى العلاقة بين الطبيعة والبشر والنهوض برفاهية الناس وتحسين سبل الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية والوفاء بالحد الأدنى من معايير الأمن واحترام حقوق الإنسان، كما تشير تنمية الثقافات المختلفة والتنوع والتعددية والمشاركة الفعلية للقواعد الشعبية في صنع القرار والمساواة في التوزيع لعناصر البعد المجتمعي.

٣- البعد البيئي:

يتعلق بالحفاظ على قاعدة الموارد المادية والبيولوجية وعلى النظم الأيكولوجية والنهوض بها وذلك من خلال اكتشاف مصادر متجددة لتلك الموارد وكذلك مراعاة الاعتبارات البيئية التي تؤكد على ألا تتعدى المخلفات قدرة استيعاب البيئة أو تضر بقدرتها مستقبلاً، تمثل عناصر البعد البيئي في التنوع البيولوجي والطاقة والقدرة على التكيف.

وبالإضافة إلى الأبعاد الثلاثة السالفة الذكر هناك بعض الأبعاد الأخرى والتي اضيفت مؤخراً وعرفوا بالأبعاد الثانوية للتنمية المستدامة والتي تم تحديدهم على فترات زمنية متباينة ومنهم البعد التكنولوجي وهناك من يسميه"بالبعد الإداري والتقني"[١] والذي يهتم بالتحول إلى تكنولوجيات أنظف وأكفأ تنقل المجتمع إلى عصر يستخدم أقل قدر من الطاقة والموارد وأن يكون الهدف من هذه النظم التكنولوجية انتاج حد أدنى من الغازات والملوثات واستخدام معايير معينة تؤدي إلى الحد من تدفق النفايات.

كما سعى بعض المختصين إدماج بعد خامس ضمن أبعاد التنمية المستدامة وسمى بالبعد الثقافي، وقد جاءت حتمية إدماج هذا البعد منذ سنة٢٠٠٥ بعد المصادقة على الإتفاقية الدولية حول التنوع الثقافي. بينما أضاف باحثون آخرون بعداً سادساً ويسمى بالبعد السياسي، حيث يرمز إلى تطبيق الحكم الديمقراطي الذي يسمح بالمساواة في توزيع الموارد بين أبناء الجيل وبين الأجيال وكذلك الاستخدام الامثل للموارد الطبيعية.

([١]) خالد مصطفى قاسم، (٢٠١٠)، **إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة**، الأسكندرية، الدار الجامعية، ص١٥٨.

وقد تم تمثيل أبعاد التنمية المستدامة بعد إدماج البعد الثقافي وفق هذا الشكل[١]:

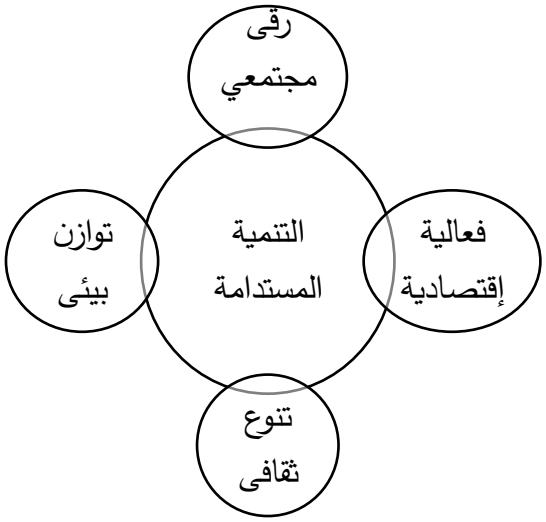

الشكل (٣/٢): أبعاد التنمية المستدامة Source: Kristina, H. (2004, P. 209)

في ضوء ما سبق يرى الباحث أن الأبعاد الثانوية التي تعتمد عليها التنمية المستدامة والمتمثلة في البعد التكنولوجي، والثقافي، والسياسي تكمل الأبعاد الأساسية والمتمثلة في البعد الاقتصادي، والمجتمعي، والبيئي وتؤدي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ثالثاً: أهداف التنمية المستدامة[٢]:

اهداف التنمية المستدامة هى خطة لتحقيق مستقبل أفضل وأكثر استدامة للجميع وتتصدى هذه الأهداف للتحديات العالمية التي نواجهها، بما في ذلك التحديات المتعلقة بالفقر وعدم المساواة والمناخ وتدهور البيئة والإزدهار والسلام والعدالة. ويمكن توضيح أهم الأهداف كالأتي:

١) القضاء على الفقر:

إن الفقر أكثر من مجرد الإفتقار إلى الدخل والموارد ضماناً لمصدر رزق مستدام، حيث إن مظاهره تشمل الجوع وسوء التغذية، وضآلة امكانية الحصول على التعليم وغيره من الخدمات الأساسية، والتمييز المجتمعي، والاستبعاد من المجتمع، علاوة على عدم المشاركة في اتخاذ القرارات.

٢) القضاء التام على الجوع:

في الوقت الراهن تتعرض التربة والمياه العذبة والمحيطات والغابات والتنوع البيولوجي للتدهور السريع، وأيضاً يشكل تغير المناخ ضغط إضافي على الموارد التي نعتمد عليها مما يزيد من المخاطر المرتبطة بالكوارث مثل

([1]) Kristina, H. (2004). **Corporate Social Responsibility and Sustainable Development: the European Union Initiative as a Case Study.** Indiana Journal of Global Legal Studies. Volume 11. No. 2. pp 205-232

([٢]) الأهداف الاستراتيجة للتنمية المستدامة للأمم المتحدة https://www.un.org/sustainabledevelopment/

الجفاف والفيضانات. لذا آن الآوان لإعادة التفكير في كيفية تحقيق تنمية ريفية ترتكز على الناس وتحمي البيئة.

٣) الصحة الجيدة والرفاة:

تتخذ استراتيجية التنمية المستدامة خطوات واسعة النطاق صوب زيادة العمر المتوقع وخفض حالات الإصابة ببعض الأمراض العامة القاتلة المرتبطة بوفيات الأطفال والأمهات، وتحقق تقدم جوهري في زيادة امكانية الحصول على المياه النظيفة والصرف الصحي.

٤) ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع:

يشكل الحصول على تعليم جيد الأساس الذي يرتكز عليه تحسين حياة الناس وتحقيق التنمية المستدامة، من خلال الاستثمار في المنح التعليمية، وورش عمل تدريب المعلمين، وبناء المدارس وتحسين إيصال خدمات الماء والكهرباء بالمدارس.

٥) تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء :

إن المساواة بين الجنسين تشكل ليس فحسب حق أساسي من حقوق الإنسان، ولكن أيضاً أساس من الأسس الضرورية اللازمة لإحلال السلام والرخاء والاستدامة في العالم.كما أن توفير التكافؤ أمام النساء والفتيات في الحصول على التعليم، والرعاية الصحية، والعمل اللائق، والتمثيل في العمليات السياسية والاقتصادية واتخاذ القرارات سيكون بمثابة وقود للاقتصاديات المستدامة.

٦) المياة النظيفة والنظافة الصحية:

توافر مياة نقية ويسهل الحصول عليها بالنسبة للجميع هو جزء أساسي من العالم الذي نريد ان نحيا فيه، ولكن نتيجة سوء البرامج الاقتصادية ولضعف البنية التحتية يموت كل سنة ملايين البشر من جراء الأمراض المرتبطة بقصور إمدادات المياة والصرف الصحي والنظافة العامة.

٧) ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة والمستدامة:

إن الطاقة محورية بالنسبة لكل تحد رئيسي يواجهه العالم وتلزم طاقة مستدامة من أجل تعزيز الاقتصاديات، وحماية النظم الإيكولوجية، وتحقيق الانصاف. فامكانية حصول الجميع على الطاقة جوهرية، سواء من أجل فرص العمل أو الأمن أو تغير المناخ أو انتاج الأغذية.

٨) تعزيز العمل اللائق ونمو الاقتصاد:

يقتضي النمو الاقتصادي المستدام أن تعمل المجتمعات على تهيئة الظروف التي تتيح للناس الحصول على فرص عمل جيد تحفِّز الاقتصاد دون الإضرار بالبيئة، وسيقتضي أيضاً إتاحة فرص العمل أمام جميع من هم في سن العمل من السكان.

٩) إقامة بنية تحتية قادرة على الصمود:

يعتبر الاستثمار في البنية الأساسية النقل والري والطاقة وتكنولوجيا المعلومات والإتصالات عنصر حيوي من عناصر تحقيق التنمية المستدامة، وهناك إقرار منذ زمن بعيد بأن النمو في الانتاجية والدخل وتحسين النتائج الصحية والتعليمية يقتضيان الاستثمار في البنية الأساسية التي ستساعد المدن على التكيف بقدر أكبر مع تغير المناخ.

١٠) الحد من أوجه عدم المساواة:

هناك توافق متزايد على أن النمو الاقتصادي ليس كافي لخفض حدة الفقر إذا كان ذلك النمو غير شامل للجميع ولا يتضمن الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة وهى(الاقتصادية والمجتمعية والبيئية). ضمان تكافؤ الفرص والحد من أوجة انعدام المساواة بغض النظر عن السن أو الجنس أو الإعاقة أو العرق أو الدين.

١١) مدن ومجتمعات محلية مستدامة:

يتمثل هذا الهدف في ضمان الوصول إلى مساكن آمنة وبأسعار معقولة لجعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وقادرة على الصمود ومستدامة من خلال الحد من الآثر البيئي السلبي وتوفير نظم نقل آمنة وميسورة التكلفة وتوفير المدارس والمراكز الصحية لجميع أفراد المجتمع وخلق مساحات عامة خضراء.

١٢) ضمان وجود أنماط استهلاك وانتاج مستدامة:

تستهدف أنماط الاستهلاك والانتاج المستدامة (انتاج المزيد بشكل أفضل وبتكلفة أقل) مع العمل على زيادة جودة الحياة وزيادة المكاسب الصافية والعمل على خفض استعمال الموارد وتقليل تدهورها وما ينشأ عنها من تلوث، على مدار كامل دورة الحياة.

١٣) العمل المناخي:

ترتبط التنمية الاقتصادية والمناخ ارتباطا وثيقا، ولاتزال انباعاثات غازات الاحتباس الحراري في ارتفاع، لذا تشجع الأمم المتحدة القطاع العام على اتخاذ مبادرة فيما يلزم من إجراءات التخفيف للحد من الآثار السلبية على البيئة الناجمة عن تغير المناخ

١٤) الحياة تحت الماء:

تعد المحطات والبحار وما تحوية من ثراء حيوي أحد أهم مكونات النظم الطبيعية التي تجعل الأرض صالحة للسكن للبشرية وكذلك لموازنة آثار تغير المناخ، لذا وتسعى أهداف التنمية المستدامة إلى منع التلوث البحري بجميع أنواعة وإدارة النظم الايكولوجية البحرية والساحلية على نحو مستدام.

١٥) الحياة في البر:

حماية النظم الايكولوجية البرية وتعزيز استخدامها على نحو مستدام وإدارة الغابات ومكافحة التصحر ومنع فقدان التنوع البيولوجي وحماية الحياة البرية المهددة بالإنقراض.

١٦) السلام والعدالة والمؤسسات القوية:

تشجيع إقامة مجتمعات سليمة وشاملة للجميع من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وتوفير امكانية الوصول إلى العدالة للجميع وبناء مؤسسات فعالة خاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على كل المستويات، حيث ان الحد من الجرائم العنيفة والعمل القسري وإساءة معاملة الاطفال أهداف عالمية واضحة.

١٧) تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة:

يتطلب جدول التنمية المستدامة تكوين شراكات بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني، حيث تُبنى هذه الشراكات الشاملة على قواعد وقيم ورؤية مشتركة وأهداف مشتركة.

وبناء على ما سبق استنتج الباحث ان اهم ما يميز التنمية المستدامة هى الاهتمام بتحقيق العدالة والمساواة بين مختلف الأجيال وكذلك أفراد المجتمع دون النظر إلى العرق أو النوع أو السن والعمل دائما على زيادة الانتاجية مع ترسيخ حقوق الإنسان واحترام العادات والتقاليد الخاصة بالمجتمع وأفرادة. قامت مصر في العقود الأخيرة بتبني استراتيجيات عدة تهدف للتنمية المستدامة مثل رؤية ٢٠٣٠، وقد تم تطوير هذه الاستراتيجيات وفقاً لنهج التخطيط الاستراتيجي وذلك تحت إشراف العديد من شركاء التنمية الوطنية والوكالات الحكومية. ومن أهم هذه الاستراتيجيات رؤية مصر ٢٠٣٠ والتي تم تبنيها منذ مارس٢٠١٥ حيث تعتبر موطئ قدم على طريق التنمية الشاملة.

وتتبع رؤية٢٠٣٠ مبدأ التنمية المستدامة كإطار عام لتحسين نوعية الحياة والرفاهية، مع مراعاة حقوق الأجيال الجديدة في حياة مزدهرة، ثلاثة أبعاد رئيسية: الأبعاد الاقتصادية والمجتمعية والبيئية. طبقا للبعد الاقتصادي: تعتمد الرؤية على تحسين وتعزيز التنمية الاقتصادية وتحقيق نمو اقتصادي مرتفع احتوائي ومستدام وذلك من خلال الإبتكار والبحث العلمي وزيادة شفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية وذلك لتحسين أداءها الفعلي. طبقاً للبعد المجتمعي: يشير إلى تحقيق الرفاهية للبشر، ودعم حقوق الإنسان في الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية، والوفاء بالحد الأدنى من معايير الأمن وتحسين سبل الحصول عليها، اما البعد البيئي: يتعلق بالحفاظ على قاعدة الموارد المادية والطبيعية والبيولوجية وتفعيل النظام الأمثل لحماية البيئة وتدوير المخلفات.

خلاصة الفصل الثاني:

تناول الفصل أهم مفاهيم التنمية المستدامة ومبادئها وأبعادها وأهدافها، وقد خلص الباحث بأن التنمية المستدامة بوصفها أحد أهم مستجدات بيئة الأعمال الحديثة قد كان لها بالغ الأثر على متطلبات العمل والأداء في العصر الحالي فأصبح لزاماً على الشركات اتخاذ كافة الإجراءات التي من شأنها تحسين دورها تجاه المجتمع والبيئة حتى وإن لم يكن نشاط هذه الشركات يؤثر مباشرة على البيئة، فقد تغيرت تطلعات العملاء ورغبات أصحاب المصالح فيما يتعلق بدور الشركات بالمجتمع. وبالتإلى تهدف التنمية المستدامة إلى المحافظة على البيئة من الدمار الذي يهدد بتوقف التنمية، ومن ثم إنتهاج طريق التنمية من خلال صيانة الموارد الطبيعية. واختصت التنمية المستدامة عن غيرها من نماذج التنمية بالمشاركة الديمقراطية، التمكين للمهمشين، التكامل، التنوع، التضامن، ومناهضة التفاوتات داخل المجتمع، وذلك لإشباع الاحتياجات الأساسية ورغبات البشر وتطوير مستوى المعيشة عبر الأجيال لتحقيق مستوى مرضي من الراحة والرفاهية وهى ما تسمى بفعالية مطالب الحياة. تتحقق التنمية المستدامة بشكل فعال من خلال مجموعة من المبادئ وهم: **الانصاف** الذي يركز على تكافؤ الفرص على الوسائل والمدخلات، **الانتاجية** تعني تطوير وتحسين انتاجية الثروات، **المشاركة** الفعالة للناس باعتبارهم فاعلين في عملية التغيير المجتمعي، احترام الثقافات والعادات المختلفة **ودعم حقوق الإنسان، التخطيط الاستراتيجي** من خلال التحليل الدقيق للوضع الراهن والإتجاهات المستقبلية والمخاطر المتوقعة، **إدارة الخطر** تتمثل في الوقاية من الخطر وكيفية إدراتة عند حدوثة.

للتنمية المستدامة ثلاثة أبعاد مترابطة ومتداخلة وهم: **البعد الاقتصادي** الذي يقضي بتعظيم رفاهية المجتمع وزيادة الدخل إلى أقصى حد والقضاء على الفقر من خلال إستغلال الموارد الطبيعية على النحو الأمثل، **البعد المجتمعي** حيث يشير إلى تعزيز الاهتمام بالعدالة المجتمعية والصحة والتعليم والثقافة، كما تهدف لتحقيق المساواة في الحقوق والفرص وسد الفجوات التنموية الجغرافية، **البعد البيئي** فتعمل رؤية ٢٠٣٠ على تعزيز الاهتمام بالبيئة والتنمية الحضارية وتحسين جودة البيئة العمرانية والارتقاء بالمظهر الحضاري وكذلك تعزيز القدرة على مواجهة المخاطر والكوارث الطبيعية.

تكمن أهمية التنمية المستدامة وأهدافها في كونها وسيلة تهدف إلى تفعيل وتنشيط جميع الجهود الرامية للحفاظ على الكوكب الأرضي والبشرية وحماية الثروات الطبيعية وضرورة إدامتها للحفاظ على حق الأجيال القادمة (القضاء على الفقر والجوع، الصحة الجيدة والرفاة، التعليم الجيد، المساواة بين الجنسين، توفير المياة النظيفة، حصول الجميع على خدمات الطاقة الحديثة، العمل اللائق ونمو الاقتصاد، إقامة بنية تحتية قادرة على الصمود، مدن ومجتمعات مستدامة، وجود أنماط انتاج واستهلاك مستدامة، العمل المناخي، تنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة).

الفصل الثالث

استدامة الشركات وتحقيق أهداف التنمية المستدامة

مقدمة:

تباينت دوافع أصحاب المصالح أو ملاك الشركات ومديريها والمجتمع المدني لتبني المسئولية المجتمعية حيث ينظر لها البعض على أنها استثمار يعود على الشركة بتعزيز قدراتها التنافسية، بينما ينظر لها البعض على أنها تكلفة مجتمعية. وتعد المسئولية المجتمعية من القضايا الأساسية التي حاذت على أهمية كبيرة من قبل المنظمات على اختلاف أشكالها وطبيعة ملكيتها، فقد كان الاعتقاد السائد بأن المنظمات الحكومية أو منظمات القطاع العام هي فقط التي تتحمل جانب المسئولية المجتمعية.

مع تغيير دور الدولة وكثرة منظمات القطاع الخاص ظهرت الاستدامة كواحدة من أهم الأولويات الرئيسية في الاستراتيجيات المعتمدة من قبل أغلب الشركات في القرن الواحد والعشرين وذلك لما لها من تأثير بعيد الأمد على نجاح واستمرار الشركة، نتيجة توافقها مع المتطلبات التي تفرضها عليها بيئة الاعمال في عالمنا المعاصر حيث تمثل الاستدامة أغلب الأخلاقيات المتضمنة في عمليات الشركة والتي تمس جميع الاطراف ذات الصلة من أصحاب المصلحة والعالم بأكملة[1].

لذا يتضمن هذا الفصل مبحثين رئيسين وهما كالأتي:

المبحث الأول: العلاقة بين المسئولية المجتمعية واستدامة الشركات.

المبحث الثاني: الإفصاح البيئي والمجتمعي في البيئة المصرية وعلاقته بأهداف التنمية المستدامة.

([1]) سهام مصطفى مصطفى الحسنين، (٢٠١٨)، **مرجع سبق ذكره**، ص٣٩.

المبحث الأول

العلاقة بين المسئولية المجتمعية واستدامة الشركات

أدى توجه الشركات نحو تبني مفهوم التنمية المستدامة إلى تحول الاستدامة إلى استراتيجية وركيزة لصياغة الأهداف ومقاييس الأداء تتبناها الشركات من أجل تحقيق التنمية المتوازنة المنشودة وتمثل الاستدامة مدخلاً إدارياً يعمل على تحقيق القيمة طويلة الأجل لأصحاب المصالح من خلال الاستفادة من الفرص المتاحة وإدارة المخاطر الناجمة عن التنمية الاقتصادية والبيئية والمجتمعية[١].

يرى الباحثون ان الشركات التي تتمتع بالتخطيط الفعال وإدارة رأس المال بكفاءة تحقق اعلى أرباح سوف تؤدي إلى شركات ناجحة تتمتع بمعدل نمو مستدام مرتفع[٢]، كما أوضحت الدراسات ان استدامة الشركات تعكس كفاءة الاقتصاد الكلى في مجال الأعمال وذلك بسبب التأثير الإيجابي للأداء المالي للشركات. فالاستدامة تعمل على زيادة قيمة الشركات من خلال دعم الأداء الاجتماعي واستقطاب عملاء اكثر وبالتالى تقلل من تكلفة الشركات وزيادة ربحيتها[٣]، بمعنى اخر تعمل استدامة الشركات على تعزيز الشفافية والافصاح مما يقلل حجم المعلومات غير المتماثلة بين مستخدمي التقارير المالية والأدارة مما ينعكس ايجابيا على اسهم هذه الشركات لاقبال المستثمرين عليها[٤].

ويؤثر حجم الشركة على نموها المستدام فالشركات الأكبر لديها فرصة أكبر لتنمية أعمالها وبالتالي تأثيرها على النمو الاقتصادي يصبح أفضل. وفسرت معظم النتائج أن الشركات الأكثر ربحية قادرة على الاحتفاظ بمكاسبها الاستثمار دوليا[٥]وزيادة رأسمالها مما يؤدي إلى زيادة عوائد المساهمين وزيادة سهولة جمع رأس المال في الأسواق وأنها تلعب دورا إيجابيا وهاما في تعزيز النمو الاقتصادي في البلاد خاصة المنخفضة الدخل مقارنة بالبلاد الأعلى دخلا[٦].

---

(١) روحية حسن محمد عبد الفتاح، (٢٠١٩)، **دراسة محاسبية تحليلية لتطوير نظم تقييم الأداء بإستحدام مؤشرات التنمية المستدامة: دراسة تطبيقية**، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة القاهرة – كلية التجارة، ص٥٢.

(2) Amouzesh, N., Zahra, M., & Zahra, M. (2011). **Sustainable Growth Rate and Firm Performance : Evidence from Iran Stock Exchange**. International Journal of Business and Social Science. Volume 23. No. 2. pp 249–255.

(3) Wijaya, A., Atahau, A. (2021). **Profitability and Sustainable Growth of Manufacturing Firms: Empirical Evidence from Malaysia and Indonesia**. Journal Riset Akuntansi Dan Keuangan. Volume 9. No. 1. Pp 13-24.

(4) Herciu, M., (2019). **Sustainability and Profitability Can Coexist, Improving Business Models.** Fluxos & Riscos. Volumr 5. No 4. pp.15-33.

(5) Manaf, A., Saad, M., Mohamad, B., Ali, M., & Rahim, B. (2018). **Determinants of Sustainability Growth Rate (SGR) By Using Zakon's Model To Encounter With Shariah Compliance Requirements For Shariah Securities Compliance Firms in Malaysia**. International Journal of Industrial Management. Volume 4. pp 61–69.

(6) López, V., Antelo, S., Fernández, E., (2020). **Is Sustainable Performance Explained by Firm Effect in Small Business ?** Sustainability. Volume 12. pp 1-15.

أولاً: ارتباط المسئولية المجتمعية باستدامة الشركات:

المسئولية المجتمعية للشركة هى إدراج طوعي مما يجعل المصالح الاقتصادية والمجتمعية والبيئية متوافقة للمصلحة العامة في صنع القرارات للشركة وتعظيم قيمة الركائز [١] الثلاث: الإنسان، الكوكب والربح. والطبيعة يجب أن توضع كموضوع اهتمام وليس ككائن للاستخدام والإقامة وهذا الوعي نجده في ثقافة العديد من الدول المتطورة التي تمتلك ما يعرف بالثقافة الإبداعية. وغالباً ما يتم اتهام المسئولية المجتمعية واستدامة الشركات بأنهما متناقضتان وأحياناً اخرى يتم استخدام كلا المصطلحين بالتبادل. لذا قام عدد من الباحثين بدراسة العلاقة بين المسئولية المجتمعية للشركات والتنمية المستدامة لمعرفة ما اذا كانت المسئولية المجتمعية هى مجموعة فرعية أو جزء من التنمية المستدامة وكانت النتيجة غير حاسمة من حيث العلاقة المعنوية ولكن العلاقة قوية للغاية، حيث رأى العديد من الباحثين أن المسئولية المجتمعية للشركات هي البعد المجتمعي للتنمية المستدامة، وأشار بعض الباحثين أن التنمية المستدامة هى أساس المسئولية المجتمعية للشركات، بينما استخدم البعض المسئولية المجتمعية بالتبادل مع التنمية المستدامة..

لذلك تم اشتقاق مصطلح استدامة الشركات من تعريف التنمية المستدامة كنموذج توجيهي يعالج نفس أبعاد الركائز الثلاثة الأساسية[٢](Triple Bottom Line)، وبالرغم من أن المسئولية المجتمعية واستدامة الشركات هما مفهومان مرتبطان ارتباطاً وثيقاً إلا أن الأخير له نطاق أوسع من حيث عدة اختلافات:

أولاً المسئولية المجتمعية للشركات أكثر تحديداً وتعتبر نهج إدارة طوعي لا يأخذ فقط في الاعتبار اهتمامات المساهمين، ولكن أيضاً اهتمامات أصحاب المصلحة الآخرين. **ثانياً** على الرغم من أن النطاق الزمني للمسئولية المجتمعية للشركات يتجاوز منظور المساهمين على المدى القصير إلا أن النطاق الزمني لخدمة العملاء أطول من ذلك بكثير، حيث تنظر استدامة الشركات في احتياجات أصحاب المصلحة المستقبلية. **ثالثاً** على الرغم من أن المسئولية المجتمعية واستدامة الشركات تعالجان في الوقت الحاضر الأبعاد الثلاثة(الاقتصادية، المجتمعية والبيئية) إلا أن الاستدامة بدأت تاريخياً كبعد بيئي ثم تبنت لاحقاً الأبعاد الاقتصادية والمجتمعية، بينما ركزت المسئولية المجتمعية للشركات في البداية على القضايا المجتمعية ثم تبنت البعد البيئي في وقت

([1]) Jeremy, M. (2007). **The Contribution of Corporate Social Responsibility to Sustainable Development.** International Centre for Corporate Social Responsibility, Nottingham University Business School, UK.

([2]) Engert, S and Baumgartner, R. (2015). **Corporate Sustainability Strategy Bridging the Gap Between Formulation and Implementation**. Institute of Systems Sciences, Innovation and Sustainability Research, University of Graz, Merangasse Austria. Journal of Cleaner Production. Volume 113. pp 822-843.

لاحق عندما اكتسبت الحركة البيئية الزخم. كما اشارت الدراسات ان الزيادة في هامش الربح تعزز قدرة الشركة على إنتاج الأموال داخليا وتزيد من معدل تحقيق الاستدامة.[١]

- **مراحل تطبيق الاستدامة في الشركات[٢]:**

تمر الشركات بثلاث مراحل عند تطبيق مفهوم الاستدامة يمكن توضيحها في الشكل رقم (١/٣) هذه الخطوات كما يلي[٣]:

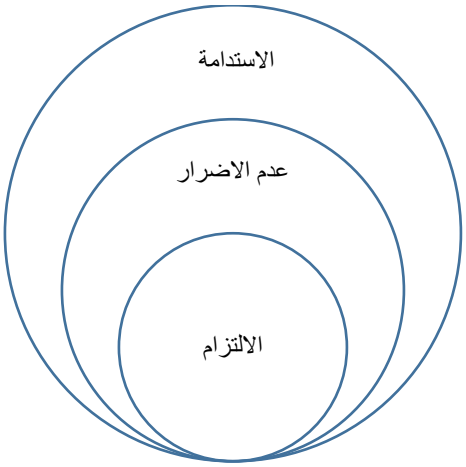

الشكل (١/٣) مراحل تطبيق الشركات الاستدامة Source: Oana,A. (2016, P.48)

- ✓ تتمثل **المرحلة الأولى** في الالتزام، حيث ينبغي على الشركات أن تلتزم بالقوانين واللوائح والتشريعات المحلية والدولية المتفق عليها للحفاظ على البيئة وهو الحد الأدنى لتحقيق الاستدامة.
- ✓ وتتمثل **المرحلة الثانية** في عدم الأضرار، وهى أن يكون توجه الشركات نحو إيجاد منتجات صديقة للبيئة وهذا ما يسمى باستراتيجية الابداع، كما يجب أن تكون الشركات لديها الوعي الكافي بقدرتها على خلق آثار بيئية ومجتمعية واقتصادية حقيقية أو محتملة، وبناء على هذا الوعي ينبغي على الشركات وضع وتنفيذ سياسات وإجراءات للحد من أي ضرر يمكن أن ينتج عن عملياتها التشغيلية على سبيل المثال الايزو ١٤٠٠٠.
- ✓ بينما تتثمل **المرحلة الثالثة** في مساهمة الشركات المستوى الوطني من خلال الانخراط في الاستثمار المجتمعي وذلك بالعمل على تحقيق التكامل بين الأهداف الاقتصادية والبيئية والمجتمعية. وبإتجاه آخر فان الشركات عندما تركز على تحقيق الاستدامة ويدفعها ذلك إلى اعتماد تكنولوجيا متقدمة وجديدة

([1]) El Madbouly, D, (2022). **Factors Affecting the Sustainable Growth Rate and its Impact on Firm Value : Empirical Evidence from the Egyptian Stock Exchange**. NAUS. Volume 11. No 1. pp 1-40.

([٢]) الطاهر ميمون، فاتح غلاب، (٢٠١٧)، **مرجع سبق ذكره**، ص ١٢.

([3]) Oana,A. (2016). **Sustainability Best Practices**. Finland futures research centre. University of Turuky.pp. 46-51.

وهذا من شأنه أن يكون قوة دافعة نحو الارتقاء بمستوى عمليات الانتاج وتحسين مستوى المخرجات المتحققة.

ثانياً: المؤشر المصري للاستدامة:

١. مؤشر(S&P EGX ESG)[1] للبورصة المصرية:

تعاونت البورصة المصرية مع كل من مركز المديرين المصري EIoD ومؤسسة ستاندرد اند بورز ومؤسسة Crisil في بناء وتطوير مؤشر S&P ESG وذلك سعياً للاهتمام بتطبيق معايير التنمية المستدامة والتي من ضمنها الحفاظ علي أداء بيئي مستدام والزام الشركات بمسئوليتها تجاه المجتمع.

قامت البورصة المصرية باختبار كافة البيانات التاريخية للشركات المدرجة بالبورصة واجرى مركز المديرين المصري EIoD تحليلاً كيفي للشركات معتمدة علي منهجية الإفصاح والشفافية الفعلي للشركات بيئياً ومجتمعياً، في حين قامت مؤسسة ستاندرد اند بورز ومؤسسة Crisil بإجراء تحليل كمي للشركات، ويعتمد المؤشر علي إختيار أفضل الشركات أداء طبقا لمعايير البيئة والمسئولية المجتمعية والحوكمة. وقد تم إعداد معايير البيئة والمسئولية المجتمعية والحوكمة وفقاً لـ المبادرة العالمية لإعداد التقارير(GRI)[٢] Global Reporting Initiative والميثاق العالمي(GC)Global Compact وأهداف الألفية Millennium Development Goal (MDG) بما يتوافق مع السوق المصري.

٢. بناء المؤشر:

يقوم المؤسسون بعمل مسح لـ ١٠٠ شركة الأنشط بالبورصة المصرية لعمل مجموع من النقاط فيما يتعلق بشق البيئة والمسئولية المجتمعية وشق الحوكمة معتمدين علي التقرير السنوي للشركة، موقع الشركة علي شبكة الانترنت، القوائم المالية وتقارير إفصاح الشركات بالبورصة المصرية ليصلوا إلى أفضل ٣٠ شركة مجتمعياً وبيئيا. وفي حالة قيام الشركة بالإفصاح عن معلومة ذات مردود إيجابي تحصل الشركة علي نقطة واحدة، وفي

([1]) يأتي تدشين المؤشر في إطار الاتجاهات العالمية في مؤشرات أسواق المال الخاصة بتوجيه المستثمرين للربط بين المعايير المالية ومعايير الانشطة غير التقليدية وهي الحفاظ على البيئة وتنمية المجتمع، ويمكن المراجعة من خلال الموقع الإلكتروني http://www.egx.com.eg/ar/EGX-And-Sustainability.aspx

([٢])المبادرة العالمية لإعداد التقارير https://www.globalreporting.org/information/sustainability-reporting/Pages/default.aspx

حالة الإفصاح بالسالب تحصل الشركة علي صفر، وفي حالة النقاط الإضافية تحصل الشركة علي ثلاث نقاط إذا كان الإفصاح إيجابياً، مع العلم بأن المؤشر يأخذ في اعتباره معايير السيولة ورأس المال السوقي للشركات[١].

٣. أوزان الشركات المكونة للمؤشر:

يتم حساب أوزان الشركات وفقاً لأربعة مراحل، **أولاً** يتم حساب مجموع وترتيب الشركات الـ ١٠٠ الأنشط ترتيبا كميا وفقاً للإفصاح عن حوكمة الشركات والممارسات البيئية والمجتمعية. ويتم حساب القيمة الفعلية لكل عامل في كل شركة على حدة، ويتم تحويل هذه القيم إلي قيم معيارية، ثم تُجمع القيم المعيارية وبعد ذلك ترتب الشركات ترتيبا تنازليا وفقاً لمجموع القيمة المعيارية لكل شركة. **ثانياً** إجراء مسح كيفى للشركات الأعلى نقاطا من المرحلة الأولى ويكون هذا المسح الكيفى معتمد علي المعلومات والأخبار المتداولة حول الشركة والمُستخدمة في الإفصاح وتحصل الشركات علي نقاط تتراوح بين (١-٥) طبقا للأداء الفعلي للإفصاح والشفافية.

ثالثا يتم الحصول على المجموع المركب أو مجموع النقاط النهائي من المرحلتين السابقتين عن طريق جمع نقاط المجموع الكمي والكيفي واختيار أعلى ٣٠ شركة بينهم. **رابعاً** تحصل كل شركة على وزنها النهائي لتُوضع في المؤشر والذي يعتمد علي الممارسات الفعلية لكل شركة في الثلاث جوانب الحوكمة والبيئية والمجتمعية.

بناء على ما سبق استنتج الباحث ان المسئولية المجتمعية للشركات تمثل مراعاة الاهتمامات المجتمعية والبيئية في تسييرها ونشاطاتها وفي إدارة علاقتها مع أصحاب المصالح، والهدف من ذلك هو إشباع رغباتهم وبالتالي يمكن القول أن المسئولية المجتمعية للشركات لا تختلف عن أهداف التنمية المستدامة. كما أن ارتباط المسئولية المجتمعية بالتنمية المستدامة يسمح بتحقيق الاستدامة التي تبين كيفية تحقيق النمو الذي يراعي فية البعد الاقتصادي والمجتمعي والبيئي وتساعد في القضاء على كل أشكال الاختلالات والفوارق سواء كانت داخل نفس المجتمع أو بين مختلف الأجيال.

وضح المبحث منهج المؤشر المصري لاستدامة الشركات والذي يعتمد في قياسه على مجموعة متنوعة من مصادر البيانات لرصد أداء الشركات الفعلي وذلك سعياً لوضع صورة موضوعية لكل شركة وفقاً لالتزامها تجاة المجتمع والبيئة ويعمل هذا المؤشر على تحفيز الشركات على تحسين الأداء ونشر الوعي المجتمعي.

---

[١] مؤشر S&P/ EGX ESG ويمكن مراجعة المرجع من خلال -https://www.egx.com.eg/ar/overviews-p egx.aspx?nav=7

المبحث الثاني

الإفصاح البيئي والمجتمعي في البيئة المصرية وعلاقته بأهداف التنمية المستدامة

أطلقت البورصة المصرية بالتعاون مع مؤسسة ستاندر أند بورز ومركز المديرين المصري في مارس٢٠١٠ المؤشر المصري لتصنيف أداء الشركات المقيدة في البورصة المصرية في مجال الشفافية والإفصاح الذي يؤسس تصنيفاتة على أساس المسئولية المجتمعية والبيئية وحوكمة الشركات، ويعد ذلك فرصة جيدة لدراسة مدى اتساق استراتيجيات الشركات مع الأهداف التنموية للدولة، وأيضاً تقييم أداء الشركات بالنسبة للمحاور الأساسية لمسئولية الشركات والتي تشمل الحوكمة ومحاربة الفساد والحفاظ على البيئة والمساهمة في تنمية المجتمع والمحافظة على حقوق المتعاملين مع الشركة من العاملين والموردين، لتكون بذلك مصر أول دولة عربية أفريقية في تطبيق هذا المؤشر والثانية على مستوى الأسواق الناشئة[١]. يتناول هذا المبحث أمثلة للإفصاح البيئي والمجتمعي للشركات المصرية وعلاقة ذلك بأهداف التنمية المستدامة.

الإفصاح البيئي والمجتمعي في الشركات المصرية:

قام الباحث بدراسة افضل ٦ شركات لعام ٢٠١٨ طبقاً لمؤشر البورصة المصرية S&P EGX ESG من حيث الممارسات البيئية والمجتمعية والاقتصادية من خلال تقارير الاستدامة الخاصة بالشركات.

١. شركة جي بي أوتو:

البعد البيئي	الاستخدام الرشيد للمياه وإعادة تدوير الصرف الصحي. • قامت الشركة بإعادة تدوير ٢٠٪ من استهلاكها السنوي لمياه المرافق كما تم استخدام ادوات وفقاً للحدود التي وضعها المركز الوطني للسلامة والصحة المهنية. • تهدف جي بي أوتو إلى خفض إجمالي استهلاكها من المياه بنسبة ١٠-١٥٪ في جميع مراحل التصنيع من خلال استخدام أجهزة وتقنيات حديثة.

(١) المركز المصري لمسئولية الشركات، (٢٠١٠)، "**قياس ممارسات المسئولية الاجتماعية والإفصاح عنها: نحو بيئة تنافسية مستدامة**"، المؤتمر السنوي الثالث للمسئولية الاجتماعية للشركات، وزارة الاستثمار، القاهرة.

	• بدأت الشركة في تركيب نظام تهوية على أحدث طراز لكي تزيد من جودة الهواء داخل المباني، كما تقوم الشركة بتحديث أفرانها بإنتظام مما يقلل من انتشار الإنبعاثات الضارة. • يعتبر الحد من النفايات أمر أساسي لخطط الاستدامة الخاصة بشركة جي بي أوتو، تسعى الشركة إلى تحسين استخدام مواردها وإعادة استخدام المواد حيثما أمكن ذلك. • تعاقدت جي بي أوتو مع شركة للخدمات البيئية متخصصة في جمع النفايات تخضع لإشراف وزارة البيئة.
البعد المجتمعي	**إعطاء الأولوية لسلامة الموظفين** • بدأت الشركة في عملية تحديث أنظمة اللوحات الكهربائية عبر مصانعها لتقليل مخاطر الحرائق الكهربائية. • تعمل الشركة على أساس تكافؤ الفرص والحفاظ على المساواة وخلق بيئة عمل يمكن للمرأة أن تزدهر فيها، ففي عام ٢٠١٨ شغلت النساء ٣١٪ من المناصب الإدارية في جي بي أوتو. **الصحة والسلامة** • قامت الشركة بتطوير مجموعة شاملة من السياسات والإجراءات للقضاء على مخاطر الحوادث والإصابات، وإنشاء بيئة عمل آمنة وصحية واحترام حقوق الإنسان ومعايير العمل العادلة. • أسست الشركة في عام ٢٠١٧ مؤسسة غبور للتنمية بتمويل سنوي قدره ٢٥ مليون جنيه مصري، حيث تهدف إلى تحسين جودة التعليم

	في مصر وتعزيز مستوى مهارات القوى العاملة في البلاد من خلال إنشاء شبكة من المدارس المهنية المعتمدة دوليا كما دعمت ١٥ يتيما أو الطلاب المحرومين من رعاية الأسرة. • في عام ٢٠١٨ عقدت أكاديمية جي بي ٢٧٦ تدريبا لأكثر من ١٢٤٦١ موظفا، حيث تلقى العديد من الموظفين تدريبات في مجالات متعددة ومهارات القيادة والمهارات الفنية.

٢. الشركة المصرية للإتصالات:

البعد المجتمعي	• العمل على تحقيق المساواة بين الجنسين داخل الشركة من خلال تطبيق سياسات غير تمييزية وتوفير فرص حقيقية للمرأة المصرية لتعلم مهارات جديدة وتطوير ذاتها. • قامت المصرية للاتصالات بحملات توعية ودورات تدريبية لكل من العاملين وكذلك طلاب الجامعات وتأهيلهم لسوق العمل مثل: برنامج كلية الهندسة بجامعة القاهرة على مدار السنوات الخمس الماضية (٢٠١٣-٢٠١٨) والتي هدفت إلى تحسين وعي الشباب بمبادئ وقيم المشاركة المجتمعية والتنمية المستدامة بالإضافة إلى تنمية المهارات والقدرات اللازمة لإنشاء وإدارة المشاريع التي تهدف إلى تحسين الظروف الاقتصادية والمجتمعية والبيئية للمجتمع. وكذلك تدريب ١٠٠٠ خريج من المدارس والمعاهد الفنية والصناعية على الخدمات الفنية التي تقدمها الشركة ويحتاجها سوق الاتصالات المصري مثل تركيب وصيانة وإزالة الكابلات والألياف والطاقة وتكييف الهواء.

	• أطلقت المصرية للاتصالات شبكة إلكترونية تربط أكثر من ٢٠٠ بنك دم تابع لوزارة الصحة، حيث تساعد هذه الشبكة في إنشاء قاعدة بيانات قوية وجعل أكياس الدم متاحة بسهولة أكثر للمرضى وتسمح لصانعي القرار بمشاهدة المعلومات المتعلقة بوجود فائض أو عجز لأنواع الدم المختلفة. • وقعت الشركة بروتوكولاً مع مؤسسة "مصر الخير" لتزويد عيادات الأسنان في المستشفيات العامة والمركزية والجامعية بالمستلزمات الطبية وتجهيزها بأدوات التعقيم اللازمة لمنع انتشار الفيروسات. • زودت المصرية للاتصالات مؤسسة بهية لعلاج سرطان الثدي بجهازي أشعة وتعاونت مع مستشفى الأورمان للأورام لإعداد جناح جراحي باسم المصرية للاتصالات. • وقعت المصرية للاتصالات بروتوكول تعاون مع بنك الشفاء لمساعدة الأطفال المحتاجين إلى علاجات غسيل الكلى في صعيد مصر ووفرت تسع وحدات لغسيل الكلى للأطفال لمستشفى العسيرات المركزي بسوهاج ومستشفى الإيمان العام ومستشفى دراو المركزي.

٣. شركة رايه القابضة:

البعد البيئي	• العمل على تقليل كمية النفايات الناتجة عن العمليات الخاصة في راية القابضة، أطلقت حملة عبر الإنترنت (أختر الأخضر) وهدفت إلى زيادة الوعي البيئي بين أفراد المجتمع بالتوازي مع حملة

	"إعادة التدوير والحصول على المكافآت" لتشجيع الموظفين على تسهيل إعادة التدوير في المقر الرئيسي حيث قامت بتركيب آلة بيع عكسي لتشجيع الموظفين على إعادة تدوير العلب والزجاجات البلاستيكية مقابل المكافآت. • قامت الشركة بمعالجة مليون لتر من مياة الصرف الصحي واستخدامها في صناعة الزجاجات البلاستيكية الخاصة بشركة بريق التابعة لشركة راية، وكذلك اعادة تدوير ١٠ مليون زجاجة، كما تم تقليل إنبعاثات ثاني اكسيد الكربون ب ٢٣ الف طن.
البعد المجتمعي	• أقرت الشركة سلسلة من المعايير لضمان صحة وسلامة الموظفين والعملاء، والمراقبة المستمرة للجودة التي تقدم بها السلع والخدمات. • تم تدريب ١٠٩ من أعضاء هيئة التدريس في ثلاث مدارس في محافظة الفيوم في عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨. • تدريب ١٩٥١ طالب على إكتساب مهارات القرن الحادي والعشرين والمشاركة المجتمعية وبرامج تطوير الذات.
البعد الاقتصادي	• عملت الشركة على تطبيق مبادئ تضمن خلق قيمة مشتركة وتحقيق اقتصاد مصري متنوع ومتنامي. • استثمرت الشركة حتى ٢٠١٨ ما يقرب ٢ مليار جنية داخل السوق المصري وبحجم ١٠٠٠٠ موظف داخل اكثر من ١٥٠ مبنى ومركز خدمي.

	• تبنت جميع فروع الشركة سلسلة من الممارسات لضمان الاستخدام الفعال للطاقة مثل خفض استهلاك طاقة الإضاءة بنسبة ٥٠ بالمائة، وكذلك خفض إجمالي استهلاك الكهرباء بنسبة ٥٪.

٤. مجموعة كليوبترا:

البعد البيئي	• تواصل مجموعة كليوبترا الامتثال لإرشادات السلامة والصحة المهنية والوائح البيئية المحلية حيث أطلقت مبادرة لإستبدال الغلايات الكهربائية بالسخانات الشمسية، وتقليل استهلاك الكهرباء والوقود الأحفوري مع الوصول إلى وفرة من الطاقة النظيفة للتدفئة بدون إنبعاثات ثاني أكسيد الكربون في مستشفى النيل بدراوي.
البعد المجتمعي	• أطلقت مجموعة كليوبترا بالتعاون مع وزارة الصحة والسكان برنامج لدعم المبادرات التي تهدف إلى تغيير قطاع الرعاية الصحية وضمان توفير خدمات طبية عامة عالية الجودة لجميع المواطنين. كما تم إختيار المجموعة لتكون الشريك الأساسي لروتاري مصر في إنشاء مستشفى عائم في أسوان. • تؤمن كليوبترا أن الموظفين يشكلون أكبر وأهم أصول المجموعة، لذا زاد التركيز على رأس المال البشري وتم تدريب أكثر من ٥٠٠ موظف للإرتقاء بجودة الرعاية في المستشفيات. • أطلقت مجموعة كليوبترا مبادرة بالتعاون مع منظمة "نهضة المحروسة" لتزويد الطلاب الجامعيين المتميزين بمنح دراسية لمتابعة دراساتهم في تخصصات العلوم والتكنولوجيا

	والهندسة والرياضيات بما في ذلك الهندسة النووية والبيولوجيا والهندسة الطبية الحيوية. كما يتم منحهم الفرصة لتلقي تدريب داخلي عبر المجموعة حيث يمكنهم إكتساب نظرة ثاقبة في قطاع الرعاية الصحية المصري. • التزمت المجموعة بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في المناصب القيادية وتواجد عضوات في منصب مديرة في الصناعات التي يهيمن عليها الذكور تقليديا.
البعد الاقتصادي	• تعزز مجموعة كليوبترا من الممارسات الأخلاقية والنزاهة في إطار جهودها للتحسين المستمر والإحتفاظ بأفضل قيادة.

٥. البنك التجاري الدولي:

البعد البيئي	• تماشياً مع الالتزام بالبيئة والإتجاه الدولي للاستهلاك المستدام استخدم البنك العديد من المنتجات الصديقة للبيئة مثل محددات تدفق المياه والبلاستيك القابل للتحلل وأنظمة تسخين بالطاقة الشمسية وأثاث ومعدات مستدامة وحبر صديق للبيئة. • إطلاق مبادرة (we care we save) من خلال استبدال جميع أنظمة الإضاءة لديها بأنظمة LED لتوفير ١١ مليون كيلو وات من الكهرباء وأكثر من مليون كجم من إنبعاثات ثاني أكسيد الكربون، وبحسب وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة كان لهذه المبادرة أثر إيجابي على المجتمع ويعادل إنارة ٤٥٠٠ منزل مصري.

	• أطلق البنك التجاري الدولي مبادرة(التمويل الأخضر) التي تركز علي كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة. • شارك البنك التجاري الدولي في مشروعين بيئين كجزء من التزامه بتمويل المشاريع البيئية وهم: مشروع مكتب الإمتثال البيئي (ECO) لدعم الانتاج الأنظف ومشروع الحد من التلوث البيئي (EPAP) الذي يعمل علي تعزيز التنمية المستدامة في مصر من خلال معالجة مصادر التلوث الصناعي التي تؤثر علي البيئة وصحة الإنسان من خلال الاستثمار في البنية التحتية والمساعدات الفنية المخصصة.
البعد المجتمعي	• الرعاية الصحية للأطفال: قام البنك بالمساهمة المجتمعية عن طريق تجديد ودعم المراكز الصحية في ٢٦ محافظة مصرية وتمويل العديد من العمليات الجراحية وشراء الأجهزة الطبية. • التعاون مع كيدزينيا لتعليم ومحو الأمية للعديد من الأطفال. • يعتبر البنك الداعم الوحيد لساقية الصاوي التي تعتبر وجهة للترويج المجتمعي ونشر ودعم الفن والثقافة. • الرياضة وتمكين الشباب: تعزيز مشاركة الشباب وتشجيع ممارسة الرياضية لتعليم ضبط النفس والروح الرياضية ونشر نمط حياه صحي. • دعم رأس المال البشري: إطلاق حملة (طورني) لدعم طلاب الجامعات وتدريبهم وتأهيلهم لأسواق العمل.

البعد الاقتصادي	• يعمل البنك على دعم الاقتصاد المحلي من خلال التعاون مع الموردين المحليين بنسبة ٨٥٪ على الاقل.

٦. شركة اوراسكوم للتنمية:

البعد المجتمعي	**مجال التعليم:** اهتمت بتنفيذ برامج محو الأمية للنساء والشباب صغار السن وذلك للاستفادة من مبادرة التمكين الاقتصادي. • أطلقت مشاريع تعليمية سميت (فونتاسيا) بالتعاون مع مؤسسة العيسى صيدناوي وذلك لتدريب ٥١٥ طالب و ٤٠ مدرس من مدرسة نجع الفوال. • الاهتمام بإنشاء ١٥ مدرسة جديدة تخدم ٤٥٠ طالب بالمناطق النائية في محافظة أسيوط. **مجال الرعاية الصحية والبنيـة التحتية:** • قامت بتجديد العديد من الوحدات الصحية المحلية لتخدم أكثر من ٦٠٠٠٠ مواطن. • كما قامت بتجديد وتطوير قسم طوارئ النساء والتوليد بمستشفي القصر العيني. **التمكين الاقتصادي:** • القيام بدعم ٥٠ أسرة مصرية بالمساهمة في عدد من المشاريع الصغيرة والمتوسطة لتلبية احتياجات المجتمع ومساعدتهم اقتصادياً، كما اهتمت الشركة بتدريبهم في العديد من المجالات مثل التسويق والحسابات.

مما سبق استنتج الباحث ما يلي:

- أوضحت الشركات اهتمامهم البالغ بالتزامهم بالمسئولية المجتمعية تجاه المجتمع والبيئة وبالنسبة للإفصاح البيئي عملت معظم الشركات على إعادة تدوير نفاياتهم واستخدامهم الأمثل للكهرباء وترشيد

استهلاك المياه مما يدل على تبنيهم لأنماط استهلاك وانتاج مستدام، ومع ذلك لم تبدي الشركات أي اهتمام او أي مشاركات تجاه حماية النظم الأيكولوجية البحرية والثروة السمكية.

- وبالنسبة للإفصاح المجتمعي حظى تحقيق المساواة بين الجنسين في العمل وتحسين جودة التعليم من خلال بناء عدد أكبر من المدارس اهتمام جميع الشركات مما يدل على السعي لخلق مجتمع واعٍ ومتعلم.
- يعتبر البنك التجاري الدولي من أفضل الشركات في الإفصاح والالتزام بالمسئولية المجتمعية في عديد من المجالات.

ولذلك خلص الباحث أن الإفصاح عن التزام الشركات بيئياً ومجتمعياً واقتصادياً دليل على التزامهم بالمسئولية المجتمعية والعمل على دعم التنمية المستدامة وأهدافها، وفيما يلي جدول استرشادي يبين مدى توافق كل نشاط مارستة وأفصحت عنة الشركات بالأهداف والأبعاد الخاصة بالتنمية المستدامة.

البعد	الهدف	المثال
البعد البيئي	ضمان وجودة أنماط استهلاك وانتاج مستدامة.(هدف١٢)	تقليل استهلاك المياة وإعادة استخدام مياة الصرف، واستخدام وسائل صديقة للبيئة.
	العمل المناخي.(هدف ١٣)	تقليل انتشار الإنبعاثات وتحسين جودة الهواء.
	ضمان وجودة أنماط استهلاك وانتاج مستدامة.(هدف١٢)	التصرف الأمن للنفايات والعمل على اعادة تدوير المخلفات.
البعد المجتمعي	تحقيق المساواه بين الجنسين وتمكين المرأة.(هدف ٥)	المساواه بين الجنسين وتمكين المرأة.
	ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع.(هدف ٤)	تدريب العاملين والموظفين وشباب الخريجين ومحو الأمية.
	الصحة الجيدة والرفاة.(هدف٣)	دعم وتطوير المجال الطبى ومساعدة الناس المريضة.
البعد الاقتصادي	ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة والمستدامة.(هدف٧)	توفير الاعتماد علي الطاقة والكهرباء.

	تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة.(هدف١٧)	دعم الاقتصاد المحلى من خلال التعامل مع موردين محليين.

يوضح الجدول السابق سعي الشركات بالاهتمام بتحقيق أهداف التنمية المستدامة بشكل متوازن من خلال دعم وتحسين استهلاك المياة والكهرباء والاعتماد على إعادة تدوير المخلفات وذلك حفاظاً على بيئة مستدامة صالحة للاجيال القادمة، وكذلك التركيز على التعليم وتدريب الكوادر الفنية والعامل البشري وذلك لبناء مجتمع قادر على مواجهة العقبات في العالم المعاصر، واخيراً تعمل الشركات على الإستعانة بالمؤسسات المحلية وذلك لدعم الاقتصاد وزيادة القدرة على الشراكة العالمية.

خلاصة الفصل الثالث:

يوضح هذا الفصل مدى اختلاف الباحثين في دراسة العلاقة بين المسئولية المجتمعية للشركات والتنمية المستدامة ومعرفة ما إذا كانت المسئولية المجتمعية هى مرادف أم جزء من التنمية المستدامة. وخلص الباحث إلى أن المسئولية المجتمعية هى التنمية المستدامة و تم اشتقاق مصطلح استدامة الشركات من تعريف التنمية المستدامة كنموذج توجيهي يعالج نفس أبعاد الركائز الثلاثة الأساسية(Triple Bottom Line).

تشير الاستدامة إلى أن مسئولية الشركة لا تقتصر فقط على مساهميها ولكن تأخذ بعين الاعتبار الجوانب الاقتصادية، البيئية والمجتمعية، كما يتكون برنامج استدامة الشركات من عدة خطوات تبدأ من **وضع الرؤية** التي ترتكز على نقاط القوة ومراجعة التحديات الخاصة بالشركة، **تخصيص الموارد** وتحديد فريق العمل ذو الخبرات، وضع **مقاييس الأداء** من خلال نظام متكامل يتضمن أدوات التنمية المستدامة، تنفيذ **الخطط الاستراتيجية** الملائمة لوضع الشركة التنافسي، أخيراً **توصيل النتائج** لأصحاب المصالح.

تمر الشركة أثناء تنفيذ خطوات برنامج الاستدامة بثلاث مراحل وهم **الالتزام** حيث ينبغي على الشركات أن تلتزم بالقوانين واللوائح المحلية والدولية المتفق عليها للحفاظ على البيئة، ثم **عدم الأضرار** حيث يجب أن تكون الشركات لديها استراتيجيات نحو إيجاد منتجات صديقة للبيئة والوعي الكافي بقدرتها على خلق آثار بيئية ومجتمعية واقتصادية وهذا ما يسمى باستراتيجية الإبداع، وأخيراً **الاستدامة** وتقوم بالعمل على تحقيق التكامل بين الأهداف الاقتصادية والبيئية والمجتمعية من خلال الانخراط في الاستثمار المجتمعي واعتماد تكنولوجيا جديدة ومتقدمة.

كما سعى الفصل إلى إلقاء الضوء على المؤشر المصري لاستدامة الشركات S&P EGX ESG ومتى تم إطلاقة وتدشينة وبناء المؤشر ومنهجية قياسه من خلال المجموع الكلي (الكمي والكيفي) وتحويله إلى قيم معيارية وإعطاء وزن نسبي لكل شركة وترتيبهم طبقاً للوزن النسبي واختيار افضل ٣٠ شركة، ثم تناول الفصل بالعرض والتحليل الإفصاحات عن المسئولية المجتمعية لأفضل ٦ شركات لعام ٢٠١٨ في المؤشر عن كيفية المشاركة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وخصوصاً المرتبطة بالأبعاد البيئية والمجتمعية مثل: تقليل استهلاك المياة واستخدام مياة الصرف، واستخدام وسائل صديقة للبيئة، تقليل انتشار الإنبعاثات وتحسين جودة الهواء، التصرف الأمن للنفايات والعمل على اعادة تدوير المخلفات، المساواه بين الجنسين وتمكين المرأة، تدريب العاملين والموظفين وشباب الخريجين ومحو الأمية، تطبيق مبادئ الحوكمة، زيادة التوظيف وحل مشكلة البطالة، دعم وتطوير المجال الطبى ومساعدة الناس المريضة، التوفير في الاعتماد علي الطاقة والكهرباء واستخدام وسائل صديقة للبيئة.

الفصل الرابع

أثر وفاء الشركات المساهمة المصرية بالمسئولية المجتمعية على تحقيق أهداف التنمية المستدامة

مقدمة:

يتمثل الهدف الرئيسي من هذا الفصل في إجراء دراسة تطبيقية لاختبار مدى أثر الإفصاح عن المسئولية المجتمعية للشركات على ارباح الشركات. لذلك يتضمن هذا الفصل التحليل الإحصائي للبيانات المستخرجة من الشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية وذلك كخطوة لتوضيح مدى مراعاة الشركات المساهمة المصرية لأبعاد المسئولية المجتمعية وانعكاس تلك الممارسات على تحقيق الأداء المستدام. وعلى هذا يشتمل هذا الفصل على النقاط التالية: تحديد طريقة الدراسة، تحديد المتغيرات الأساسية وقياسها، وأخيراً التحليل الإحصائي وتحليل النتائج.

أولاً: طريقة الدراسة:

يشتمل تحديد طريقة الدراسة على التالي: عينة الدراسة ومصادر الحصول على البيانات، أسلوب جمع البيانات.

١. عينة الدراسة ومصادر الحصول على البيانات:

يتمثل مجتمع الدراسة في الشركات المدرجة في مؤشر (S&P/EGX ESG) في البورصة المصرية، حيث يعتمد المؤشر في منهجيته على اختيار أفضل الشركات من حيث الأداء وذلك وفقاً لمعايير الحوكمة حماية البيئة والمشاركة في تنمية المجتمع، فيتم إختيار أفضل٣٠ شركة في مؤشر البورصة EGX100 مع الأخذ في الاعتبار معايير السيولة ورأس المال السوقي. يعتبر مؤشر S&P/EGX ESG هو مصدر المعلومات الرئيسي لقياس مدى التزام الشركات المصرية بالمسئولية المجتمعية، فقد قامت البورصة المصرية في مارس ٢٠١٠ ثاني دول العالم بعد الهند بإنشاء هذا المؤشر من قبل إئتلاف تجاري يضم مركز المديرين المصري (EIoD) ومؤسسة استنادارد اند بورز وكرايزل (Standard & Poor's, and Crisil). لذا قام الباحث بالحصول على التقارير السنوية لكل شركة من الشركات بالمؤشر لمدة خمس سنوات متتالية من٢٠١٤ إلى٢٠١٨. شملت العينة الأولية عدد ٥٣ شركة بواقع ١٥٠ مشاهدة، وقد تم تقسيم الشركات إلى١٢ قطاع طبقاً لتصنيف البورصة المصرية. وقد تم استبعاد الشركات التي توقف نشاطها بمصر والشركات التي لا تمثل العملة المصرية أساس تعاملتها، وبالتالي فقد بلغ حجم العينة النهائية عدد٤٧ شركة لمدة خمس سنوات ليبلغ عدد المشاهدات النهائية ١٣٠ مشاهدة.

يوضح الجدول رقم (١/٤) التالي تبويب العينة حسب القطاعات.

جدول رقم(١/٤) يوضح تبويب العينة حسب القطاعات

القطاع	عدد الشركات	عدد المشاهدات
اتصالات	2	5
أغذية ومشروبات	2	5
التشييد ومواد البناء	5	13
العقارات	7	27
بنوك	5	9
خدمات مالية	7	21
موارد اساسية	4	9
منتجات منزلية وشخصية	2	10
خدمات ومنتجات صناعية وسيارات	7	18
رعاية صحية وأدوية	1	2
سياحة وترفية	2	2
كيماويات ومعادن	3	9
المجموع	**47**	**130**

٢. اسلوب جمع البيانات:

قام الباحث بجمع البيانات اللازمة لإجراء هذه الدراسة من شركة مصر لنشر المعلومات[١] ومباشر مصر[٢]، بالأضافة إلى البيانات المتاحة على المواقع الإلكترونية الخاصة بالشركات على شبكة الأنترنت.

ثانياً: المتغيرات الأساسية وقياسها:

المتغيرات المستخدمة في هذه الدراسة مستمدة من مراجعة الأدبيات وتستند إلى مشكلة الدراسة وتساؤل الدراسة وهو هل لمراعاة الشركات المساهمة المصرية لأبعاد المسئولية المجتمعية إنعكاس على تحقيق استدامة الشركات. وكذلك تستند على أهداف الدراسة المتمثلة في دراسة وتحليل طبيعة عناصر المسئولية المجتمعية للشركات، دوافع الشركات نحو المساهمة في أنشطة المسئولية المجتمعية، توضيح دور الشركات في تحقيق أهداف التنمية

(١) هي شركة شراكة بين البورصة المصرية (EGX) وناسداك أو أم أكس (NASDAQ OMX) وتعمل على تطوير مستوى تكنولوجيا نشر المعلومات وتعزيز مستوى الميكنة والشفافية في المعلومات عن الاسواق المالية، ويمكن المراجعة من خلال الموقع الإلكتروني https://www.egidegypt.com/index.php/about-us/achievments/

(٢) موقع إلكتروني يقوم بتغطية شاملة للبورصات العربية من خلال الاخبار وأدوات التحليل التي تساعد المستثمرين في الحصول على نوعية المعلومات ذات القيمة عن أسواق المال، ويمكن المراجعة من خلال https://www.mubasher.info/countries/eg

المستدامة وترسيخ مبدأ الأداء المستدام(الاستدامة)، وهناك ثلاثة أنواع من المتغيرات المستخدمة وهى متغيرات تابعة، متغير مستقل ومتغيرات رقابية.

١.المتغير التابع:

يتمثل المتغير التابع للدراسة في ربحية الشركات، وسوف يعتمد الباحث عند قياسه على بعض المؤشرات ذات القبول العام في الدراسات السابقة وهي معدل العائد على الأصول، معدل العائد على حقوق الملكية(Nesma. 2016 ،Mulyadi and Anwar.2012 ،Crisostomo et al.2009)

- العائد على الأصول تمثل ربحية الشركة وتقيس مدى قدرة الشركة على توليد الأرباح، وتم قياسه في ضوء صافي الربح بعد الضرائب منسوباً إلى إجمالي الأصول.
- العائد على حقوق الملكية يساعد في قياس مدى كفاءة الإدارة في استخدام الموارد المتاحة بحوزتها، وتم قياسه في ضوء صافي الربح بعد الضرائب منسوباً إلى متوسط حقوق الملكية.

٢. المتغير المستقل:

يتمثل المتغير المستقل للدراسة في المسئولية المجتمعية للشركات، تعددت طرق قياس مستوى التزام الشركات بممارسة المسئولية المجتمعية والتي اعتمدت عليها العديد من الدراسات السابقة، فقد قامت بعض الدراسات السابقة بعمل قوائم استقصاء لقياس مدى الالتزام بتلك المسئولية(Mishra ،Chen and Wang. 2011 and Suar. 2010)، كما اعتمدت دراسات اخرى عند قياس المسئولية المجتمعية على مؤشر المسئولية المجتمعية الذي تعده جهات معينة مثل البورصات أو جهات تقييم الشركات في هذا المجال(Laksmana and Yang 2009، Uwalomwa and Ben-Caleb. 2012).

لذا اعتمد الباحث في الدراسة على مؤشر المسئولية المجتمعية(مؤشر الاستدامة) S&P/EGX ESG الصادر عن البورصة المصرية، حيث تعتبر الشركات التي أدرجت في هذا المؤشر بمثابة الأفضل في هذا المجال، كما يعد هذا المؤشر من أفضل الطرق التي يمكن الاعتماد عليها عند قياس مستوى التزام الشركات بممارسة المسئولية المجتمعية نظراً لأن المنهجية التي يتم البناء عليها في إعداد هذا المؤشر تجمع وسائل متعددة لتقييم مسئولية الشركات ومعايير دولية وضعت من قبل Global Reporting Initiative المبادرة العالمية لإعداد التقارير هي منظمة دولية مستقلة رائدة في تقارير الاستدامة منذ عام١٩٩٧، حيث تساعد الشركات والحكومات في جميع أنحاء العالم على فهم تأثيراتها على قضايا الاستدامة مثل تغير المناخ، حقوق الإنسان، الحكم الرشيد، رفاهية المجتمع والتواصل معهم.

٣.المتغيرات الرقابية:

قامت العديد من الدراسات السابقة التي تناولت أثر المسئولية المجتمعية للشركات على الأداء المالي تبني بعض المتغيرات الرقابية في الحسبان والتي لها تأثير على الأداء المالي للشركات وهم: حجم الشركة، الرافعة المالية، معدل نمو الشركة، طبيعة الصناعة.

أ. **حجم الشركة:** يمثل احد أهم الخصائص المميزة للشركة حيث تعتبره العديد من الدراسات البحثية عاملاً حيوياً في التأثير على العلاقة بين المسئولية المجتمعية للشركات و أداءها المالي والاقتصادي، حيث أن الشركات الكبيرة يكون لديها موارد وتدفقات نقدية أكبر مما يحسن من قدرتها على الاستثمار في أنشطة ذات مضمون مجتمعي، كما تكون تلك الشركات أكثر جذباً لاهتمام المجتمع. وتم قياس حجم الشركة باعتبارة اللوغاريتم الطبيعي لمجموع الأصول.

ب. **الرافعة المالية:** تعتبر مهمة كمتغير رقابي لإلتقاط تأثير المسئولية المجتمعية للشركات على ممارسات الإدارة الاقتصادية وأداءها المالي للشركات، وتم قياسها في ضوء نسبة إجمالي الخصوم إلى إجمالي الأصول.

ت. **معدل نمو الشركة:** يعد أحد العوامل المؤثرة على الأداء المالي للشركة والتي من المتوقع أن تؤثر على العلاقة بين ممارسة المسئولية المجتمعية للشركات وأداءها المالي، فالشركات التي تمتلك معدل نمو أعلى سيكون من المحتمل أن تستثمر أكثر في أنشطة المسئولية المجتمعية، وتم قياسه باستخدام الفرق بين مبيعات السنة الحالية والسابقة منسوباً لمبيعات السنة السابقة.

ث. **طبيعة الصناعة:** يقصد به تصنيف الشركة وفقاً للقطاع الصناعي الذي تعمل فيه وهناك شركة تعمل في قطاعات صناعية ذات حساسيه أعلى تجاة البيئة والمجتمع. حيث يتم هذا التصنيف وفقاً للبورصة المصرية وقانون البيئة رقم ٤ لسنة١٩٩٤، وتم قياسه من خلال إعطاء القيمة (١) للقطاع الصناعي ذو الحساسية الأعلى والقيمة (٠) للقطاع الصناعي ذو الحساسية الأقل أو الخدمي.

٤. فروض الدراسة:

تتمثل الدراسة في اختبار العلاقة بين المسئولية المجتمعية والتنمية المستدامة بجوانبها الثلاثة المجتمعية والبيئية والاقتصادية، ولكن لم يتوصل الباحث إلى مقاييس خاصة بالجانبين المجتمعي والبيئي تساعد في اختبار هذه العلاقة تطبيقياً واقتصر الباحث على تناول الجانب المجتمعي والبيئي بتحليل إفصاحات الشركات ذات البعد المجتمعي والبيئي وربطها بأهداف التنمية المستدامة في الفصل السابق.

وسيعتمد الباحث في هذه الدراسة على الاختبار التطبيقي للجانب الاقتصادي فقط كأحد أهم أبعاد التنمية المستدامة مستخدماً الأداء المالي للشركات والذي يؤثر بدوره على النمو الاقتصادي على المستوى الكلي.

ويمكن صياغة فروض الدراسة كالآتي:

الفرض الرئيسى : توجد علاقة معنوية إيجابية بين التزام الشركات بالمسئولية المجتمعية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الفرض الفرعى الأول: توجد علاقة معنوية إيجابية بين التزام الشركات بالمسئولية المجتمعية والعائد على الأصول.

الفرض الفرعى الثانى: توجد علاقة معنوية إيجابية بين التزام الشركات بالمسئولية المجتمعية والعائد على حقوق الملكية.

وبعد صياغة فروض الدراسة يمكن صياغة النموذج الذي يتم من خلاله اختبار هذه الفروض وذلك كما يلي:

$$ROA = B_1CSR+B_2SIZE+B_3LEV+B_4Grow+B_5IT \quad (1)$$

$$ROE = B_1CSR+B_2SIZE+B_3LEV+B_4Grow+B_5IT \quad (2)$$

حيث أن:

ROA: معدل العائد على الأصول، وتم قياسه في ضوء صافي الربح بعد الضرائب منسوباً إلى إجمالي الأصول.

ROE: معدل العائد على حقوق الملكية، وتم قياسه في ضوء صافي الربح بعد الضرائب منسوباً إلى متوسط حقوق الملكية.

CSR: المسئولية المجتمعية للشركات، وتم قياسه وفقاً للوزن النسبي الحاصلة عليه الشركة طبقا لمؤشر S&P/EGX ESG الخاص بالبورصة المصرية لأفضل الشركات الممارسة للمسئولية المجتمعية.

Size: حجم الشركة، وتم قياس حجم الشركة باعتباره اللوغاريتم الطبيعي لمجموع الأصول.

Lev: الرافعة المالية، وتم قياسها في ضوء نسبة إجمالي الخصوم إلى إجمالي الأصول.

Grow: معدل نمو المبيعات، وتم قياسه في ضوء الفرق بين مبيعات السنة الحالية والسابقة منسوباً لمبيعات السنة السابقة.

IT: طبيعة الصناعة، متغير وهمي يوضح طبيعة النشاط الخاص بالشركة ما اذا كانت صناعية أو انتاجية تأخذ قيمة (١) غير ذلك تحصل على قيمة (٠).

ثالثا: التحليل الإحصائي:

يشتمل التحليل الإحصائي على الإحصاءات الوصفية للمتغيرات للتأكد من جودة البيانات، تحليل مصفوفة ارتباط بيرسون لمتغيرات الدراسة، وتحليل نماذج الإنحدار.

أ. الإحصاءات الوصفية للمتغيرات

يوضح الجدول رقم (٢/٤) التالي، الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

جدول (٢/٤): الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

المتغير	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيمة الدنيا	القيمة العليا
ROA	0.0344	0.20590	−1.17	0.48
ROE	0.15568	0.168321	−0.204	0.662
CSR	0.03333	0.003034	0.025	0.043
Size	9.7024	0.73808	8.45	11.37
Lev	0.5818	0.69453	0.00	4.69
Grow	0.7206	2.06442	−0.18	12.56

و يلاحظ الباحث تعليقاً على أهم النتائج المستخلصة من الجدول رقم (٢/٤) ما يلى:

تتراوح قيم العائد على الأصول(ROA) بين−١.١٧ و٠.٤٨ بوسط حسابي ٠.٠٣٤٤ وانحراف معياري ٠.٢٠٥٩٠بينما تتراوح قيم العائد على حقوق الملكية(ROE) بين −٠.٢٠٤ و٠.٦٦٢بوسط حسابي ٠.١٥٥٦٨ وانحراف معياري ٠.١٦٨٣٢١ وتتراوح قيم المسئولية المجتمعية للشركات (CSR) بين ٠.٠٢٥ و٠.٠٤٣ بوسط حسابي ٠.٠٣٣٣٣ وانحراف معياري ٠.٠٠٣٠٣٤

بالنسبة للمتغيرات الرقابية تتراوح قيم حجم الشركة(Size) بين ٨.٤٥ و١١.٣٧ بوسط حسابي ٩.٧٠٢٤ وانحراف معياري ٠.٧٣٨٠٨ وتتراوح قيم الرافعة المالية(Lev) بين ٠.٠٠ و٤.٦٩ بوسط حسابي ٠.٥٨١٨ وانحراف معياري ٠.٦٩٤٥٣ بينما تتراوح قيم معدل نمو المبيعات(Grow) بين −٠,١٨ و١٢.٥٦ بوسط حسابي ٠.٧٢٠٦ وانحراف معياري ٢.٠٦٤٤٢

ب. تحليل مصفوفة ارتباط بيرسون لمتغيرات الدراسة:

يوضح الجدول رقم (٣/٤) نتائج تحليل ارتباط بيرسون لمتغيرات الدراسة.

جدول (٣/٤): مصفوفة الارتباط الخطية لبيرسون بين المتغيرات

المتغير	ROA	ROE	CSR	Size	Lev	Grow
ROA	1	0.116	0.022	−0.038	−0.897	0.02
ROE	0.116	1	0.114	0.088	0.248	−0.27
CSR	0.022	0.114	1	0.032	0.033	0.154
Size	0.038	0.088	0.032	1	0.189	0.064
Lev	−0.897	0.248	0.033	0.189	1	−0.043
Grow	0.02	−0.27	0.154	0.064	−0.043	1

ويلاحظ الباحث تعليقا على مصفوفة الارتباط ما يلي:

أ. قيمة معامل الارتباط الخطي لبيرسون بين العائد على الأصول(ROA) والمسئولية المجتمعية للشركة(CSR) تساوي ٠.٠٢٢ مما يدل على وجود علاقة طردية بين المتغيرين. بينما قيمة معامل الارتباط الخطي لبيرسون بين العائد على الأصول(ROA) وحجم الشركة(Size) تساوي ٠.٠٣٨ مما يدل على وجود علاقة طردية بين المتغيرين. وقيمة معامل الارتباط الخطي لبيرسون بين العائد على الأصول(ROA) والرافعة المالية(Lev) تساوي −٠.٨٩٧ مما يدل على وجود علاقة عكسية بين المتغيرين. كما أن قيمة معامل الارتباط الخطي لبيرسون بين العائد على الأصول(ROA) ومعدل نمو المبيعات(Grow) تساوي ٠.٠٢ مما يدل على وجود علاقة طردية بين المتغيرين.

ب. قيمة معامل الارتباط الخطي لبيرسون بين العائد على حقوق الملكية(ROE) والمسئولية المجتمعية للشركة(CSR) تساوي ٠.١١٤ مما يدل على وجود علاقة طردية بين المتغيرين. بينما قيمة معامل الارتباط الخطي لبيرسون بين العائد على حقوق الملكية(ROE) وحجم الشركة(Size) تساوي ٠.٠٨٨ مما يدل على وجود علاقة طردية بين المتغيرين. وقيمة معامل الارتباط الخطي لبيرسون بين العائد على حقوق الملكية(ROE) والرافعة المالية(Lev) تساوي ٠.٢٤٨ مما يدل على وجود علاقة طردية بين المتغيرين. وقيمة معامل الارتباط الخطي لبيرسون بين العائد على حقوق الملكية(ROE) ومعدل نمو المبيعات(Grow) تساوي −٠.٢٧ مما يدل على وجود علاقة عكسية بين المتغيرين.

ج. قيمة معامل الارتباط الخطي لبيرسون بين المسئولية المجتمعية للشركة(CSR) وحجم الشركة(Size) تساوي ٠.٠٣٢ مما يدل على وجود علاقة طردية بين المتغيرين. وقيمة معامل الارتباط الخطي لبيرسون بين المسئولية المجتمعية للشركة(CSR) والرافعة المالية(Lev) تساوي ٠.٠٣٣ مما يدل على

وجود علاقة طردية بين المتغيرين. بينما قيمة معامل الارتباط الخطي لبيرسون بين المسئولية المجتمعية للشركة(CSR) ومعدل نمو المبيعات(Grow) تساوي ٠.١٥٤ مما يدل على وجود علاقة طردية بين المتغيرين.

د. بالنسبة للنمتغيرات الرقابية، قيمة معامل الارتباط الخطي لبيرسون بين حجم الشركة(Size) والرافعة المالية(Lev) تساوي ٠.١٨٩ مما يدل على وجود علاقة طردية بين المتغيرين. بينما قيمة معامل الارتباط الخطي لبيرسون بين حجم الشركة(Size) ومعدل نمو المبيعات(Grow) تساوي ٠.٠٦٤ مما يدل على وجود علاقة طردية بين المتغيرين. وقيمة معامل الارتباط الخطي لبيرسون بين الرافعة المالية(Lev) ومعدل نمو المبيعات(Grow) تساوي -٠.٠٤٣ مما يدل على وجود علاقة عكسية بين المتغيرين.

ج. تحليل نماذج الإنحدار:

اعتمد الباحث عند تحليل البيانات على نموذج الانحدار الخطى بطريقة المربعات الصغرى Ordinary Least Square(OLS)، وذلك لتحديد أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

١. **العائد على الأصول (ROA)**

يشتمل هذا الجزء على اختبار تقدير معلمات نماذج الإنحدار واختبار التعددية الخطية الخاص بنموذج العائد على الأصول(ROA).

أ. **اختبار تقدير معلمات نماذج الإنحدار:**

يوضح الجدول رقم(٤/٤) التالي تقدير معلمات نماذج الإنحدار بهدف قياس أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع واختبار معنوية جودة توفيق نماذج الإنحدار.

جدول (٤/٤): مخرجات إنحدار العائد على الأصول (ROA) على المتغيرات المستقلة

المتغير	تقدير المعامل	الخطأ المعياري	إحصاء الاختبار	معنوية المعامل
الثابت	-0.322	0.239	-1.347	0.185
CSR	3.798	4.488	0.846	0.0402
Size	0.040	0.019	2.106	0.041
Lev	-0.275	0.020	-13.937	0.000
Grow	-0.003	0.007	-0.468	0.642
IT	0.011	0.031	0.342	0.734
P-value = 0.000	F = 39.003		Adjusted R2 = 0.305	R2 = 0.326

يلاحظ الباحث تعليقا على الجدول رقم (٤/٤) ما يلي:

يوضح معامل التحديد R^2 نسبة التغير في المتغير التابع والتي تفسرها المتغيرات المستقلة، فيلاحظ من الجدول السابق أن معامل التحديد يساوي(R^2 =0.326) مما يدل على وجود علاقة قوية بين العائد على الأصول(ROA) والمتغيرات المستقلة. وذلك لأن المتغيرات المستقلة تفسر ٣٢٪ من التغير في معدل العائد على الأصول، كما أن للمتغيرات المستقلة بشكل عام تأثير معنوي على العائد على الأصول(ROA) حيث أن قيمة إحصاء اختبار معنوية النموذج 39.003 بمستوى معنوية 0.000.

كما يلاحظ الباحث تعليقا على الجدول رقم (٤/٤) ما يلي:

أ. تؤثر المسئولية المجتمعية تأثير إيجابي على معدل العائد على الأصول(ROA)، وذلك عند مستوى معنوية ٠.٠٤، ولذلك يوضح الجدول السابق أنه عندما تزيد المسئولية المجتمعية(CSR) وحدة واحدة فإن العائد على الأصول(ROA) يزيد بقيمة ٣.٧٩٨ في المتوسط بافتراض ثبات المتغيرات الأخرى.

ب. تؤثر حجم الشركة(Size) تأثير إيجابي على معدل العائد على الأصول(ROA)، وذلك عند مستوى معنوية ٠.٠٤١، وذلك يعني أنه عندما يزيد حجم الشركة(Size) وحدة واحدة فإن العائد على الأصول(ROA) يزيد بقيمة ٠.٠٠٤ في المتوسط بافتراض ثبات المتغيرات الأخرى.

ج. تؤثر الرافعة المالية(Lev) تأثير عكسي على معدل العائد على الأصول(ROA)، وذلك عند مستوى معنوية اقل من ١٪، وذلك يعني أنه عندما تزيد الرافعة المالية(Lev) وحدة واحدة فإن العائد على الأصول(ROA) يقل بقيمة ٠.٢٧٥ في المتوسط بافتراض ثبات المتغيرات الأخرى.

د. تؤثر معدل نمو المبيعات(Grow) تأثير عكسي على معدل العائد على الأصول(ROA)، الا أن هذا التأثير غير معنوي، وكذلك تؤثر نوع الصناعة(IT) تأثيراً إيجابياً على معدل العائد على الأصول(ROA)، الا أن هذا التأثير غير معنوي أيضاً.

ب. <u>اختبار التعددية الخطية بين المتغيرات المستقلة:</u>

يوضح الجدول رقم (٥/٤) اختبار تشخيص التعددية الخطية بين المتغيرات المستقلة.

جدول (٥/٤): اختبار تشخيص التعددية الخطية بين المتغيرات المستقلة

المتغير	Tolerance	VIF
CSR	0.969	1.032
Size	0.931	1.074
Lev	0.960	1.042
Grow	0.920	1.087
IT	0.906	1.104

يلاحظ الباحث عند إجراء اختبار التعددية الخطية أن النموذج لا يعاني من مشكلة الإزدواج الخطي وذلك لأن Variance Inflation Factor (VIF) أقل من ٤، كما أن Tolerance أقل من ١٠

على هذا يرى الباحث امكانية قبول الفرض الفرعى الأول: **توجد علاقة معنوية إيجابية بين التزام الشركات بالمسئولية المجتمعية والعائد على الأصول (ROA)** وذلك لأن اختبار النموذج لا يحتوي على مشاكل الإزدواج الخطي وقبول اختبار تأثير المسئولية المجتمعية على العائد على الأصول معنوياً.

٢. العائد على حقوق الملكية (ROE)

يشتمل هذا الجزء على اختبار تقدير معلمات نماذج الإنحدار واختبار التعددية الخطية الخاص بنموذج العائد على حقوق الملكية(ROE).

أ. اختبار تقدير معلمات نماذج الإنحدار:

يوضح الجدول التالي رقم (٦/٤) تقدير معلمات نماذج الإنحدار بهدف قياس أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع واختبار معنوية جودة توفيق نماذج الإنحدار.

جدول (٦/٤): مخرجات إنحدار العائد على حقوق الملكية (ROE) على المتغيرات المستقلة

المتغير	تقدير المعامل	الخطأ المعياري	إحصاء الاختبار	معنوية المعامل
الثابت	−0.299	0.431	−0.693	0.042
CSR	8.422	8.088	1.041	0.030
Size	0.015	0.034	0.449	0.045
Lev	−0.053	0.035	1.503	0.014
Grow	−0.023	0.012	−1.855	0.071
IT	0.016	0.056	0.284	0.778
P−value = 0.000	F = 14.514		Adjusted R2 = 0.153	R2 = 0.156

ويلاحظ الباحث تعليقا على الجدول رقم (٦/٤) ما يلي:

يوضح معامل التحديد R^2 نسبة التغير في المتغير التابع والتي تفسرها المتغيرات المستقلة، فيلاحظ من الجدول السابق أن معامل التحديد يساوي($R^2 = 0.156$) مما يدل على وجود علاقة قوية بين العائد على حقوق الملكية(ROE) والمتغيرات المستقلة. وذلك لأن المتغيرات المستقلة تفسر ١٥٪ من التغير في معدل العائد على حقوق الملكية، كما أن للمتغيرات المستقلة بشكل عام تأثير معنوي على العائد على حقوق الملكية(ROE) حيث أن قيمة إحصاء اختبار معنوية النموذج 14.514 بمستوى معنوية 0.000.

كما يلاحظ الباحث تعليقا على الجدول رقم (٦/٤) ما يلى:

أ. تؤثر المسئولية المجتمعية تأثير إيجابي على معدل العائد على حقوق الملكية(ROE)، وذلك عند مستوى معنوية ٠.٠٣، ولذلك يوضح الجدول السابق أنه عندما تزيد المسئولية المجتمعية(CSR) وحدة واحدة فإن العائد على حقوق الملكية(ROE) يزيد بقيمة ٨.٤٢ في المتوسط بافتراض ثبات المتغيرات الأخرى.

ب. تؤثر حجم الشركة(Size) تأثير إيجابي على معدل العائد على حقوق الملكية(ROE)، وذلك عند مستوى معنوية ٠.٠٥، وذلك يعني أنه عندما يزيد حجم الشركة(Size) وحدة واحدة فإن العائد على حقوق الملكية(ROE) يزيد بقيمة ٠.٠١٥ في المتوسط بافتراض ثبات المتغيرات الأخرى.

ج. تؤثر الرافعة المالية(Lev) تأثير سلبي على معدل العائد حقوق الملكية(ROE)، وذلك عند مستوى معنوية ٠.٠١٤، وذلك يعني أنه عندما تزيد الرافعة المالية(Lev) وحدة واحدة فإن العائد على حقوق الملكية(ROE) يقل بقيمة ٠.٠٥٣ في المتوسط بافتراض ثبات المتغيرات الأخرى.

د. تؤثر معدل نمو المبيعات(Grow) تأثير عكسي على معدل العائد على حقوق الملكية(ROE)، الإ أن هذا التأثير غير معنوي، وكذلك تؤثر نوع الصناعة(IT) تأثيراً إيجابياً على معدل العائد على حقوق الملكية(ROE)، الإ أن هذا التأثير غير معنوي أيضاً.

ب. اختبار التعددية الخطية بين المتغيرات المستقلة

يوضح الجدول رقم (٧/٤) اختبار تشخيص التعددية الخطية بين المتغيرات المستقلة.

جدول (٧/٤): اختبار تشخيص التعددية الخطية بين المتغيرات المستقلة

المتغير	Tolerance	VIF
CSR	0.969	1.032
Size	0.931	1.074
Lev	0.960	1.042
Grow	0.920	1.087
IT	0.906	1.104

لاحظ الباحث عند إجراء اختبار التعددية الخطية أن النموذج لا يعاني من مشكلة الإزدواج الخطي وذلك لأن Variance Inflation Factor (VIF) أقل من ٤، كما أن Tolerance أقل من ١٠، حيث أن اختبار التعددية الخطية يقيس وجود أي تداخل خطر بشكل غير مرغوب فية بين المتغيرات وذلك لأن وجود مشكلة إزدواج خطي يؤدي إلى خطأ في نتائج الاختبار.

وعلى هذا يرى الباحث امكانية قبول الفرض الفرعى الثاني: **توجد علاقة معنوية إيجابية بين التزام الشركات بالمسئولية المجتمعية والعائد على حقوق الملكية (ROE)** وذلك لأن اختبار النموذج لا يحتوي على مشاكل الإزدواج الخطي وقبول اختبار تأثير المسئولية المجتمعية على العائد على حقوق الملكية معنويا.

هذا وفي ضوء نتائج الاختبارات السابقة يلاحظ الباحث أن وفاء الشركات المساهمة المصرية بمسئوليتها المجتمعية يؤثر بالإيجاب على الأداء المالي للشركات والتي يعتبر ركن أساسي في تحقيق النمو الاقتصادي للدولة ويعتبر أحد أبعاد التنمية المستدامة وذلك بسبب وجود علاقة قوية إيجابية بين المسئولية المجتمعية وكل من العائد على الأصول(ROA) والعائد على حقوق الملكية(ROE). كما لاحظ الباحث أن حجم الشركة والرافعة المالية وكذلك نوع الصناعة(IT) يؤثر على الأداء المالي للشركة، بينما لا يؤثر معدل نمو المبيعات(Grow) على أداء الشركة المالي. وبالتالي يرى الباحث امكانية قبول الفرض الرئيسي للدراسة: **توجد علاقة معنوية إيجابية بين التزام الشركات بالمسئولية المجتمعية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.**

خلاصة الفصل الرابع:

قام الباحث في هذا الفصل بدراسة عملية لاختبار فروض الدراسة، على عينة من الشركات بلغت٤٧ شركة ليبلغ عدد المشاهدات النهائية١٣٠ مشاهدة خلال الفترة من٢٠١٤-٢٠١٨، وذلك لقياس أثر التزام الشركات بالمسئولية المجتمعية على الأداء المالي للشركات وإنعكاس تلك الممارسات على تحقيق الأداء المستدام وبالتالي تحقيق أهداف التنمية المستدامة. واشتمل هذا الفصل على النقاط التالية: تحديد طريقة الدراسة، تحديد المتغيرات الأساسية وقياسها، وأخيرا التحليل الاحصائي وتحليل النتائج. وقد تم الاعتماد على عدد من الأساليب الإحصائية لإجراء الإحصاء الوصفي مثل: المتوسط الحسابي، والإنحراف المعياري. كما تم اختبار فروض الدراسة باستخدام الأساليب الإحصائية مثل اختبار الارتباط بيرسون واختبار الإنحدار المتعدد.

خلص الباحث إلى أن تزايد مستوى الالتزام بالمسئولية المجتمعية يساهم بشكل كبير في تحسين الأداء المالي للشركات المساهمة المصرية، وبالتالي يدعم قيمة الشركة ويدعم البعد الاقتصادي في أهداف التنمية المستدامة. وعلى هذا تم قبول الفرض الرئيسي والفروض الفرعية الخاصة بالدراسة.

الخلاصة والنتائج والتوصيات

أولاً: الخلاصة

شهدت بيئة الأعمال الحديثة تنامي الوعي المجتمعي والبيئي للشركات بأهمية الحفاظ على الموارد المتاحة سواء طبيعية أو بشرية أو بيئية وبما يضمن حقوق الأجيال القادمة في استخدام هذه الموارد، لذا إرتبط مفهوم التنمية الاقتصادية بالحفاظ على البيئة والمجتمع وصيانة موارده والذي عرف بمفهوم التنمية المستدامة.

نتيجة للعديد من التغيرات في بيئة الأعمال المصرية كالتطور في أنظمة تكنولوجيا الانتاج وندرة الموارد المتاحة، فقد زادت ضغوط أصحاب المصالح على الشركات بضرورة التوجه نحو تحقيق الأداء المستدام، وذلك من خلال دمج أبعاد المسئولية المجتمعية (الاقتصادية، المجتمعية والبيئية) في استراتيجاتها وأهدافها المختلفة. وبالتالي تطلب ضرورة وضع نموذج متكامل لقياس وتقييم الأداء مع توجهات الإدارة واستراتيجاتها المطبقة نحو تحقيق التنمية المستدامة، وذلك لأن تقييم الشركات يعتبر من أهم العمليات التي تستند اليها الشركات في اتخاذ القرارات ومن ثم تحقيق أهدافها.

استهدفت الدراسة الحالية توضيح أثر ممارسة المسئولية المجتمعية للشركات على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولتحقيق هذا الهدف تناولت الدراسة الجوانب التالية:

أولاً: الإطار النظري للمسئولية المجتمعية حيث يهدف هذا الفصل إلي توضيح وتقديم نظرة عامة عن المسئولية المجتمعية من خلال تناول طبيعتها، وجوانبها، ومبادئها، وأنشطتها وأسباب الاهتمام بها. وخلص الباحث إلى أن المسئولية المجتمعية تعتبر نشاط تقديري يعبر عن مدى مساهمة الشركات في تحقيق التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة، بما ينعكس على تحسين ظروف الموظفين والمجتمع الذي تعمل فيه الشركات وتستخرج منه مواردها ويتأثر بعملياتها، كما يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار في جميع مراحل العمل داخل الشركة. وتعد أهم النظريات المفسرة للمسئولية المجتمعية: نظرية الوكالة، نظرية الشرعية، نظرية أصحاب المصالح، نظرية المؤسسية و أخيرا نظرية الطوارئ.

أوضح الباحث الجهود المصرية المفعلة للاهتمام بالمسئولية المجتمعية حيث أعلنت مصر في مارس ٢٠٠٨ إطلاق المبادرة القومية للمسئولية المجتمعية للشركات بالتعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، والتي من شأنها إنشاء الشبكة المصرية للمسئولية المجتمعية والتي تستهدف تشجيع الشركات الوطنية على المساهمة في مشروعات التنمية الاقتصادية والمجتمعية وعلى الالتزام بمبادئ الميثاق العالمي للأمم المتحدة.

ثانياً: مفهوم وأبعاد التنمية المستدامة حيث يلقي هذا الفصل الضوء على مفاهيم التنمية المستدامة ومبادئها وأبعادها وأهدافها ودور الشركات في تحقيق التنمية المستدامة. ووجد الباحث أن التنمية المستدامة تعتبر من أهم مستجدات بيئة الأعمال الحديثة التي قد كان لها بالغ الأثر على متطلبات العمل والأداء في العصر الحالي، فأصبح لزاما على الشركات اتخاذ كافة الإجراءات التي من شأنها تحسين دورها تجاه المجتمع والبيئة حتى وإن لم يكن نشاط هذه الشركات يؤثر مباشرة على البيئة، فقد تغيرت تطلعات العملاء ورغبات

أصحاب المصالح فيما يتعلق بدور الشركات بالمجتمع. كما خلص الباحث إلى أن للتنمية المستدامة مجموعة من المبادئ الهامة التي تضمن تحقيقها بشكل فعال مثل الانصاف، الانتاجية، المشاركة، دعم حقوق الإنسان، التخطيط الاستراتيجي وادراة الخطر. وللتنمية المستدامة ثلاثة أبعاد: البعد الاقتصادي، البعد المجتمعي، والبعد البيئي.

ثالثاً: استدامة الشركات وتحقيق أهداف التنمية المستدامة حيث يوضح الباحث في هذا الفصل مدى اختلاف الباحثين في دراسة العلاقة بين المسئولية المجتمعية للشركات والتنمية المستدامة. وخلص الباحث ان المسئولية المجتمعية هى التنمية المستدامة وتم اشتقاق مصطلح استدامة الشركات. ويري الباحث أن مفهوم استدامة الشركات هى مدى وعي الشركة بالتأثير الإيجابي في البيئة والمجتمع المحيطين بها، والحرص على التخفيف من أي آثار سلبية تسببها عمليات الشركة من خلال تبني المبادرات التي تراعي المقومات الثلاثة المجتمع والبيئة والاقتصاد. كما ناقش الباحث نشأة المؤشر المصري لاستدامة الشركات وتدشينة ومنهجية قياسة، ثم عرض الباحث عينة من الشركات المساهمة المصرية موضحاً أوجة الإفصاح البيئي والمجتمعي.

رابعاً: الدراسة التطبيقية في هذا الفصل قام الباحث بدراسة عملية لاختبار فروض الدراسة، على عينة من الشركات المساهمة المصرية بلغت٤٧ شركة ليبلغ عدد المشاهدات النهائية١٣٠ مشاهدة خلال الفترة من٢٠١٤-٢٠١٨، وذلك لقياس أثر التزام الشركات بالمسئولية المجتمعية على الأداء المالي وإنعكاس تلك الممارسات على تحقيق الأداء المستدام. ويشتمل هذا الفصل على النقاط التالية: تحديد طريقة الدراسة، تحديد المتغيرات الأساسية وقياسها، وأخيرا التحليل الاحصائي وتحليل النتائج. وجد الباحث أن وفاء الشركات المساهمة المصرية بمسئوليتها المجتمعية يؤثر بالإيجاب على ربحية الشركات واستدامتها والتي يؤثر بدوره علي التنمية الاقتصادية كأحد أبعاد التنمية المستدامة وذلك بسبب وجود علاقة معنوية إيجابية بين المسئولية المجتمعية وكل من العائد على الأصول(ROA) والعائد على حقوق الملكية(ROE). كما لاحظ الباحث أن حجم الشركة والرافعة المالية وكذلك نوع الصناعة(IT) تؤثر على الأداء المالي للشركة بينما لا يؤثر معدل نمو المبيعات(Grow) علي أداءها المالي. وبالتالي يرى الباحث امكانية قبول الفرض الرئيسي للدراسة: توجد علاقة معنوية إيجابية بين التزام الشركات بالمسئولية المجتمعية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ثانياً: نتائج الدراسة

أ. نتائج الدراسة النظرية:

١. خلصت الدراسة إلى أنه لا يوجد تعريف واحد متفق علية للمسئولية المجتمعية والتنمية المستدامة، ومع ذلك عرف الباحث المسئولية المجتمعية على أنها التزام الشركات بممارسة أعمالها التجارية في ضوء مجموعة من المبادئ الأخلاقية تضمن تطوير العاملين والمجتمع والحفاظ على الثروات، كما عرف

التنمية المستدامة بأنها إنتهاج طرق التنمية الشاملة من خلال المحافظة علي البيئة والتطور الاقتصادي وصيانة الموارد الطبيعية بما يفيد الأجيال الحاضرة والقادمة.

٢. وجد الباحث أن هناك نقصاً واضحاً في الدراسات المصرية التي تناولت أثر ممارسة المسئولية المجتمعية للشركات على تحقيق التنمية المستدامة والأداء المستدام، بالرغم من أن استدامة الشركات أصبحت تلعب دوراً كبيراً في توجيه قرارات الاستثمار وتقييم مدى كفاءة الإدارة.

٣. لا يوجد اهتمام كافي بالإفصاح عن أنشطة التنمية المستدامة، وأن الإفصاح لا يعدو عن كونه إفصاحاً وصفياً.

٤. وجد الباحث أن هناك صعوبة في قياس التكاليف والمنافع الناتجة عن المسئولية المجتمعية للشركات خاصة المرتبطة بالأبعاد المجتمعية والبيئية، وذلك بالرغم من إلزام العديد من دول العالم الشركات بالإفصاح عن ممارسة المسئولية المجتمعية داخل التقارير السنوية.

ب. نتائج الدراسة التطبيقية:

١. خلص الباحث أن الشركات الصناعية الممثلة لعينة الدراسة العاملة بالبيئة المصرية اهتمت بإنشاء نظام لإدارة الاستدامة والتي يطلق عليها في معظم الأحيان إدارة المسئولية المجتمعية، الأمر الذي يعني تزايد اهتمام الشركات بأبعاد المسئولية المجتمعية وأصبح لهم الأولوية واتخاذهم كشركاء في تحقيق التنيمة المستدامة.

٢. يساهم الالتزام بالمسئولية المجتمعية في تحسين الأدا المالي واستدامة الشركات، فقد توصل الباحث إلي وجود تحسن ملحوظ في معدلات العائد علي الأصول والعائد علي حقوق الملكية.

٣. الإحصاءات الوصفية للمتغيرات توضح أن قيم المسئولية المجتمعية للشركات(CSR) تتراوح بين ٠.٠٢٥ و٠.٠٤٣ بوسط حسابي ٠.٠٣٣٣٣ مما يدل على أن كثير من الشركات المصرية تفتقر إلي الالتزام بالمسئولية المجتمعية.

٤. توضح نتائج تحليل ارتباط بيرسون لمتغيرات الدراسة وجود علاقة طردية بين العائد على الأصول(ROA) والمسئولية المجتمعية للشركة(CSR) وأيضاً العائد على حقوق الملكية(ROE) والمسئولية المجتمعية للشركة(CSR).

ثالثاً: توصيات الدراسة

في ضوء النتائج التي أسفرت عنها الدراسة يوصي الباحث بالتالي:

٦. ضرورة التزام الشركات بالقواعد والقوانين المحلية التي تنظم العلاقة بين الشركة والحكومة، وكذلك الاهتمام بتدريب العاملين على مبادئ المسئولية المجتمعية، وهو ما قد يعزز من قدرات العاملين مستقبلاً على تحقيق الأهداف الاستراتيجية للشركة.

٧. ضرورة جعل الاستدامة ثقافة عامة هدفاً رئيسياً للشركة والعمل بها كجزء لا يتجزأ من أنشطة الشركة لإشباع الاحتياجات الأساسية والبرامج التي تهم المجتمع، وبالرغم من إدراك الشركات المصرية لمدى أهمية تحقيق دور فعال في التنمية المستدامة، إلا أن الأمر مازال يدور في حدود إجتهادات من الشركات بممارسة أنشطة المسئولية المجتمعية كالتبرعات وتدريب العمالة.

٨. ضرورة تطوير تقرير المسئولية المجتمعية بما يضمن العرض الملائم للمعلومات وإعداد مؤشرات يمكن من خلالها إعطاء صورة شمولية لجوانب المسئولية المجتمعية.

٩. ضرورة تنفيذ مؤشرات وصفية دقيقة خاصة بقياس أداء الشركات في ممارسة المسئولية المجتمعية والتنمية المستدامة من جميع الجوانب الاقتصادية والمجتمعية والبيئية.

١٠. ينبغي على الحكومة المصرية وسوق الأوراق المالية ووسائل الإعلام أن يدركوا الفوائد الصريحة والضمنية لتحقيق الاستدامة لذا يجب رفع الوعي ونشر الثقافة داخل الشركات من خلال تشجيع الاستثمار في تعزيز المسئولية المجتمعية وبناء القدرات ودعم الخطط المجتمعية للشركات.

المراجع

أولاً : المراجع العربية

أولاً: الكتب:

- أمين السيد أحمد لطفي، (٢٠٠٥)، **المراجعة البيئية**، الأسكندرية، الدار الجامعية.
- خالد مصطفى قاسم، (٢٠١٠)، **إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة**، الأسكندرية، الدار الجامعية، الطبعة الثانية.
- عبد القادر محمد عبد القادر، (٢٠٠٣)، **اتجاهات حديثة في التنمية**، الدار الجامعية، القاهرة.
- محمد ابراهيم مقداد، بشير عبد الحميد قفة، (٢٠١٣)، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الجامعة الإسلامية بغزة، الطبعة الثانية.

ثانياً: الدوريات:

- أحمد بن عبد القادر القرني، (2014)، **مدى إفصاح الشركات السعودية عن بيانات تعكس أدائها الاجتماعي نحو تحقيق التنمية المستدامة**، ورقة بحثية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ١٥٤، المملكة العربية السعودية.
- أسامة عبد المنعم السيد علي، (٢٠١٤)، **تقارير الاستدامة وأهميتها في تقييم كفاءة أداء الشركات الصناعية الأردنية دراسة ميدانيه من وجهه نظر مدققي الحسابات الأردنيين**، ورقة بحثية، جامعة الزرقاء الخاصة، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد٩٨.
- أسماء أحمد الصيرفي، **(٢٠١٥)، دراسة واختبار العلاقة بين وفاء شركات المؤشر المصري لمسئولية الشركات بمسئوليتها الإجتماعية وجودة تقاريرها المالية: دراسة تطبيقية**، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، المجلد ٥٢، الجزء الثالث، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.
- الطاهر ميمون، فاتح غلاب، (٢٠١٧)، **إطار مقترح لتقارير استدامة المؤسسات الجزائرية في ضوء مبادرة التقارير العالمية**، مجلة العلوم االقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، العدد١٧.
- حسين الأسرج، (٢٠١٠)، **المسئولية الإجتماعية للشركات**، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد الثاني.
- حنان محمد إسماعيل يوسف، **(٢٠١٦)، "العلاقة بين مستوى الإفصاح عن المسئولية الإجتماعية للشركات وأدائها المالي: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في المؤشر المصري لمسئولية الشركات"**، كلية التجارة – جامعة الأسكندرية، دار المنظومة، المجلد ٢٠، العدد ١.
- حنيش الحاج، (٢٠١٧)، **المسئولية الإجتماعية للشركات كمحرك للتنمية المستدامة في الجزائر**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، العدد١٧.

- عبد الباسط وفا، (٢٠٠٥)، **التنمية السياحية المستدامة بين الاستراتيجيات والتحديات العالمية المعاصرة**، مجلة حقوق حلوان للدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة حلوان– كلية الحقوق، العدد١٢.
- عفت أبو بكر محمد الصاوي، (٢٠١١)، **نموذج مقترح للإفصاح المحاسبي عن تقارير الاستدامة: دراسة تطبيقية**، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الاسكندرية، العدد الثاني، المجلد ٤٨.
- علي زيد الزغبي، فواز عويد العنزي، عأمر علي الصالح، (٢٠٠٩)، **التنمية المستدامة: المفهوم والمكونات ومؤشرات القياس**، كلية العلوم – جامعة الكويت، دار المنظومة، مجلد ٣٧.
- محمد إسماعيل عبدالله، (٢٠١٠)، **تحليل لأساليب القياس والإفصاح عن مؤشر المسئولية الإجتماعية للشركات في مصر والدور المتوقع للجهاز المركزي للمحاسبات**، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة بنها.
- محمد عباس بدوي، (٢٠١١)، نماذج **مقترحة لقياس الأداء البيئي والإجتماعي لتقييم إسهامات المنشآت في التنمية المستدامة**، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة– جامعة الإسكندرية، المجلد٤٨. العدد٢. الجزء ٢.
- مؤمن فرحات السيد محمد، (٢٠١٦)، **تقييم أثر الإفصاح عن الأداء البيئي والمسئولية الإجتماعية لدعم التنمية المستدامة في إشارة للمؤشر المصري : دراسة ميدانية**، مجلة الفكر المحاسبي، العدد الرابع، كلية التجارة، جامعة عين شمس.
- هبة الله عبد السلام بدوى، (٢٠١٧)، **اثر هيكل الملكية ومستوى الإفصاح عن المسئولية الإجتماعية على قيمة الشركة دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية**، ورقة بحثية، كلية التجارة – جامعة الأسكندرية، مجلة المحاسبة والمراجعة.
- يوسف محمود جربوع، (٢٠٠٧)، **مدى تطبيق القياس والإفصاح في المحاسبة عن المسئولية الإجتماعية بالقوائم المالية في الشركات بقطاع غزة**، دراسة استكشافية، كلية التجارة – الجامعة الاسلامية، فلسطين، مجلة الجامعة الإسلامية، العدد الأول، سلسة الدراسات الإنسانية.

ثالثاً: الرسائل العلمية:

- أحمد عبد القادر شرف، (٢٠١٥)، **مدخل مقترح لتأكيد تقارير استدامة الشركات المصرية وانعكاسه على إدراك أصحاب المصالح: دراسة مقارنة**، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية التجارة – جامعة القاهرة.
- أحمد عدنان العرموطي، (٢٠١٣)، **أثر محاسبة الاستدامة على تقارير الابلاغ المالي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان**، رسالة ماجستير، كلية الأعمال– جامعة الشرق الأوسط.

- آفاق ذنون إبراهيم، (٢٠١٦)، **نموذج محاسبي للإفصاح الإختياري عن تقارير الاستدامة في ترشيد قرار الاستثمار: دراسة تطبيقية**، رسالة ماجستير، كلية التجارة – جامعة المنصورة.
- العايب عبد الرحمن، (٢٠١١)، **التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة**، رسالة دكتوراة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير – جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.
- جمال كامل محمد عبد الرحيم، (٢٠١٥)، **قياس أثر تطبيق المؤشر المصري لمسئولية الشركات عن التنمية المستدامة في ضبط الأداء المالي مع دراسة ميدانية على الشركات المصرية المقيدة بالبورصة**، رسالة دكتوراة، كلية التجارة – جامعة قناة السويس.
- روحية حسن محمد عبد الفتاح، (٢٠١٩)، **دراسة محاسبية تحليلية لتطوير نظم تقييم الأداء باستخدام مؤشرات التنمية المستدامة: دراسة تطبيقية**، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة القاهرة –كلية التجارة.
- سارة بن إبراهيم، (٢٠١٥)، **الحوكمة البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة حالة الجزائر**، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية – جامعة محمد خضير، الجزائر.
- سمير هربان، (٢٠١٥)، **صيغ وأساليب التمويل بالمشاركة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المستدامة**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتيسير – جامعة سطيف، الجزائر.
- سهام مصطفى مصطفى الحسنين، (٢٠١٨)، **أثر حصائص الشركات على مستوى الإفصاح عن التنمية المستدامة: مع دراسة تطبيقية بالشركات المقيدة في البورصة المصرية**، رسالة ماجستير، كلية التجارة – جامعة المنصورة.
- عبد العظيم رضا محمد، (٢٠١٦)، **العلاقة بين الأداء المالي والادراج في مؤشر مسئولية الشركات المصرية (ESG) دراسة إمبريقية**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة – جامعة الزقازيق.
- علي سيد حسين عبد الرحمن البارودي، (٢٠١٨)، **مدخل مقترح للمراجعة الداخلية للجوانب المختلفة للمسئولية الإجتماعية للشركات وانعكاسه على التنمية المستدامة لمنشآت الأعمال: دراسة تطبيقية**، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية التجارة– جامعة القاهرة.
- عيسى عارف محمود كامل، (٢٠١٤)، **إطار مقترح لزيادة فعالية الإفصاح عن المسئولية الإجتماعية بهدف تحسين جودة التقارير المالية وتعظيم قيمة المنشأة: بالتطبيق على البيئة المصرية**، رسالة دكتورة غير منشورة، كلية التجارة، جامعة القاهرة.
- محمد عاطف محمد ياسين، (٢٠٠٨)، **واقع تبني منظمات الأعمال الصناعية للمسؤولية المجتمعية دراسة تطبيقية لأراء عينة من مديري الوظائف الرئيسية في شركات صناعة الأدوية البشرية الأردنية**، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا كلية العلوم الإدارية والمالية.

- ميثاق محمد أحمد راجح، (٢٠١٣)، **تطوير النموذج المحاسبي لتقييم الأداء في ضوء التوجة الاستراتيجي نحو التنمية المستدامة: دراسة نظرية تطبيقية**، رسالة دكتوراة، كلية التجارة – جامعة أسيوط.

رابعاً: التقارير والمؤتمرات:

- أحمد سامي عدلي القاضي، (٢٠١٠)، **المسئولية الإجتماعية للبنوك العاملة في مصر كشركات مساهمة مصرية: دراسة ميدانية مقارنة لعينة من فروع البنوك العامة والخاصة العاملة بمحافظة أسيوط**، مركز المديرين المصري، كلية التجارة – جامعة أسيوط.
- صالح السحيباني، (٢٠٠٩)، **المسئولية الإجتماعية ودورها في مشاركة القطاع الخاص في التنمية: حالة تطبيقية على المملكة العربية السعودية**، المؤتمر الدولي حول القطاع الحاص في التنمية: تقييم واستشراف، بيروت، الجمهورية اللبنانية.
- ضياء بهاء الدين فؤاد، (٢٠١٨). **استخدام بطاقة الأداء المتوازن في تقويم الأداء للشركات المساهمة – نموذج مقترح**. المؤتمر العلمي السنوي لقسم المحاسبة والمراجعة. كلية التجارة. جامعة عين شمس. ص ص:٢٤٢-٢٨٠.
- عمر الحسيني عبد السلام، غادة حسن فاروق، (٢٠٠٣)، **تأثير اللأمركزية للإدارة الحضرية ولدعم اتخاذ القرار في ترسيخ أركان التنمية الحضرية المستدامة للمناطق المستهدفة**، المؤتمر العربي الأقليمي، تحسين الظروف المعيشية من خلال التنمية الحضرية، الهيئة العامة للتخطيط العمراني، القاهرة.
- فؤاد محمد عيسى، (٢٠١٠)، **المسئولية الإجتماعية للقطاع الخاص في مصر: دراسة حالة تطبيقية لقياس وتقييم المسئولية الإجتماعية للشركات**، المؤتمر السنوي الثالث للمسئولية الإجتماعية للشركات، وزارة الاستثمار، القاهرة، ص١-٤٠.
- نهال المغربل، ياسمين فؤاد، (٢٠٠٨)، **المسئولية الإجتماعية لرأس المال في مصر: بعض التجارب الدولية**، ورقة بحثية، المركز المصري للدراسات الاقتصادية.
- وهيبة مقدم، (٢٠١١)، **تحسين الأداء البيئي والاجتماعي للمؤسسات الصناعية من خلال تبني المواصفة الدولية ايزو ٢٦٠٠٠ للمسؤولية الإجتماعية**، ملتقى الإمكانيات المتاحة لاختيار المسارات الصحيحة لصناعة مصادر النمو، كلية الحقوق والعلوم التجارية – جامعة عبد الحميد ابن باديس، الجزائر.
- برنامج الأمم المتحدة الانمائية، **تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٠**، نيويورك، جامعة أكسفورد، القاهرة، وكالة الاهرام للإعلان، ص١٩.

خامساً: أخرى:

- البنك الدولي https://www.worldbank.org/en/about/what-we-do/crinfo
- اتحاد الصناعات المصرية http://www.fei.org.eg/index.php/ar/fei-ar/about-fei-ar
- البورصة المصرية http://www.egx.com.eg/ar/EGX-And-Sustainability.aspx
- المبادرة العالمية لإعداد التقارير

https://www.globalreporting.org/information/sustainability-reporting/Pages/default.aspx

- الأهداف الاستراتيجة للتنمية المستدامة للأمم المتحدة

https://www.un.org/sustainabledevelopment/

- شركة مصر لنشر المعلومات https://www.egidegypt.com/index.php/about-us/achievments/
- مباشر مصر https://www.mubasher.info/countries/eg
- منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية http://tfig.itcilo.org/contents/org-unido.htm
- وزارة الاستثمار المصرية https://gafi.gov.eg/Arabic/eServices/Pages/csrnews.aspx
- وزارة البيئة المصرية http://www.eeaa.gov.eg/en-us/.aspx

ثانياً: المراجع الأجنبية

- Amouzesh, N., Zahra, M., & Zahra, M. (2011). **Sustainable Growth Rate and Firm Performance: Evidence from Iran Stock Exchange**. International Journal of Business and Social Science. Volume 23. No. 2. pp 249–255.
- Ackers, B. (2017). **The Evolution of Corporate Social Responsibility Assurance–A Longitudinal Study**. Social and Environmental Accountability Journal. Volume 37. PP. 1-21.
- Ahmed, H. (2017). **Are Corporate Social and Environmental Responsibility, Firm Performance and Value Mutually Exclusive? Evidence from Egypt**. working paper, faculty of commerce - Cairo university. Cairo University International Conference On Business Sciences (CUCBS 2017): Roadmaps for Sustainable Businesses.
- Antoine, B. (2008). **How a Manager in a Business Can Accept the Role of Sustainable Development Considering Their Role in Profit Development?** Working Paper. Available at https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1379403
- Beckett, R and jonker, J. (2004)" **Accountability 1000, A New Social Standard for Building Sustainability**". Managerial auditing journal. Volume.17. No.1. pp 36-42.

- Blajer-Golebiewska, A. (2014). **Corporate Reputation and Economic Performance: the Evidence from Poland**. Faculty of Economics and Sociology, University of Gdansk. Volume. 7, No 3. pp.7-15.
- Carroll, A. 1991. **The Pyramid of Corporate Social Responsibility: Toward the Moral Management of Organizational Stakeholders**, Business Horizons. Volume 34. pp.39-48.
- Dahlsrud, A. (2008). **How Corporate Social Responsibility is Defined: An Analysis of 37 Definitions**. Corporate Social Responsibility and Environmental.Volume 15. No 1. pp 1-13.
- Delfgaawu, t. (2002). **Reporting on Sustainability Development: A Preparer View**. Auditing journal of practice & theory. volume. 19. No.1. pp 67-89.
- Dima, J, Toufic, M and Hiba, B. (2006). **Corporate Social Responsibility and the Challenge of Triple Bottom Line Integration: Insights from the Lebanese Context**. School of Business, American University of Beirut. Journal of Environment and Sustainable Development, Volume. 5. No. 4. pp 395-414.
- El Madbouly, D, (2022). **Factors Affecting the Sustainable Growth Rate and its Impact on Firm Value: Empirical Evidence from the Egyptian Stock Exchange**. NAUS, Volume 11. No 1. pp. 1-40.
- Enas, F and Mahmoud, A. (2016). **The Relationship between Corporate Social Responsibility's Disclosure and Financial Performance: An Empirical Study of Jordanian Companies Listed on Amman Stock Exchange**. Jordan Journal of Business Administration, Volume 12, No. 2. pp 401-415.
- Engert, S and Baumgartner, R. (2015). **Corporate Sustainability Strategy Bridging the Gap Between Formulation and Implementation.** Institute of Systems Sciences, Innovation and Sustainability Research, University of Graz, Austria. Journal of Cleaner Production. Volume 113. pp.822-843.
- Fernando, B, Wojciech, P, Justyna, P. (2016). **Corporate Sustainability and Shareholder Wealth—Evidence from British Companies and Lessons from the Crisis.** Deusto Business School, University of Deusto, Bilbao, Spain.
- Herciu, M., (2019). **Sustainability and Profitability Can Coexist, Improving Business Models**. Fluxos & Riscos. Volumr 5. No 4. pp.15-33.
- Hoffman, C. (2007). **Corporate Social Responsibility in the 1920s : an Institutional Perspective.** Journal of Management History. Volume 13. No 1. pp. 55-73.

- Jeremy, M. (2007). **The Contribution of Corporate Social Responsibility to Sustainable Development.** International Centre for Corporate Social Responsibility, Nottingham University Business School, UK.
- Jeremy, G. Inderpal, S and Mitchell, V. (2008). **The Link Between Corporate Governance and Sustainability: Evidence from the Oil and Gas Industry. Working Paper**. Curtin University of Technology. Australia.
- Johnson, F. (2015). **Social Accounting & Social Responsibility Reporting: An Overview**. Vishwakarma Business Review. Volume 7. pp. 70-83.
- Khaled, H. (2011). **Factors Affecting Corporate Social Responsibility Disclosure in Egypt**. School of Commerce and Law, Faculty of Arts, Business, informatics & Education, Central Queensland University.
- Kim, H and Li, S. (2014). **Corporate Social Responsibility and Stock Price Crash Risk**. **Journal of Banking and Finance**. Volume 43. pp.1-13.
- Kristina, H. (2004). **Corporate Social Responsibility and Sustainable Development: The European Union Initiative as a Case Study.** Indiana Journal of Global Legal Studies. Volume 11. No. 2. pp 205-232.
- Lukman, R. (2017). **Understanding Theories of Corporate Social Responsibility in the Ibero-American Hospitality Industry.** Corporate Social Responsibility and Corporate Governance. Volume 11. pp. 65-88.
- Mariana, C. (2012). **Corporate Social Responsibility, A Strategy to Create and Consolidate Sustainable Businesses**. Constantin Brâncoveanu University, Pitesti. **Theoretical and Applied Economics**. Volume XIX. No. 11. pp. 91-106.
- Melsa, A and Ceyhun, G. (2007). **Drivers for Sustainable Corporate Responsibility: Case of Turkey CSR Association**. Sabanci University, Faculty of Management. Available at https://www.researchgate.net/publication/237227331_Drivers_for_Sustainable_Corporate_Responsibility_Case_of_Turkey
- Nagib, B, Marie, K and Geoff, S. (2012). **An Empirical Study of the Relationship Between Corporate Socual Responsibility Disclosure and Organizational Performance: Evidence from Libya.** The University of Southern Queensland. International Journal of Management and Marketing Research. Volume 5. No.3. pp. 69-82.
- Nastja, T, Stefan, B and Blaz, S. (2015). **Corporate Sustainability and Economic Performance in Small and Medium Sized Enterprises**. Faculty of Management, University of Primorska, Slovenia. Journal of Cleaner Production.
- Nesma, S. (2016). **Measuring the Relationship between Corporate Social Responsibility and Earnings Quality and their Implications on Stock Performance.** PHD Thesis. Faculty of Commerce- Cairo University.

- Nesreen, A. (2019). **Are Sustainable Firms More Profitable? Evidence from Egypt.** International Journal of Accounting and Financial Reporting. Volume 9. No.1. pp.122-134.
- Oyewole, O and Adewale, O. (2016). **Sustainable Development and Corporate Social Responsibility in Sub-Saharan Africa: Evidence from Industries in Cameroon**. Faculty of Economics and Management, University of Yaoundé. Cameroon.
- Oana,A. (2016). **Sustainability Best Practices**. **Finland futures research centre**. University of Turuky.pp. 46-51.
- Razvan, D and Felicia, D. (2012). **Interdependencies Between CSR Strategies and Economic Performance in Top Romanian Companies**. University of Economic, Bucharest Romania. Procedia - Social and Behavioral Sciences.
- Saed, M, Abdul-Rahim, O and Selvan, P. (2012). **Corporate Social Responsibility and Company Performance In The Malaysian Context.** College of Business, University Utara Malaysia, kedah, Sintok, Malaysia. International Congress on Interdisciplinary Business and Social Science.
- Sukanya, C. Rebekah, N and Yudhvir, S. (2015). **The Impact of Corporate Social Responsibility on Firms' Financial Performance in South Africa.** University of the Witwatersrand - School of Economic and Business Sciences, South Africa.
- Tracy, K. (2016). **Corporate Social Responsibility and Corporate Financial Performance**. Department of Economics, University of Western Ontario. USA.
- Wijaya, A., Atahau, A. (2021). **Profitability and Sustainable Growth of Manufacturing Firms : Empirical Evidence from Malaysia and Indonesia**. Journal Riset Akuntansi Dan Keuangan. Volume 9. No. 1. pp. 13-24.
- Yongtao, H and Margaret, A. (2011). **The Relationship Between Corporate Social Responsibility and Earnings Management: An Exploratory Study**. North Dakota State University, Fargo, ND, USA.
- Yosefa, S. (2015). **Strategic Corporate Social Responsibility (CSR), Company Financial Performance and Earning Response Coefficient: Empirical Evidence On Indonesian Listed Companies**. Faculty of Economics, Universitas Jember, Jalan Kalimantan 37. 2nd Global Conference on Social Science. Indonesia.

الملحقات:

شكل (١): مصفوفة شكل الانتشار للمتغيرات الكمية

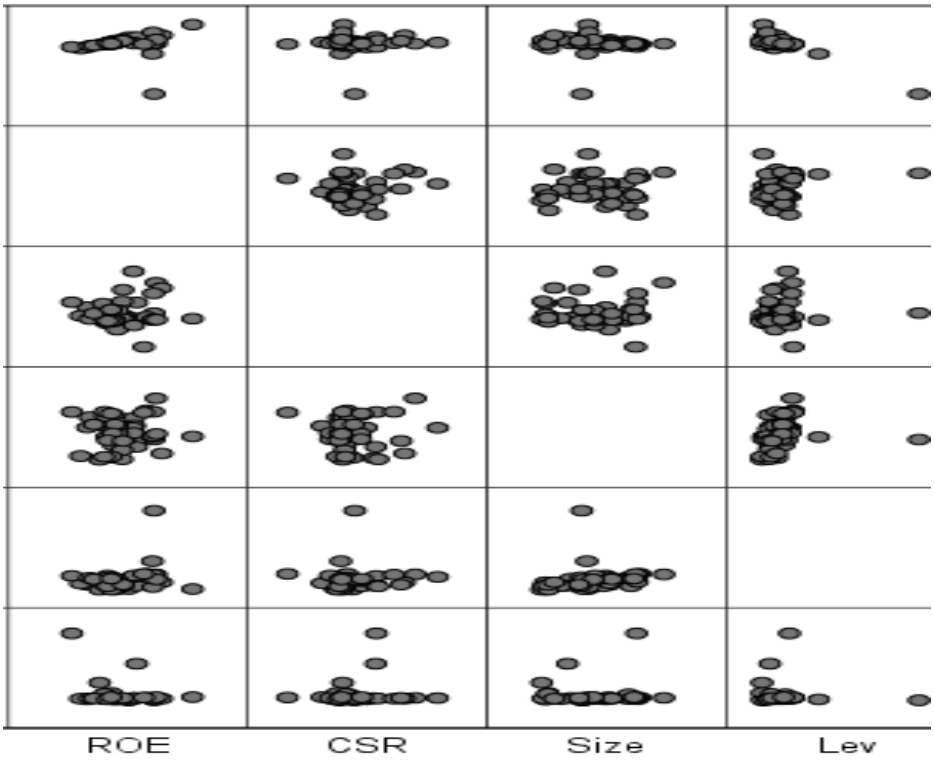

شكل (٢) : توزيع الشركات حسب نوع الصناعة

توزيع الشركات حسب نوع الصناعة		
نوع الصناعة	التكرار	النسبة المئوية
غير صناعية أو انتاجية	13	27.7
صناعية أو انتاجية	34	72.3
الإجمالي	٤٧	١٠٠

العدد الإجمالي للشركات هو ٤٧ شركة مصنفين كالتالي: عدد الشركات الصناعية أو الانتاجية هو ٣٤ شركة بنسبة ٧٢.٣٪ من إجمالي عدد الشركات وعدد الشركات غير الصناعية أو الانتاجية هو ١٣ بنسبة ٢٧.٧٪ من إجمالي عدد الشركات.

شكل (٣): رسم الأعمدة لنوع الصناعة

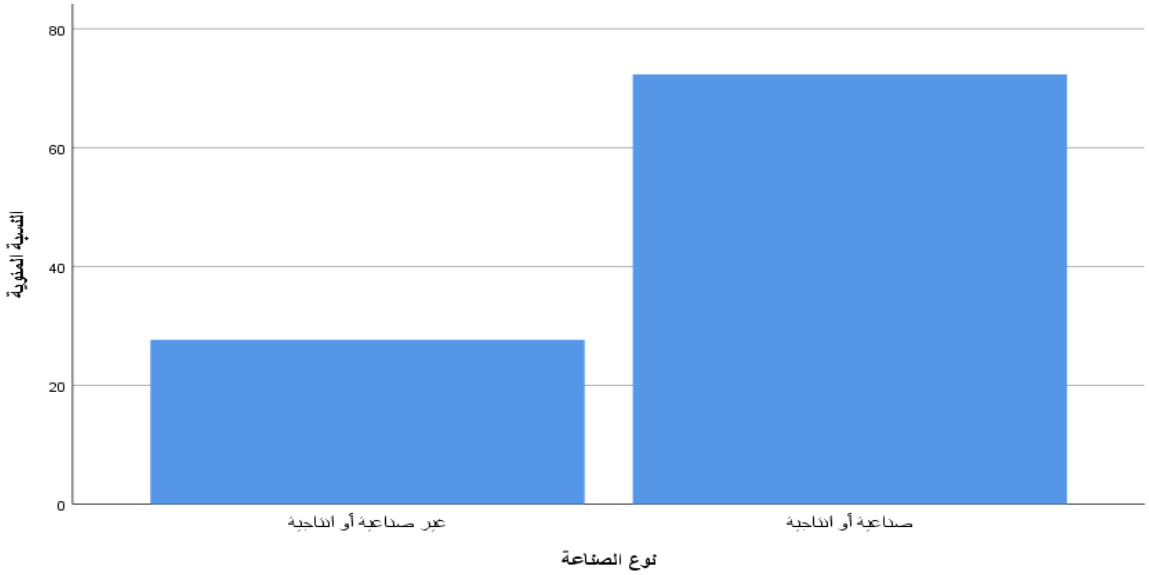

التحقق من فروض تحليل الإنحدار

١) التوزيع الطبيعي للأخطاء

شكل(٤): المدرج التكراري للبواقي المعايرة من انحدار العائد على الأصول (ROA) على المتغيرات المستقلة

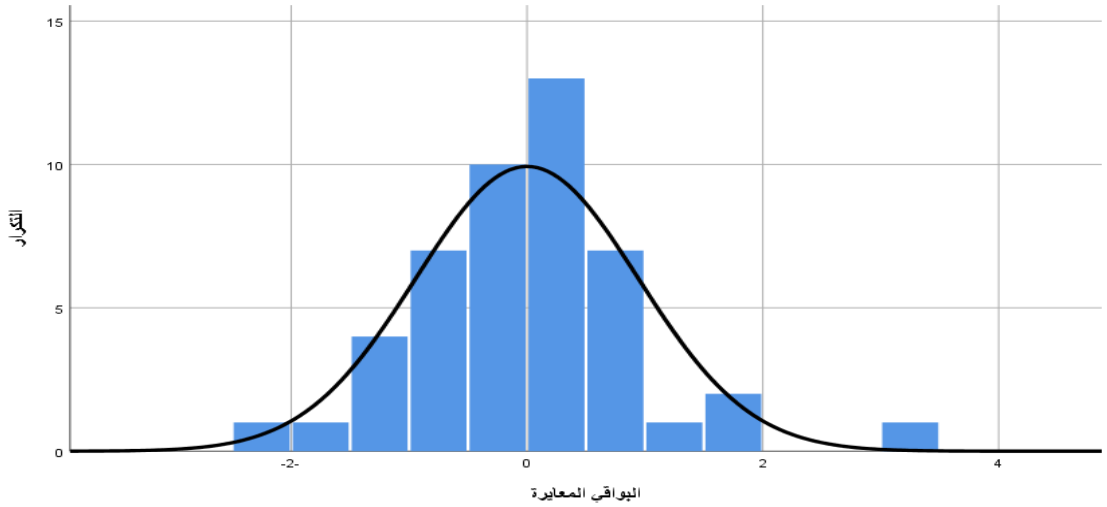

يشير اختبار كولمجورف–سميرنوف إلى أن البواقي المعايرة تتبع التوزيع الطبيعي حيث أن قيمة إحصاء الاختبار تساوي ٠.٠٩٥ بمستوى معنوية ٠.٠٢٠٠.

٢) تجانس التباينات وصحة شكل دالة الإنحدار

شكل (٥): شكل الانتشار بين البواقي والقيم المتنبأ بها

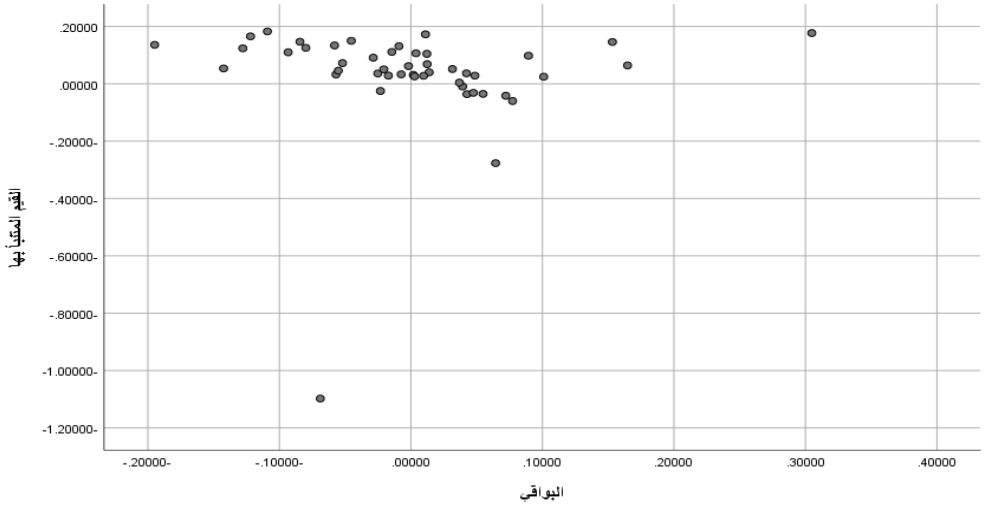

يشير شكل الانتشار إلى تجانس التباينات وإلى عدم وجود مشكلة في شكل دالة الإنحدار . كذلك يشير اختبار بروش–باجان إلى تجانس تباينات الأخطاء حيث بلغت قيمة إحصاء الاختبار ٢.٦٧ بمستوى معنوية ٠.١٠٢٤ ويشير اختبار رامزي إلى عدم وجود مشكلة في شكل دالة الإنحدار حيث بلغت قيمة إحصاء الاختبار ٢.٨٣ بمستوى معنوية ٠.٠٠٥١٠.

شكل (٦): المدرج التكراري للبواقي المعايرة من انحدار العائد على حقوق الملكية (ROE) على المتغيرات المستقلة

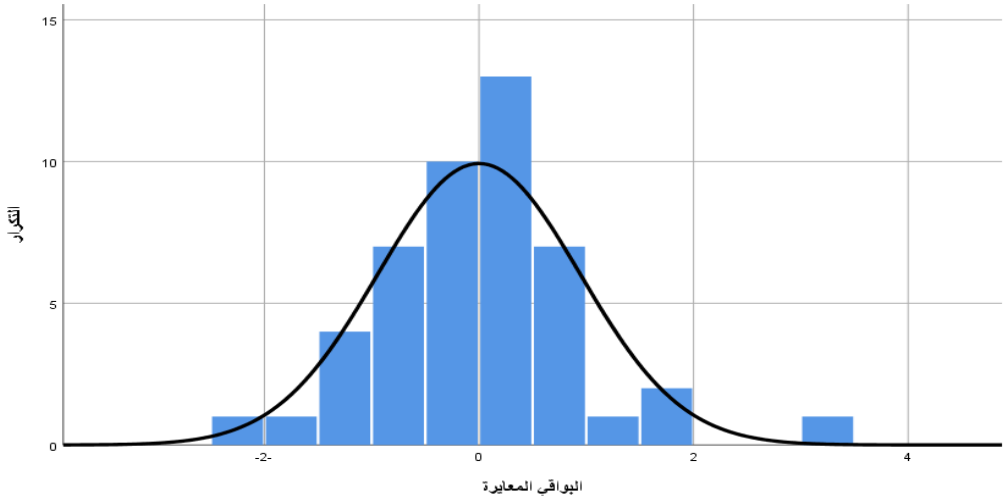

تجانس التباينات وصحة شكل دالة الإنحدار

شكل (٦): شكل الانتشار بين البواقي والقيم المتنبأ بها

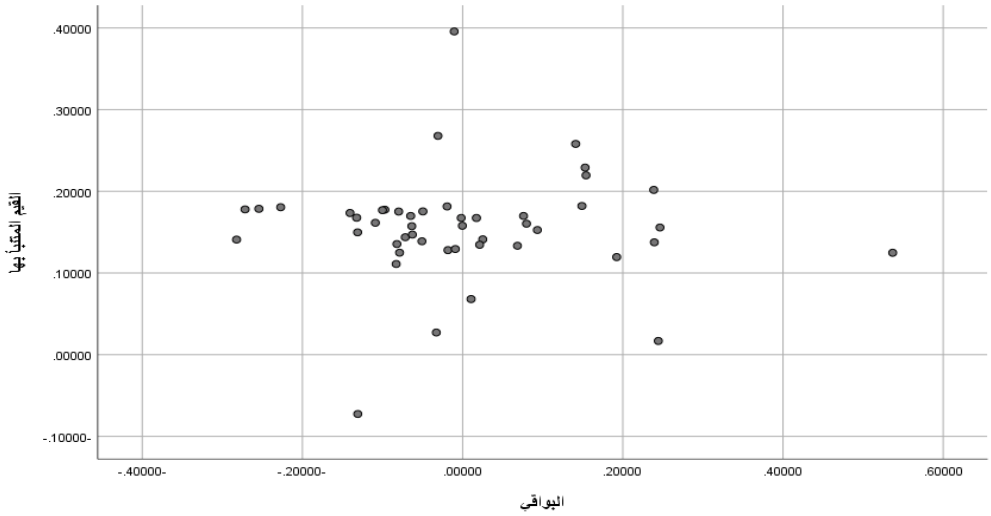

يشير شكل الانتشار إلى تجانس التباينات وإلى عدم وجود مشكلة في شكل دالة الإنحدار . كذلك يشير اختبار برويش–باجان إلى تجانس تباينات الأخطاء حيث بلغت قيمة إحصاء الاختبار ٠.٥٩ بمستوى معنوية ٠.٤٤٣٢ ويشير اختبار رامزي إلى عدم وجود مشكلة في شكل دالة الإنحدار حيث بلغت قيمة إحصاء الاختبار ١.٣٧ بمستوى معنوية ٠.٠.٢٦٦٤.

Arab Republic of Egypt

Institute of National Planning
Postgraduate Studies

Assessing the Implementation of Corporate Social Responsibility by the Egyptian Corporations and its Impact on Achieving the Sustainable Development Goals: An Empirical Study

A Thesis Submitted in Fulfillment of the Requirement of Master Degree in Planning and Development

Submitted By:

Ahmed Hassan Abdelhamid Mahmoud

Supervised By:

Dr.Hegazy Elgazar
Assistant Professor at the Center for Macroeconomic Policy
Institute of National Planning

Dr.Dalia Ibrahim
Lecturer at the Center for Macroeconomic Policy
Institute of National Planning

2022

Abstract

Title of the Thesis: Assessing the Implementation of Corporate Social Responsibility by the Egyptian Corporations and its Impact on Achieving the Sustainable Development Goals: An Empirical Study
Name: Ahmed Hassan Abdelhamid Mahmoud
Supervisors: Dr.Hegazy Elgazar Dr.Dalia Ibrahim Year:2022
Degree: Master of Planning & Development Institute of National Planning

This study aims to assess the implementation of corporate social responsibility by the Egyptian corporations and examine its impact on achieving the sustainable development goals by investigating the effect of the CSR on corporate financial performance. In addition, this study sheds light on sustainable development pillars and goals, and explains the importance of corporate sustainability. The study hypotheses were tested through an empirical study on 47 companies listed on the Egyptian Stock Exchange during the period from 2014-2018. Group of statistical methods were used to conduct descriptive statistics such as: arithmetic mean and standard deviation. Further, other statistical methods were used to test the hypotheses such as the Pearson correlation test and the multiple regression test. The results of the empirical study indicate that CSR by the Egyptian corporations enhances their financial performance and sustainability which in turn supports economic development and sustainable development. The results show a significant positive relationship between CSR and both return on assets (ROA) and return on equity (ROE). The results also show that the size of the company, the leverage and the type of industry (IT) affect the financial performance while the sales growth (Grow) does not affect the company's financial performance.

Keywords: social responsibility, sustainable development, corporate sustainability

Summary

Title of the Thesis: Assessing the Implementation of Corporate Social Responsibility by the Egyptian Corporations and its Impact on Achieving the Sustainable Development Goals: An Empirical Study
Name: Ahmed Hassan Abdelhamid Mahmoud
Supervisors: Dr.Hegazy Elgazar Dr.Dalia Ibrahim Year:2022
Degree: Master of Planning & Development Institute of National Planning

Many changes have emerged in the Egyptian business environment, such as the development of production technology systems and the scarcity of available resources. Stakeholders have increased their pressure on companies to move towards sustainable performance by integrating the dimensions of economic, social and environmental responsibility into their different strategies and objectives. Further, corporate evaluation is considered one of the most important processes on which companies are based in making decisions and thus achieving their objectives. Therefore, it is important to have an integrated model for measuring and evaluating performance with the management's applicable directions and strategies towards sustainable development.

The aim of the current study is mainly to examine the impact of CSR on sustainability. In order to achieve this goal, the researcher drew on the analytical descriptive approach based on an applied study of a group of companies listed on the Egyptian Stock Exchange and measured the impact of companies' CSR on their financial performance and economic development as a dimension of sustainable development. The study also covered the following chapters:

First: The theoretical framework of corporate social responsibility. The researcher concluded that social responsibility is an appreciative activity that expresses the extent to which companies contribute to economic development and sustainable development, reflecting the improvement of the conditions of employees and the society in which companies operate and from which they extract their resources and are influenced by their operations, and must be taken into account at all stages of work within the company. It aims to encourage companies to contribute to economic and community development projects and to adhere to the principles of the United Nations Global Compact.

Second: The concept and dimensions of sustainable development where sustainable development is one of the most important developments in the modern business environment that has had a significant impact on the demands of work and performance in the present era. Companies must take all measures to improve their role toward society and the environment, even if their activities do not directly affect the environment; as clients' aspirations and stakeholders' wishes regarding the role of companies in society have changed.

Third: Corporate sustainability and the achievement of sustainable development goals. The chapter explains the interrelationship between corporate social responsibility and sustainable development. The researcher considers that the concept of corporate sustainability is the extent to which the company is aware of the positive impact on the environment and the surrounding society, and is keen to mitigate any negative impacts caused by the company's operations. The researcher then presented a sample of Egyptian joint stock companies explaining the height of environmental and community disclosure.

Fourth: The impact of the performance of Egyptian joint stock companies on the achievement of sustainable development goals. The researcher conducted an empirical study to test the hypotheses on a sample of Egyptian joint stock companies during the period 2014-2018, to measure the impact of the corporate social responsibility on financial performance and the reflection of those practices on sustainable performance. The researcher found that the fulfilment of Egyptian joint stock corporate social responsibility positively affects the profitability and sustainability of companies, which in turn affects economic development as a dimension of sustainable development because of a positive moral relationship between community responsibility and both ROA and ROE.

Study Recommendations:

In light of the results of the study, the researcher recommends the following:

1. The need for companies to abide by the local rules and laws that regulate the relationship between the company and the government, as well as paying attention to training employees on the principles of social responsibility, which may enhance the capabilities of employees in the future to achieve the company's strategic goals.
2. The need to make sustainability a general culture as a major goal for the company and to work with it as an integral part of the company's activities to satisfy the basic needs and programs of interest to society, and despite the Egyptian companies' awareness of the importance of achieving an effective role in sustainable development, the matter is still within the limits of the companies' jurisprudence Practicing social responsibility activities such as donations and labor training.
3. The necessity of developing a social responsibility report to ensure the appropriate presentation of information and preparing indicators through which a comprehensive picture of the aspects of social responsibility can be given.
4. The necessity of implementing accurate descriptive indicators for measuring the performance of companies in practicing social responsibility and sustainable development from all economic, social and environmental aspects.

5. The Egyptian government, the stock market and the media should realize the explicit and implicit benefits of achieving sustainability. Therefore, awareness and culture within companies must be raised by encouraging investment in promoting social responsibility, capacity building, and supporting corporate social plans.